سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد ٥٤

دراسة تقييم
مراكز التنمية الاجتماعية وبرامجها
في دول مجلس التعاون

إعداد
الأستاذ خلف أحمد العصفور
خبير في التنمية
مملكة البحرين

حقوق الطبع محفــوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
٢٠٠٩م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي
ص. ب ٢٦٣٠٣ المنامة – مملكة البحرين – هاتف ١٧٥٣٠٢٠٢ – فاكس- ١٧٥٣٠٧٥٣
البريد الإلكتروني:info@gcclsa.org
العنوان على شبكة الانترنت:www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

سلسلة علمية متخصصة

تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام

سالم بن علي المهيري

هيئة التحرير والإعداد

محمود حافظ

جمال السلمان

عبدالله جناحي

أحمد العجمي

العدد (٥٤) الرابع والخمسون - شوال ١٤٣٠هـ الموافق أكتوبر ٢٠٠٩م

المحتويـات

	الصفحة
تقديم المدير العام.	٧- ٨
مدخل تمهيدي حول أهداف الدراسة وتساؤلاتها.	٩- ٢٦
الفصل الأول – عرض لواقع تجربة المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون الخليجي.	٢٧- ١١١
الفصل الثاني - مراجعة تقييمية لتجربة الدول الأعضاء في مجال المراكز الاجتماعية.	١١٣- ١٨٧
الفصل الثالث – ملامح رؤية مستقبلية للنهوض بتجربة المراكز الاجتماعية.	١٨٩- ٢١٦
قائمة المصادر والمراجع.	٢١٧- ٢٢١

تقديم المدير العام

تشكل المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون والمنتشرة في مجتمعاتها المحلية سواء كانت ريفية أو حضرية أو صحراوية أحد أهم المداخل الأساسية في تنمية المجتمع المحلي، ذلك أن التنمية هي عملية زيادة وتعزيز قدرات أفراد المجتمع المحلي من أجل الاستغلال الأمثل لمواردهم المتاحة بقصد توطيد الكيان الاجتماعي وتطوير مكوناته المختلفة.

فقد ارتبط وجود مراكز التنمية الاجتماعية وانتشارها في جميع دول مجلس التعاون مع إنشاء وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية الجهة الرسمية المسؤولة عنها باعتبار أن هذه المراكز هي عبارة عن مؤسسات اجتماعية تستهدف النهوض بالمجتمع عن طريق تنظيم جهود أفراد المجتمعات المحلية وتوجيههم وتلبية احتياجاتهم وحل مشكلاتهم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية.

من هنا جاء قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون بضرورة إجراء مراجعة وتقييم لتجربة المراكز الاجتماعية بعد تجربتها الطويلة وذلك بهدف تقويم الاحتياجات بما يتناسب مع التغيرات والمستجدات التي فرضتها التحولات الداخلية والخارجية والتي تفرض الحاجة إلى خلق الآليات والأدوات والوسائل والقنوات الجديدة التي تساعد على الاستمرار بشكل أفضل وبشكل يتفاعل مع واقع مجتمعات دول مجلس التعاون وتطوره وتغيره واحتياجاته.

تشكل هذه الدراسة مراجعة تقويمية نقدية جادة في تقييم واقع تجربة المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون فقد جاءت الدراسة موزعة على ثلاثة فصول بالإضافة إلى المدخل التمهيدي.

تناول الفصل الأول عملية رصد واستعراض لتجربة المراكز الاجتماعية من حيث أهدافها وبرامجها ومشروعاتها والفئات المستفيدة من خدماتها بالإضافة إلى تحديد الصعوبات والمشكلات التي تعترضها.

أما الفصل الثاني من الدراسة فهو يشكل مراجعة تقييمية شاملة من مختلف جوانب تجربة المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون ومحاولة تحقيق شراكة تشاركية بين الأطراف الأساسية الفاعلة في إدارة المراكز الاجتماعية. في حين شكل فصلها الثالث والأخير ملامح الرؤية المستقبلية للنهوض بتجربة المراكز الاجتماعية ومتطلباتها لمسايرة التنمية المستدامة على المشاركة والدافعية والانتاجية والعمل.

ولا يسع المكتب التنفيذي، إلا أن يتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ خلف أحمد العصفور، الخبير في التنمية على ما بذله من جهد في إعداد الدراسة مبني على الخبرة والمعرفة لمتطلبات المراكز الاجتماعية بوصفها أحد المداخل الأساسية في التنمية المستدامة بدول مجلس التعاون ويتطلع المكتب أن تكون هذه الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العربية.

والله ولي التوفيق،،،

سالم بن علي المهيري

مدخل تمهيدي حول
أهداف الدراسة وتساؤلاتها

تمهيد:

تستهدف المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بما فيها الجمهورية اليمنية، وكما هو شأن مثيلاتها في الدول الأخرى، المساهمة بصورة أساسية في إحداث التنمية واستمرارها واستدامتها من خلال استنهاض محيطها الذي تعمل فيه وهو المجتمعات المحلية، سواءً كانت ريفية أو حضرية.

وإذا كانت التنمية في أحد مفاهيمها العامة هي عملية هادفة إلى التغيير نحو الأفضل كماً وكيفاً، فإن التغيير الذي تنشده التنمية يقوم على التحديد المسبق للمستوى الواجب الوصول إليه أو الذي يُسعى إلى تحقيقه، ويستوجب هذا التغيير الهادف، تعبئة الطاقات البشرية والمادية في إطار مسار محدد للوصول إلى الأهداف المخطط لها.

ويجمع المشتغلون بتنمية المجتمع على أن بإمكان الناس أن يجدوا طرقاً لحل مشكلاتهم وإشباع حاجاتهم من خلال حشد جهود الجماعة، فحركة تنمية المجتمع حركة إنسانية في توجهها، تقوم على الاعتقاد بإمكانية إطلاق الطاقات الإنتاجية لأفراد المجتمع في نطاق مؤسسات ومنظمات ذات أهداف إنسانية، ولذلك تتجه حركة تنمية المجتمع إلى إيجاد مثل هذه المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية لسد الفجوة بين الطموحات الإنسانية لأفراد المجتمع والموارد المتاحة في الوقت الراهن.

ومن أهم الركائز التي تقوم عليها تنمية المجتمعات المحلية هو أشراك أعضاء البيئة المحلية في التفكير والتخطيط، والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إستثارة وعيهم وتطلعاتهم نحو مستوى معيشي أفضل، وإقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الانتاج وتعويدهم على انماط جديدة وايجابية في مجال الإدخار والاستهلاك، بالإضافة إلى الحرص على الوصول إلى نتائج مادية ملموسة لأبناء المجتمع المحلي كمردود مباشر لخطط التنمية تلك، ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، على أن تسد حاجة اجتماعية قائمة، الأمر الذي سوف يكسب ثقة هؤلاء بأن ثمة فائدة أو منفعة تعود عليهم من جراء إقامة هذا المشروع التنموي، كما أن من الضرورة بمكان أن تعتمد المشروعات التنموية بصورة أساسية على الموارد المحلية للمجتمع، سواءً كانت مادية أو بشرية، فالقادة المحليون مثلاً، هم الأقدر على إحداث تغيير في اتجاهات أفراد مجتمعهم من غيرهم في حال اقتناعهم بذلك التغيير وتدريبهم على الدعوة له، ومثل هذا الاعتماد على الموارد المحلية لا يعني بأي حال تقليلاً من أهمية الدعم المادي والفني المطلوب من الجهات المركزية، باعتباره عاملاً محفزاً للمشاركة اللازمة لإحداث التنمية واستدامتها[1].

ولقد انعكس هذا المفهوم ووجد له صدى في عدد من أدبيات وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، التي أبرزت في مقدمة سياساتها ولوائحها المنظمة للمراكز الاجتماعية، المنطلقات التنموية التي استندت إليها في توجهها نحو التخطيط لتنفيذ وإنشاء المراكز الاجتماعية، كوسيط لهذه الوزارات، وساحة لتتلاقى عليها الجهود

[1] أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ٢٠، ٢١.

والإسهامات الأهلية والتطوعية مع الجهود الحكومية الرسمية، ويمكن الاستشهاد على ذلك على سبيل المثال لا الحصر، بتعريف الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية بالسعودية، حيث (تعتبر التنمية بمفهومها العام والشامل عملية واعية موجهة لصياغة بناء حضاري اجتماعي متكامل، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وإبداعه، والتنمية بهذا المفهوم تقوم أساساً على مبدأ المشاركة الجماعية الفعّالة والإيجابية، بدءاً بالتخطيط واتخاذ القرار، ومروراً بالتنفيذ وتحمل المسؤوليات، وانتهاءً بالانتفاع بمردودات وثمرات مشاريع التنمية وبرامجها، وبهذا تكون التنمية تخطيطاً وتوظيفاً أمثل لجهود الكل من أجل صالح الكل، مع التركيز على صالح القطاعات والفئات الاجتماعية التي تحتاج أكثر من سواها لتطوير قدراتها وزيادة كفاءاتها وتحسين أوضاعها)[٢].

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد عرف التنمية البشرية، في أول تقرير أصدره عنها، على النحو التالي: "التنمية البشرية، عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ، فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الزمن، أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية، تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة هي: أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وأن يكتسبوا المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة، فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال"[٣].

---

[٢] الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: تقرير مشروع التنمية الاجتماعية، بدون تاريخ، ص ١.

[٣] أنظر الإطار (١ - ١) ص ٢١ من: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٠، وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، ١٩٩٠.

ويضيف البرنامج الإنمائي لتعريفه الفقرة التالية: "وللتنمية البشرية جانبان: الأول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة، إما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية، وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن بين هذين الجانبين، فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية".

كما يؤكد هذا التعريف على أن نسج التنمية حول الناس، بدلاً من نسج الناس حول التنمية، وبناء عليه تحددت الأركان الثلاثة للتنمية البشرية: أن يكون الناس هم موضوع التنمية، وأن تتم التنمية بواسطتهم، ومن أجلهم[٤]. ولعل ما انتهى إليه مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هو ما يتوجب أن تتمثله فلسفة ومنطلقات دول مجلس التعاون الخليجي في تأسيسها وتشغيلها لمراكزها الاجتماعية.

تعريف مراكز التنمية الاجتماعية:

هي مؤسسات اجتماعية تستهدف النهوض بالمجتمع عن طريق تنظيم جهود الأفراد والجماعات، وتوجيههم للعمل المشترك مع الجهود الحكومية لمقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، والانتفاع بإمكاناتهم وطاقاتهم من أجل النهوض بصورة متكاملة بجوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وتحقيق التكامل بينها في إطار التنمية الشاملة للمجتمع[٥].

فلسفة تنمية المجتمع المحلي:

---

[٤] المرجع السابق، ص٢٧.

[٥] مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية: اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مطبوعات وثائقية (٦)، البحرين، ١٩٨٨، ص٧.

يحدد الدكتور عبدالله الخطيب منطلقات فلسفة تنمية المجتمعات المحلية، والتي تسعى المراكز الاجتماعية للإسهام في تحقيقها، وفق المعطيات التالية[٦]:

١- التأكيد على أن تنمية المجتمعات المحلية هي نظام (System)، من أبرز مدخلاته العنصر البشري، والذي يمثل أهالي المجتمع المحلي المقصود بالتنمية.

٢- يدعم هذا العنصر جهد حكومي قادر على التوجيه وتوفير الإمكانيات التي تسهم في توجيه هذا الجهد ضمن مسار الخطة التنموية التي تستهدف تطويراً شاملاً للمجتمع.

٣- إن العمليات (Process) التي تتم في هذا النظام، باعتبار أن عمليات التنمية هنا هي بمثابة أسلوب للعمل المنظم والمخطط، والذي يستخدم إمكانيات البيئة المحلية (الداخلية والخارجية) لتحقيق الأهداف المرجوة.

٤- إن مخرجات (Output) هذا النظام هي رفع سوية ومستوى المجتمع المحلي بشكل كلي ومتكامل، وفي مختلف نواحي حياة المواطنين.

---

[٦] د. عبد الله الخطيب: مراكز التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية ٨٦ـ ١٩٩٠ من منظور نظمي، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الإتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن، عمان، ١٩٨٨، ص ٨، ٩.

٥- يستهدف هذا النظام كل فئات المجتمع، رجالاً ونساءً وأطفالاً، كما يستهدف تطوير كافة إمكانياته الاقتصادية والاجتماعية، سواءً كانت زراعية أو صناعية أو تجارية، وهو بهذه الصورة يعمل على تكثيف الطبيعة الأسرية للمجتمع، وتكثيف الرغبة في العمل الجماعي، حيث يسهم الجميع كل بقدر طاقته ليحصل في النتيجة على مكاسب يتم الاستفادة منها من قبل الجميع دون استثناء.

٦- إن هذا النظام لا يعمل بمعزل عن الأنظمة الأخرى الجزئية أو الكلية، وهو نظام مفتوح على هذه الأنظمة يأخذ منها ويعطيها، ويتوجب هنا التأكيد على الرؤية الواضحة والمتكاملة لمكان وموقف هذا النظام من المجتمع بكامله، فهو جزء من كل يعمل بالتكامل مع الأنظمة الأخرى، بهدف التنسيق المطلوب بين مكونات تلك الأنظمة.

خطة الدراسة:

تلعب المراكز الاجتماعية دوراً محورياً في تواصل وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي مع الفئات المستهدفة من برامجها ومشروعاتها، بحكم ما تقدمه من خدمات متنوعة وعديدة، وبفضل ما تحتله من مواقع تتوسط المجتمعات المحلية، مما يؤهلها لأن تكون أكثر مؤسسات الوزارات قدرة على تنفيذ برامج سياساتها الرعائية والتنموية، وإيصالها مباشرة إلى المستهدفين منها، كما إن هذه المراكز مرشحة من جهة أخرى بما تمتلكه من إمكانيات، في حال تطويرها، من تأسيس علاقة تفاعلية بين هذه الوزارات وبين المجتمعات المحلية، من خلال مبادرة المراكز في تلمس الاحتياجات الحقيقية والمستجدة للفئات

التي يتوجب أن تستهدفها السياسات والبرامج الاجتماعية، مما ينعكس إيجاباً على تطوير وإعادة صياغة القائم من هذه السياسات والبرامج، أو استحداث الجديد منها، لتكون أكثر مواكبة لمستجدات الواقع الاجتماعي وتلبية لمتطلبات تحولاته.

وحيث أن هذه الدراسة تحليلية مكتبية، فإنها قد اعتمدت وبصورة أساسية على استجابة وتعاون الجهات المعنية في دول مجلس التعاون من خلال ما وفرته من البيانات والمعلومات المطلوبة وفقاً لاستمارة شاملة تم إعدادها لهذه الغاية وتعميمها على تلك الجهات، مع التأكيد على أهمية إرفاق كل الدراسات والتقارير الرسمية الحديثة المنجزة، سواءً عن واقع المراكز الاجتماعية، أو عن تقييم تجربتها أو عن استشراف آفاق تطويرها المستقبلية، باعتبار أن من شأن كل ذلك أن يسهم وبفعالية في تمكين الباحث من استكمال الإلمام بمختلف جوانب واقع تجربة تلك المراكز وبما يتيح الاجتهاد في تقييمها تقييماً مبنياً على المعطيات والمعلومات.

لذا فإنه يتوجب التنويه مقدماً بأن هذه الدراسة المكتبية سوف تظل محدودة في محاولتها لتقييم تلك المراكز، ومرهونة وبدرجة كبيرة بما توفر لها من معلومات وبيانات تفصيلية، وخاصة تلك المستخلصة من نتائج دراسات أو مراجعات تقييميه قامت بها الجهات المشرفة مباشرة على المراكز في كل دولة، باعتبارها هي الأقدر على تلمس تفاصيل الواقع الميداني ومواطن القوة والضعف في تجربتها المحلية، بينما يتخذ التقييم في هذه الدراسة توجهات عامة تبحث عن القواسم المشتركة كمدخل لتأكيد تقارب البيئات الخليجية وتشابه قضاياها الرئيسة، دون أن يعني هذا إلغاء خصوصية كل تجربة، في حال القدرة على رصد معالم هذه التجربة والإلمام بتفاصيلها.

أهداف الدراسة:

١- التعريف بتجربة المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، من حيث منطلقاتها وأهدافها وإسهاماتها في تنمية المجتمعات المحلية.

٢- عرض مقارن لواقع المراكز الاجتماعية في كل دولة من الدول الأعضاء في المجلس، وفقاً لمسمياتها وأنظمتها والجهات المسؤولة عنها، بالإضافة إلى تحليل لمضامين أهدافها وبرامجها وأنشطتها.

٣- تقييم تجربة المراكز الاجتماعية في هذه الدول، وخاصة ما يتصل منها بأهدافها ومجالاتها وبرامجها وأنشطتها.

٤- تشخيص وتحليل مقارن لأهم المشكلات والمعوقات التي تعترض قيام المراكز الاجتماعية بأدوارها في تنمية المجتمعات المحلية.

٥- رصد واقع العلاقة القائمة بين المراكز الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتحليل مشكلات ومتطلبات الشراكة المطلوبة فيما بينها.

٦- استخلاص مشروع رؤية جديدة للمهام والأدوار والمسؤوليات المقترحة للمراكز الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية في ضوء العولمة واستحقاقاتها.

٧- التوصل لنتائج وتوصيات الدراسة التي تعرض على وزراء الشؤون/ التنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون للنظر في اعتمادها.

تساؤلات الدراسة:

في ضوء الأهداف المشار إليها آنفاً، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات التالية:

١- ماهي أهم القواسم المشتركة بين منطلقات وأهداف المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي؟، وهل تم تحقيقها أو تحقيق جانب منها؟، هل يعود عدم تحقيق تلك الأهداف لقصور في صياغتها أصلاً وعدم واقعيتها نسبة لظروف المجتمع واحتياجاته الفعلية من جهة، وعدم احتساب الإمكانيات المتاحة (المادية والبشرية والفنية) أوعدم توفيرها من جهة أخرى، وماهي الأهداف البديلة التي يمكن اقتراحها لتطوير هذه المراكز وتفعيل دورها لمواجهة المستجدات والتحولات التي شهدتها مجتمعاتها خلال السنوات الأخيرة؟.

٢- في ظل ما تشهده السياسات الاجتماعية من مراجعة جذرية في مفاهيمها ومنطلقاتها، سواءً بتغليب التوجه التنموي على الجانب الرعائي، أو في تأكيد الشراكة الأهلية مقابل انفراد مؤسسات الدولة بالعمل الاجتماعي، ماهي المنطلقات والمفاهيم الجديدة التي تتطلبها عملية تطوير المراكز الاجتماعية؟.

٣- هل لا زالت البرامج والمشروعات التي تقدمها هذه المراكز قادرة فعليا على تحقيق أهدافها بعد مضي فترة طويلة على تأسيسها؟، وهل هناك احتياجات مجتمعية مستجدة تتطلب إعادة نظر جذرية وتطوير شامل لهذه البرامج والمشروعات؟.

٤- هل تشمل عملية التطوير المنشودة توسيع نطاق الفئات المستهدفة من برامج ومشروعات هذه المراكز؟، وبناءً على أي منطلقات يمكن أن يتم ذلك؟.

٥- ماهي احتياجات الكادر الفني والإداري العامل في المراكز للتدريب، واكتساب مفاهيم وقيم ومهارات جديدة في التعامل مع الفئات المستهدفة انطلاقاً من أن الخدمات المقدمة لهذه الفئات تعتبر حقاً من حقوق المواطنة؟.

٦- في ظل ما أنجز من دراسات تقييميه لتجربة المراكز الاجتماعية في بعض دول مجلس التعاون، ما هي إمكانيات الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في عملية التطوير المقترحة في باقي هذه الدول؟.

٧- ما مدى مناسبة وشمولية اللوائح والأنظمة والتشريعات السارية حالياً في مساعدة المراكز على الاضطلاع بأدوارها الجديدة؟.

٨- هل التوزيع المناطقي لهذه المراكز لا زال مناسباً في ظل التوسع العمراني للمدن وامتداده للريف؟.

٩- مدى حاجة المراكز للاضطلاع بمهامها الجديدة إلى صيغ العمل الفريقي واللامركزية وزيادة الصلاحيات ومرونة المراجعة وتسريع الإجراءات ومشاركة الفئات المستفيدة والمستهدفة في مختلف مراحل التقييم والمراجعة المستمرة وغيرها من الأساليب والصيغ؟.

١٠- ما هو مستوى التنسيق والتعاون القائم حالياً بين وزارات الشؤون/التنمية الاجتماعية وبين غيرها من الوزارات المعنية والجهات الأخرى غير الحكومية لتنفيذ برامج ومشروعات المراكز؟، وماهي متطلبات تطوير مثل هذا التنسيق والتعاون نحو المزيد من الفاعلية والشراكة الحقيقية؟.

١١- ما هي أهم المعوقات والصعوبات التي تعترض تجربة المراكز الاجتماعية؟، وهل استطاعت بعض الدول مواجهتها بحلول ناجعة، وهل يمكن اقتراح حلول عامة في هذا الخصوص؟.

١٢- ما أهم عناصر الرؤية المستقبلية التي وضعتها الجهات المختصة بعد مراجعتها وتقييمها لمسار تجربتها في مجال المراكز الاجتماعية؟، وهل يمكن في ضوئها صياغة معالم مقترحة لإستراتيجية وطنية لكل دولة خليجية تتناسب مع احتياجات مجتمعاتها المحلية وأولوياتها؟.

الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسات التي أنجزت حول المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي بصورة أساسية، إلا أن هناك دراسات وإصدارات أخرى قد عالجت هذا الموضوع ضمن موضوعاتها أو فصولها، مما قد يتطلب استعراضها في هذا المقام بصورة موجزة للوقوف على أهم جوانبها المتصلة بموضوع هذه الدراسة:

١- أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي[٧]:

هي باكورة مشروع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (القطاع الاجتماعي)، في إصداره لسلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية.

والدراسة عبارة عن دراستين متكاملتين - بالإضافة إلى عدد من الدراسات الفرعية التي تناولت موضوعات محددة تنتمي إلى الإطار نفسه - وتضم فصولاً عديدة تحيط بكل الجوانب المتعلقة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية في الدول الأعضاء، حيث تناولت الجذور والتوجهات التاريخية ذات الصلة العميقة بالقيم الدينية، كما تناولت بالتحليل والمقارنة أوضاع هذه المؤسسات من حيث تبعيتها، مصادر تمويلها، دور المساهمة الأهلية الطوعية في برامجها، أعداد وخصائص المستفيدين منها، مواصفات العاملين فيها، ومدى توفر المؤسسات الأكاديمية والتدريبية الخاصة بتهيئتهم بالإضافة إلى الأطر القانونية للعمل في هذه المؤسسات في إطار مقارن، استهدف تشخيص أوجه التماثل والاختلاف، مما يهيئ للقارئ أطراً تصورية واضحة عن الجهد الذي تبذله هذه المؤسسات ومن ضمنها المراكز الاجتماعية، في مجال توفير فرص الرعاية الاجتماعية للمواطنين.

---

[٧] كريم محمد حمزة: أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (١) مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، البحرين، ديسمبر ١٩٨٢.

هذا ويمكن اعتبار هذه الدراسة ببياناتها وإحصاءاتها منطلقاً لقياس مدى التطور والتغيير في ميادين العمل الاجتماعي المؤسسي الرسمي في هذه الدول.

٢- اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية في الدول الاعضاء[٨]:

صممت هذه اللائحة نتيجة جهد جماعي من قبل لجنة شكلت من خبراء ومختصين في الدول الأعضاء، حيث قامت بدراسة مقارنة للنظم واللوائح في هذه الدول، ومن ثم صياغة مشروع اللائحة النموذجية الموحدة التي اعتمدها المجلس في مطلع عام ١٩٨٨، ونشرها مكتب المتابعة (المكتب التنفيذي حالياً) ضمن مطبوعاته الوثائقية للاسترشاد بها من قبل الجهات المعنية، لتشكل إحدى صيغ التقارب والتوحيد بين تلك الدول.

يشتمل الباب الأول منها على تعريف مراكز التنمية الاجتماعية وأهدافها والأنشطة والفعاليات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف، أما الباب الثاني فيتعلق بالبناء التنظيمي والاختصاصات، ويشتمل أيضاً على التشكيلة النموذجية لمجلس إدارة المركز واختصاصاته، ورئاسته، وتنظيم اجتماعاته ونصابها، فضلاً عن اختصاصات مدير المركز، أما الباب الثالث والمتعلق بأحكام عامة، فتحدد إحدى مواده تبعية المراكز لوزارات الشؤون/التنمية الاجتماعية، وإمكانية إنشاء وحدات

[٨] مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية: اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مرجع سابق.

ثابتة أو متنقلة تابعة للمركز من أجل توسيع رقعة عمله وتقديم خدماته للمجتمعات البشرية ذات الكثافة المنخفضة، كما يتطلب تحديد موقع المركز في ضوء المسوحات الاجتماعية وتصميم بنايته بما يتوافق وأنشطته وفعاليته المختلفة، فضلاً عن دعوة الجهات والمؤسسات ذات العلاقة باتخاذ ما يلزم لتنفيذ التزاماتها بما يكفل للمركز تحقيق أهدافه.

٣- إستراتيجية العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[٩]:

استندت هذه الإستراتيجية إلى تحليل نتائج مسح ميداني لكافة الأنشطة التي تمارسها وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، حيث اشتملت على مجموعة من المنطلقات الإستراتيجية، التي تمثلت في التوجهات الإسلامية والصفات المشتركة بين دول المجلس، إلى جانب المرتكزات الأساسية والتي تمثلت في ثمانية مبادئ هي: التكافل الاجتماعي في المجتمع الإسلامي، ورعاية الفرد والأسرة باعتبارهما نواة تكوين المجتمع، والاندماج الثقافي بين أبناء دول المجلس، رعاية الفئات الخاصة وإدماجها في مسيرة المجتمع التنموية، الأخذ بالتخطيط كوسيلة للتنمية، المرحلية والأولويات، الدفع الذاتي، والتركيز على المواطن كمدرك للتنمية والمستفيد الأول من ثمارها.

[٩] مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية:إستراتيجية العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩١م.

ولقد جرى تجزئة أهداف هذه الإستراتيجية إلى أهداف يمكن تحقيقها على المدى الأقرب (حوالي خمس سنوات مثلاً)، وترتكز على استمرارية ودعم وتطوير وزيادة فعاليات مجالات العمل الاجتماعي القائمة الذي تمارسه وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول المجلس، وأهداف أخرى يسعى لتنفيذها على المدى الأطول (عشر سنوات مثلاً)، لتوسيع مجالات العمل الاجتماعي وتنويع برامجه وخدماته.

وقد أخذت هذه الإستراتيجية في اعتبارها أن تكون منسجمة مع الخطط الوطنية الشاملة بحيث تكون ذات أسس مرنة ومفتوحة على القطاعات الأخرى، تغذيها وتتغذى منها بما يحقق الترابط والتكامل في نسيج التنمية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بأنشطة مراكز التنمية الاجتماعية، فقد أفردت الإستراتيجية مساحة لا بأس بها ضمن أهداف المدى الأقرب لعرض مجموعة من المعايير والموجهات والمتطلبات لتطوير هذه المراكز، مما يمكن الاسترشاد بها في هذه الدارسة الحالية.

٤- تقويم مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية[١٠]:

أجريت هذه الدراسة بعد مرور أكثر من عشر سنوات على بداية مشروع التنمية الاجتماعية، والذي بدأ في عام ١٣٨٠ هـ الموافق

[١٠] التتعريف بهذه الدراسة منقول حرفيا من مركز البحوث التطبيقية والتدريب بالدرعية : تقويم مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، ١٣٩٣ هـ.

١٩٦١م بافتتاح مركز التنمية في الدرعية، وتلاه بعد ذلك عدد من مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية.

وقد بلغ عدد المراكز التي أجريت عليها هذه الدراسة ستة عشر مركزاً، منها عشرة مراكز للتنمية الاجتماعية وستة مراكز للخدمة الاجتماعية، موضحة في مقدمتها عدة مفاهيم من بينها التنمية والتقويم وأساليبه ومعاييره، مع اقتراح نظام لتقويم برامج تنمية المجتمع في المملكة العربية السعودية.

وتناولت الدراسة بالتحليل، الخصائص العامة لسكان منطقة خدمات مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، وأنشطة وخدمات هذه المراكز وإمكاناتها المتاحة، ومناطق خدماتها والعاملين فيها وأقسامها المختلفة والجماعات ذات البرامج الذاتية المشكلة بها.

وخلصت إلى نتيجة عامة مؤداها: إن مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية قد نجحت إلى حد كبير كبرنامج حكومي لتنمية المجتمع في المملكة العربية السعودية في تحقيق معدلات من التنمية، وإن هذه المراكز هي الصورة المناسبة لظروف المجتمع السعودي وأوضاعه المتطورة، وهي كذلك الأداة الفعّالة التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحالية بالمملكة، كما إنها الطريق العملي لتحقيق مجتمع الرخاء الاجتماعي المنشود، وأن ذلك يتوقف على مدى التوسع في إنشاء مراكز جديدة في باقي المناطق التي لا يوجد بها مراكز، وكذلك على الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه من المسؤولين بالإضافة

إلى إدخال بعض التعديلات على نظمها ولوائحها وأساليب العمل بها وإمكانية رفع كفاءة وفعالية العاملين بها.

٥- دراسة تطوير مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية[١١]:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الرائدة من حيث شمولها لمختلف جوانب تجربة مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، بعد مرور ثلاثة عقود على انطلاقها، حيث استهدفت التعرف على المجالات والأدوار التي تقوم بها هذه المراكز، وتشخيص الصعوبات والمشكلات التي تحد من فاعليتها، والوقوف على خصائص القوى العاملة على إدارتها ومدى تناسبها كماً وكيفاً، والتعرف على خصائص المستفيدين من خدماتها لاستكشاف ظروفهم واهتماماتهم واحتياجاتهم ومدى ملاءمتها مع دور هذه المراكز، وكذلك الوقوف على المردود الخدمي ومدى مشاركة هؤلاء المستفيدين في برامج المراكز ومشروعاتها، فضلاً عن التعرف على حجم الإنجازات والأنشطة التي حققتها المراكز للوقوف على مدى التقدم المنجز، وبيّنت أيضاً الأوضاع التنسيقية والتكاملية فيما بين الوزارات المشاركة في أنشطة هذه المراكز، والتعرف على مقترحات المسؤولين والمستفيدين حول تطويرها.

واستهدفت الدراسة التوصل في ضوء المعطيات إلى بلورة مقترح بشأن التصور المستقبلي لتطوير هذه المراكز والتوسع في إنشائها

١١ مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية: دراسة تطوير مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، ١٩٩٣.

وفق معايير محددة، وتأصيل المشاركة الأهلية في جهود التنمية كجزء مكمل لسياسات التنمية الاجتماعية وبرامجها ومشاريعها، كما يسعى هذا التصور المستقبلي إلى اقتراح موجهات العمل المناسبة لرفع وتحسين أداء هذه المراكز، وتقديم تصور للدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال توعية المواطنين، و كذلك تصور عن تدعيم الأوضاع التنسيقية بين الوزارات المساهمة في أنشطة المراكز في ضوء المتغيرات الحالية.

ولقد استغرق إجراء هذه الدراسة أربعة عشر شهراً، وبلغ مجموع أفراد المبحوثين في نطاقها (٣٣٦٧) مبحوثا موزعين على أربع عينات: عينة أرباب الأسر من المستفيدين، وعينة أعضاء اللجان الرئيسة والمحلية، وعينة العاملين وعينة المدراء، وكان نطاق الدراسة (١٣) مركزاً للخدمات الاجتماعية مقابل (١٠) مراكز للتنمية الاجتماعية بالإضافة إلى المكتب الرئيسي بالمنطقتين الغربية والجنوبية.

وبالنظر لمنهاج هذه الدراسة المتكامل، فإن معطياتها ومجموعة المؤشرات والتوصيات التي توصلت إليها تكتسب أهمية خاصة، مما يجعلها مرجعاً أساسياً تعتمد عليه هذه الدراسة الحالية سواءً في تشخيص واقع المراكز أو في اقتراح التوصيات.

٦- نتائج الزيارة الاستطلاعية الخامسة في مجال رعاية الأسرة بدول مجلس التعاون[١٢]:

ضمن الفعاليات التي نظمها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي، بمناسبة السنة الدولية للأسرة، تم تخصيص موضوع الزيارة الاستطلاعية الخامسة لرعاية الأسرة في دول المجلس، حيث شملت كلاً من الكويت وعمان والإمارات والبحرين، وأتاحت الفرصة لاطلاع الوفود التي تشكلت من المسؤولين والباحثين خلال هذه الزيارة على أهم التجارب القطرية، والتي احتلت المراكز الاجتماعية في هذه الدول موقعاً أساسياً في تقديم الخدمات للأسرة، وخاصة المرأة، فعلى سبيل المثال، يتعامل مركز بيان لتنمية المجتمع في الكويت مع مشاكل الأسرة واحتياجاتها من منظور شمولي (مشكلات زوجية، نفسية، مالية، مدرسية، صحية، اجتماعية، اقتصادية، والأسرية عموما)، وذلك بالتعاون مع عدة جهات رسمية ذات العلاقة، أما في عمان فقد بلغ عدد مراكز تنمية المرأة الريفية (٩٣) مركزاً منتشرة في ولايات ومناطق السلطنة إلى جانب مراكز التأهيل النسوي البالغة عددها آنذاك (٧) مراكز، بالإضافة للمشروع الرائد "القوافل الثقافية" التي ترسل للمناطق النائية، وتوجه مراكز ووحدات التنمية الاجتماعية في مختلف الإمارات العربية جهودها للنهوض بالمرأة وإتاحة الفرصة لها للمشاركة الفعالة في المجتمع وذلك من خلال تدريبها وتأهيلها،

---

١٢ المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: توصيات ونتائج الملتقيات العملية وفعاليات السنة الدولية للأسرة ١٩٩٤، توصيات ونتائج الملتقيات العلمية (١٠)، البحرين، ١٩٩٤، ص١٩- ٤٥.

وتستهدف المراكز الاجتماعية في البحرين والبالغ عددها (٧) مراكز، إلى إيصال خدمات الرعاية والتنمية إلى مواقع أقرب ما تكون للمستفيدين من المواطنين، من خلال سياسة الذهاب إلى أصحاب الحاجات حيث هم في مجتمعاتهم المحلية، ولقد انتهى المشاركون في هذه الزيارة الاستطلاعية إلى جملة من المؤشرات والتوصيات.

٧- المراكز الاجتماعية في البحرين بين الواقع ومتطلبات التطوير[١٣]:

يشتمل هذا الكتاب على مجموعة الأوراق والتوصيات التي خرجت بها أعمال الحلقة النقاشية التي نظمتها جمعية الاجتماعيين البحرينية في عام ١٩٩٧، وذلك لمناقشة واقع المراكز الاجتماعية في البحرين وتقييم برامجها وأنشطتها ودورها، وتشخيص أهم ما تواجهه من مشكلات ومعوقات، فضلاً عن البحث في تطوير أهداف هذه المراكز ومجالات عملها وأنشطتها.

واتسمت أوراق هذه الحلقة المنشورة في هذا الكتاب بالتركيز والتنوع الذي أسهم في إثراء المناقشات، خاصة وأن من قام بإعداد وعرض الأوراق خليط من المسؤولين العاملين في تلك المراكز وأساتذة الجامعات والناشطين الاجتماعيين، كما شكل تنوع المشاركين الممثلين لوزارات وجهات أهلية وأكاديمية، فضلاً عن منهاج الحلقة الذي خصص الحصة الأكبر من الجلسات للمناقشة

١٣جمعية الاجتماعيين البحرينية: المراكز الاجتماعية بين الواقع ومتطلبات التطوير، سلسلة الدراسات الاجتماعية (٩)، البحرين، ١٩٩٩م.

المفتوحة عبر تحديد المحاور، مما ساعد على استخلاص مجموعة من المؤشرات والتوصيات الهامة، التي تشكل بمجملها رؤية تطويرية عملية لتلك المراكز، مما يجعل أوراق هذه الحلقة مرجعاً وثيق الصلة بهذه الدراسة الحالية.

٨- الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين[١٤]:

بتكليف من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قامت جمعية الاجتماعيين البحرينية بإعداد هذه الدراسة الميدانية الموسعة، في عام ٢٠٠٣، والتي حاول الفصل الأول منها رصد وتقييم التجربة البحرينية من واقع الوثائق والتقارير التتبعية والدراسات التقييمية الجزئية التي أجريت حول المراكز القائمة وعددها (٧) مراكز، فيما حاولت الفصول التالية تقديم تقييم متكامل من خلال وجهات نظر مختلف الفئات المتعاملة معها، بدءاً بالمشرفات والأخصائيات اللاتي بلغ عدد العينة الممثلة لهن في هذه الدراسة (١٧) فرداً، حيث تمت المزواجة ما بين التقييم الفردي لكل منهن عبر ملء الاستبانة المخصصة لذلك، ومابين المشاركة في تقييم جماعي من خلال جلستي حوار مفتوح، ثم تقييم مشروع الرائدات المحليات باعتباره محوراً هاماً، لما تمثله الرائدات من همزة تواصل بين برامج ومشروعات المراكز والفئات المستهدفة، وبلغت عينة الرائدات (٢٥) رائدة، كما تم تقييم المراكز من خلال مرئيات المدربين

١٤ جمعية الاجتماعيين البحرينية:الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين، غير منشورة، البحرين، ٢٠٠٣.

البالغ عدد أفراد عينتهم في الدراسة (٢٢) مدرباً من مختلف البرامج والمشاريع.

وسعت الدراسة إلى الوقوف على مرئيات واحتياجات أهالي المجتمعات المحلية التي تحتضن هذه المراكز، من خلال العينة الأكبر في هذه الدراسة والبالغة (٣٠٣) أفراد من مختلف المحافظات، وشكلت المؤسسات الرسمية والأهلية في تلك المجتمعات آخر أطراف التقييم في هذه الدراسة وبعينة مكونة من (٥٢) مؤسسة.

ولقد كان من نتيجة هذا المنهج التكاملي في الوقوف على مرئيات كافة الأطراف، أن جاءت مؤشرات الدراسة وتوصياتها شاملة في محاورها، مؤكدة على ضرورة تعزيز الدور التنموي للمراكز سواءً من خلال توسيع مجالات خدماتها والفئات المستهدفة منها أو بتطوير وتنويع تلك البرامج وتكثيف التعاون والتواصل مع مؤسسات المجتمعات المحلية الأهلية ومع القطاع الخاص، والمراجعة الدورية للأهداف ولوسائل وآليات العمل المنفذة، والعمل على زيادة عدد العاملين فيها وتعديل وضعهم الوظيفي وتوفير المزايا والحوافز لهم وتشجيعهم على الإبداع في العمل، فضلاً عن إنشاء قاعدة متطورة للمعلومات في كل مركز وربطها بالوزارة وبالجهاز المركزي للإحصاء وبغيرها من الوزارات والجهات ذات العلاقة، وإنشاء صندوق للعمل الاجتماعي تكون إيراداته الأساسية من نسبة من الأرباح السنوية للبنوك والقطاع الخاص، واستحداث وتطوير المناهج التدريبية وربطها باحتياجات السوق مع تصميم برامج جديد تبتعد عن النمطية والتكرار.

وتعتبر هذه الدراسة من حيث منهجها ومن حيث نتائجها وتوصياتها مرجعا وثيق الصلة بالدراسة الحالية.

٩- دراسة تقييمية للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع ومتطلبات النهوض به[١٥]:

شملت هذه الدراسة التقييمية (١٥) مركزاً وبما يشكل (٢٧، ٨%) من أصل (٥٤) مركزاً للأسر المنتجة، العاملة جميعها بوتائر مختلفة على مستوى الجمهورية اليمنية، حيث يوجد في جميع هذه المراكز معامل للخياطة والتدريب المنزلي...إلخ.

ويشكل متوسط العاملين في كل مركز (١١) موظفاً وعاملاً، تبلغ نسبة الثابتين منهم حوالي (٢٥%) والباقي متعاقدون، وقد بينت الدراسة بأن هذه المراكز تعاني قصوراً إدارياً كبيراً من حيث تخطيط الأعمال وبرمجتها للمدربين والمتدربين، كما أن هناك ضعفاً كبيراً في تسجيل معدات التدريب وتحديد مدى صلاحيتها، فضلاً عن ضعف في إدارة قسم الإنتاج والتسويق أو تصريف المنتوجات التدريبية، دون أن يعني ذلك افتقارها للإدارة في حدودها الدنيا.

وتعيش المراكز والبرنامج بشكل عام وضعية تحتاج للحسم الواضح، خصوصاً بعد قيام المجالس المحلية في المحافظات والمديريات.

---

١٥ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل:دراسة تقييمية للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع ومتطلبات النهوض به، اليمن، ٢٠٠٤.

وعليه، فإن الدراسة ترى أهمية تفعيل دور المشاركة المجتمعية في النشاطات الاجتماعية، وتدعو إلى زيادة التنسيق مع وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وإلى تمتع المراكز بشيء من الاستقلال المالي والإداري.

أما بالنسبة لبرامج المراكز، فقد بينت الدراسة بأنه تم التخطيط لـ(٩١) برنامجا تدريبياً لعام ٢٠٠٢، تم تنفيذ (٥٥) برنامجا منها، أي بنسبة (٦٠%)، مما يستوجب أن يواكب هذا التخطيط رصد الاعتمادات المالية اللازمة، مع ضرورة استيفاء قاعات التدريب للشروط الفنية والصحية وتجديد وتصليح آلات التدريب، كما تؤكد الدراسة على أهمية توسيع مجالات التدريب حسب حاجات المحافظات والمديريات والأسواق المحلية.

ومن جهة أخرى شخصت الدراسة الضعف الإداري الذي تعاني منه المراكز، مما ينعكس سلباً على جميع أنشطة التدريب ونتاجاتها، ويستلزم بالتالي تدريب الإدارات بشكل كامل لتستوعب مهامها التخطيطية ووضع البرامج ومتابعة تنفيذها المستمر حتى التقييم، وتنظيم جميع العلاقات الإدارية والتنظيمية والمالية، وتطوير نظم السجلات والنظام الإداري والمحاسبي الآلي الحديث.

بينت الدراسة أيضاً، اختلاف مستويات المدربات في جميع المراكز المتفاوتة، مابين المستوى الأساسي والمستوى الثانوي، وفي حالات نادرة من المستويات الجامعية، مع انعدام التوصيف المحدد للمدرب، الأمر الذي تطلب عند إنزال منهاج التدريب وضع توصيف مهني محدد بالتنسيق ما بين وزارة التعليم والتدريب الفني، والبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع، ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات، ووزارة المالية.

كما شخصت الدراسة الضعف الشديد في توفير المساعدة والقروض للمتخرجات من مراكز الأسر المنتجة، والافتقاد للسياسات والبرامج المحددة لذلك، مع التأكيد على أهمية دراسة أوضاع السوق واحتياجاته من أصناف العمالة، حتى تستوعب مخرجات المراكز، وبذلك يستطيع المشروع تحقيق خطوات مهمة في تنويع مجالات التدريب، ومن ثم في ترسيخ وإنجاح المشروع.

هذا وتشكل هذه الدراسة أحد المراجع الرئيسة لموضوع الدراسة الحالية، لما تحتويه من مراجعة نقدية جادة وما توفره من بيانات وما تطرحه من توصيات هامة.

فصول الدراسة:

بهدف تقييم واقع تجربة المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي حدود ما أتيح للباحث من معلومات ومصادر، فقد تحددت فصول الدراسة في ثلاثة فصول بالإضافة إلى مدخلها التمهيدي الذي يمهد للدراسة باستعراض مفاهيم التنمية وتعريف المراكز الاجتماعية، كما يعرض لأهداف الدراسة وتساؤلاتها الرئيسة التي يفرضها الواقع الاجتماعي المتغير على مختلف مجالات الحياة، مما يتوجب معه مراجعة وتقييم الدور المفترض لهذه المراكز وإعادة صياغة منطلقاتها وبرامجها وأسلوب إدارتها وآلياتها، كما استعرض بإيجاز للدراسات السابقة، التقييمية منها، أو التقارير والإصدارات التي تتصل بموضوع الدراسة.

ويتناول الفصل االاول رصد واستعراض تجربة المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، من واقع ما يتوفر من بيانات ومعلومات، بهدف التعريف بأهم أهدافها وبرامجها ومشروعاتها، والفئات المستفيدة من خدماتها، وسمات الكادر الفني والإداري العامل فيها، وكذلك ما يواجه مسيرتها من صعوبات ومعوقات، فضلاً عن التصورات والخطط المستقبلية لتطويرها.

الفصل الثاني من الدراسة فهو يشكل مراجعة تقييميه لأهم سمات تجربة الدول الأعضاء بالمجلس في مجال المراكز الاجتماعية، بهدف رصد جوانب القوة والضعف فيها، واقتراح رؤية جديدة مستمدة من واقع التوجهات والمرئيات التي تطرحها الخطط المستقبلية والمراجعات القطرية في هذا المجال، مع التركيز على ضرورة التوجه نحو تحقيق الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمبادرة واللامركزية الإدارية والمالية وغيرها من منطلقات لدور مغاير وجديد للمراكز.

وأخيراً يشكل الفصل الثالث الذي هو بقدر ما يحاول أن يشكل خلاصة لنتائج وتوصيات الدراسة، فإنه يرسم ملامح وموجهات عامة لرؤية مستقبلية لتطوير تجربة المراكز الاجتماعية، في صيغة تمكن كل دولة من دول ملجس التعاون الخليجي من الاسترشاد بها لصياغة إستراتيجيتها الوطنية في هذا المجال، وبما يتناسب مع ظروفها وأولويات واحتياجات مجتمعاتها المحلية.

* * *

الفصل الأول

عرض لواقع تجربة المراكز الاجتماعية
وبرامجها في دول مجلس التعاون الخليجي

الفصل الأول
عرض لواقع تجربة المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من القناعة المسبقة بأن هناك من التشابه والتقارب في الأوضاع الاجتماعية بين دول مجلس التعاون الخليجي، ما يمكن أن يشكل أرضية لإمكانية القيام بمحاولة عرض وتحليل مقارن بين تجاربها المختلفة في مجال المراكز الاجتماعية، إلا أن ذلك فيما يبدو وبعد المراجعة المفصلة لهذه التجارب، تبين بأن مثل هذه المحاولة لا يمكن تحقيقها بالصورة المطلوبة لأسباب عديدة، يأتي في مقدمتها التفاوت في الفلسفة والأهداف التي تنطلق منها تجربة كل دولة من هذه الدول، ففي بعضها تبدو هناك مؤشرات على وضوح في الرؤية التي تتجلى في صيغة أهداف إستراتيجية عامة مرسومة، ومحاولات تقييمية تعكسها تقارير دورية ودراسة ميدانية، يقابلها على الطرف الآخر غياب أو تواضع هذه الرؤية في دول أخرى، بحيث يصعب معها تحديد أي منطلقات أو أهداف غير إجرائية يمكن في ضوئها تقييم واقع وخدمات هذه المراكز والوقوف على واقع ما حققته من إنجازات.

كما إنه وعلى الرغم من صياغة استمارة وتعميمها على جميع الجهات المعنية في هذه الدول، لضمان حد أدنى من التوافق والتقارب في مضمون تلك البيانات والمعلومات المطلوبة عن تجاربها في مجال المراكز الاجتماعية، ورغم المتابعة الحثيثة لاستيفائها، فإن الحصيلة للأسف لم تكن في مستوى التوقعات، ويكفي هنا الإشارة إلى تعثر انجاز هذه الدراسة في موعدها المقرر في العام الماضي، بسبب عدم استكمال استيفاء ردود بعض الدول حينذاك، وهي إشارة لا تقتصر على ذكر صعوبة تم

تجاوزها، وإنما هي صعوبة لازالت هذه الدراسة تعاني منها، من حيث أن البيانات والمعلومات التي تم تحصيلها عن بعض الدول في العام الماضي قد لا تعكس المستجدات التي شهدتها تجربتها في المراكز الاجتماعية خلال العام الجاري، إن كان من ناحية الزيادة المحتملة في عدد هذه المراكز، أو من ناحية تطور برامجها وأنشطتها، أو من ناحية استهدافها لفئات مستجدة وغيرها من متغيرات قد تؤثر في رسم واقعها الراهن.

ومما يزيد من صعوبة القيام بمحاولة العرض والتحليل المقارن لهذه التجارب، هو الاعتماد شبه الكلي على ما تم الحصول عليه من خلال ردود الجهات الرسمية، دون إرفاقها بأية تقارير أو دراسات منجزة من قبل جهات أخرى، باستثناء التجربة في كل من البحرين والسعودية واليمن، التي توفرت دراسة تقييمية ميدانية موسعة عن كل منها، أنجزتها جهة مؤهلة علمياً، مما يضفي على نتائجها المزيد من المصداقية والثقة، وهو الأمر الذي ساعد كثيراً على رصد وتشخيص ملامح تجارب هذه الدول ومن ثم التوصل إلى مؤشرات تقييمية حولها.

لذلك، فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم الجهات الرسمية والمعنية في كل دولة من هذه الدول، بعملية مراجعة وتدقيق لمجمل العرض التالي لتجاربها في مجال المراكز الاجتماعية، بهدف تصويب وتصحيح وإضافة ما يتوجب إضافته لهذا العرض والتعريف بهذه التجارب، من أجل ضمان أن يعكس هذا العرض واقع الحال، ويرصد القواسم المشتركة بين تلك التجارب من جهة، وبما يساعد على تشخيص صعوباتها ومعوقاتها من جهة أخرى، ويسهم بالتالي في استخلاص مقترحات لتطويرها تكون قابلة للتنفيذ وفق إمكانيات الواقع وظروفه.

أولاً - دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر مراكز التنمية الاجتماعية، وفقاً لتعريفها الرسمي، مؤسسات اجتماعية حكومية أنشأتها الدولة، وتتولى الأشراف عليها إدارة التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية، بهدف النهوض بالمجتمع عن طريق تنظيم جهود الأفراد والجماعات للعمل المشترك مع الجهات الحكومية الأخرى، وذلك لمقابلة احتياجاتها وحل مشكلاتها والانتفاع بإمكانياتها وطاقاتها من أجل تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

الأهداف التي تسعى المراكز لتحقيقها:

١- العمل على رفع المستوى العام للأسرة في المجتمع، وذلك من خلال رفع المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي والديني لها.
٢- العمل على تشجيع الجهود التطوعية من أجل خدمة الفرد والمجتمع وتوعية الأفراد بأهمية العمل التطوعي.
٣- العمل على نشر وترسيخ العادات والتقاليد الايجابية لتوجيه حركة التغيير الاجتماعي الوجهة الصحيحة.
٤- التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية والدينية التي تعنى بشؤون المرأة والأسرة.
٥- المساهمة في القضاء على الأمية وتوفير فرص تعليم الكبار.
٦- إحياء التراث القديم ومحاولة تطويره.
٧- الاهتمام بالأسرة وإحاطتها بالقدر اللازم من الرعاية والإرشاد.
٨- الاهتمام بالأمومة والطفولة وإحاطتها بالقدر اللازم من الرعاية والإرشاد.
٩- تعريف المجتمع بمشروع الأسرة المنتجة وتشجيعها وتسويق منتجاتها، وزيادة دخلها باعتباره زيادة في دخل الأسر محدودة الدخل.

المراكز الاجتماعية القائمة في الإمارات:

جدول رقم (١)
يبين أسماء مراكز التنمية الاجتماعية العشرة وسنة تأسيسها وعدد الموظفين فيها، في دولة الإمارات العربية المتحدة

اسم المركز	المنطقة	سنة التأسيس	عدد الموظفين		
			المشرفون	الأخصائيون	الإداريون
مركز التنمية الاجتماعية دبي	الجميرا	1979	2	3	1
مركز التنمية الاجتماعية الشارقة	اليرموك	1979	2	2	1
مركز التنمية الاجتماعية عجمان	مشيرف	1979	3	5	2
مركز التنمية الاجتماعية أم القيوين	الشيوخ	1979	3	2	2
مركز التنمية الاجتماعية رأس الخيمة	الدفان	1979	4	4	2
مركز التنمية الاجتماعية الفجيرة	مريشيد	1979	2	1	1
مركز التنمية الاجتماعية خورفكان	الخبة	1979	2	2	2
مركز التنمية الاجتماعية كلباء	البراحة	1979	2	2	1
مركز التنمية الاجتماعية دبا	المهلب	1979	1	1	1
مركز التنمية الاجتماعية جلفار	جلفار	1996	2	2	2
المجموع			٢٣	٢٤	١٥

البناء التنظيمي للمركز:

يتكون كل مركز من الجهاز الإداري الذي يحمل الوظائف التالية:

١- مديرة.
٢- نائبة مديرة.
٣- مسؤولة قسم التوجيه الأسري.

٤- باحثات قسم التوجيه الأسري.
٥- مسؤولة قسم الصناعات البيئية والتراث.
٦- مدربات قسم الصناعات البيئية والتراث.
٧- مسؤولة قسم محو الأمية وتعليم الكبار.
٨- مسؤولة قسم الحضانة.
٩- مشرفات قسم الحضانة.

ويبلغ عدد العاملين الفنيين والإداريين في هذه المراكز(٦٤) موظفاً، يحمل (٦٠،٩%) منهم المؤهل الجامعي، بينما يحمل (٣٩،١%) منهم الشهادة الثانوية.

جدول رقم (٢)
يبين عدد المستفيدين وجنسهم موزعين على المراكز العشرة في دولة الإمارات العربية المتحدة

	المركز	عدد المستفيدين	الجنس
١	مركز التنمية الاجتماعية بدبي	2,307	إناث
٢	مركز التنمية الاجتماعية بالشارقة	1,184	إناث
٣	مركز التنمية الاجتماعية بعجمان	2,969	إناث
٤	مركز التنمية الاجتماعية بأم القيوين	1,618	إناث – ذكور
٥	مركز التنمية الاجتماعية برأس الخيمة	3,100	إناث
٦	مركز التنمية الاجتماعية بجلفار	5,136	إناث – ذكور
٧	مركز التنمية الاجتماعية بالفجيرة	1,846	إناث – ذكور
٨	مركز التنمية الاجتماعية بخورفكان	2,735	إناث
٩	مركز التنمية الاجتماعية بكلباء	1,703	إناث – ذكور
١٠	مركز التنمية الاجتماعية بدبا	3,998	إناث – ذكور

ووفقاً لبيانات هذا الجدول فإن المجموع الكلي لعدد المستفيدين يبلغ (26,596) مستفيداً، من المرجح أن تكون غالبيتهم العظمى من النساء، نظراً لطبيعة البرامج والأنشطة السائدة المقدمة من قبل هذه المراكز، كما تتراوح الفئة العمرية لهؤلاء المستفيدين ما بين ١٠ - ٤٠ سنة.

أهم المشاريع والبرامج المقدمة من المراكز:

١- **مشروع الأسر المنتجة (اجتماعي/ اقتصادي):** يهدف لرفع المستوى الاقتصادي للأسر، ويستهدف الأسر المحتاجة للدعم والتي تعتمد على المساعدة الاجتماعية، وتتولى العمل فيه مدربات قسم الصناعات البيئية والتراث.

٢- **المحاضرات والندوات (دينية/ اجتماعية/ ثقافية/ صحية):** تستهدف توعية مختلف أفراد المجتمع، وتضطلع بمسؤوليتها الباحثات في قسم الدراسات وإرشاد المجتمع، وبالتعاون مع المختصين في هذه المجالات.

٣- **التدريب على الصناعات البيئية والتراثية للطلاب والطالبات (اجتماعي/ تدريبي):** ويستهدف تثقيف الطلبة بالصناعات التراثية وإكسابهم مهارات تصنيعها، وتتولى عملية التدريب مدربات وعضوات قسم الصناعات البيئية والتراث.

٤- **محو الأمية وتعليم الكبار(تعليمي):** ويستهدف محو أمية المواطنات والمقيمات اللواتي فاتهن قطار التعليم، ويتولى تنفيذ هذا البرنامج معلمات وزارة التربية والتعليم.

٥- **حمـلات التوعيـة الوطنيـة، مثـال: الفضـائيات الهابطـة، لا للمخـدرات، أسـرة بـلا ديـون (اجتماعيـة):** تسـتهدف التعريـف والتصـدي للمشـكلات والظـواهر والتوعيـة بكيفيـة مواجهتهـا، وتتوجه لجميع أفراد الأسر، ويتعاون في تنفيذه إدارات المراكز مع الجمعيات الأهلية والمختصين.

٦- **مشروع دراسة الظواهر السلبية في المجتمع الإماراتي كالطلاق والعنوسـة والتسـرب الدراسـي (مسـوح ميدانيـة وبحـوث):** ويستهدف هذا المشروع تسليط الضوء على الظواهر السلبية والتوعية بأهمية التصدي لها واقتراح الحلول للتعامل معها، ويتولى مسؤولية تنفيذه باحثات أقسام الدراسات وإرشاد المجتمع وبالتعاون مع المتطوعات.

٧- **مشاريع الأعراس الجماعية مثل عرس الأمل، أعراس الاتحاد (اجتماعية):** ويستهدف نشر ثقافة الزواج الجماعي بلا ديون ولا إسراف، ويستفيد منه المقبلون على الزواج، ويقوم على تنظيمه الكادر العامل في المراكز بالإضافة للمتطوعين والمتطوعات.

٨- **مشـاريع توثيـق الحـرف التراثيـة (ثقافيـة):** بهدف الحفاظ على التراث من الاندثار، وتتوجه للعاملين في التراث، وتقوم عليها المدربات في قسم الصناعات البيئية والتراث بالتعاون مع تلفزيونات الدولة ووزارة الإعلام.

٩- **مشـاريع صـندوق الـدعم والتـآزر وكسـوة العيـد (اجتماعيـة/ خيريـة):** تستهدف تقديم الدعم للأسرة المحتاجة للمساعدة،

وخاصة المتعففة منها، وتتولى القيام بها إدارات المراكز بالتعاون مع المتطوعين والمتطوعات.

١٠- **مشاريع المعارض التراثية المتنقلة في المدارس (تعليمية/اقتصادية):** تهدف إلى تعريف الطلبة والطالبات في المدارس الحكومية والخاصة بتراث الأجداد، وتتولى مسؤولية القيام بها مدربات وعضوات المراكز.

١١- **مشروع التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي للتصدي لبعض الظواهر والإمراض مثل حملة التعريف والوقاية من سرطان الثدي، إعصار جونو، مرضى السكر (تثقيفي/ اجتماعي/ صحي/ دعم مادي):** التفاعل مع القضايا والمستجدات المحلية والبيئية، ويساهم فيه إدارات المراكز وقسم الدراسات وإرشاد المجتمع بالتعاون مع المتطوعين.

١٢- **حملات تضامنية مع الشعوب العربية ودول العالم مثل حملة معكم في آلامكم، وحملة طفولة بلا حروب (اجتماعية):** تستهدف تعزيز التفاعل مع القضايا الإنسانية، وتتوجه لمختلف فئات المجتمع، وبوجه خاص طلاب المدارس في المرحلة التأسيسية، وتساهم فيها باحثات قسم الدراسات وإرشاد المجتمع في المراكز بالتعاون مع المتطوعات.

١٣- **التعريف بتراث المجتمع الإماراتي ومنتجاته اليدوية (اقتصادي/تثقيفي):** يستهدف تعريف السياح والوفود الأجنبية والمقيمين بالتراث الإماراتي، وتسويق منتجات الأسر المنتجة، ويتولى تنفيذه المدربات والكادر العامل في المراكز.

الجهات المتعاونة مع المراكز وأوجه التعاون:

١- **وزارة التربيـة و التعلـيم:** تشـرف علـى مشـاريع محـو الأميـة و تعلـيم الكبـار – تقـويم الدراسـات – مـنح الشـهادات – صـرف رواتب المعلمات.

٢- **وزارة الصحة:** الإشراف على الورش التدريبية في الإسعافات الأولية.

٣- **وزارة الشـؤون الإسـلامية والأوقـاف:** الإشـراف علـى المحاضـرات الدينيـة وتحفـيظ القـرآن الكـريم والسـنة النبويـة والاحتفالات الدينية.

٤- **الجمعيات النسائية وأندية السيدات:** يتم التعاون معها في تنفيذ البـرامج الاجتماعيـة والـدورات التدريبيـة والمشـاريع التـي تنفـذ لصالح المرأة في الدولة.

٥- **البلديات والمجالس البلدية:** يتم التعاون معها في إقامة المعارض وتنفيذها وكل ما يتعلق بالبيئة واحتفالات يوم التشجير.

٦- **الـدفاع المـدني:** يتعـاون فـي تنفيـذ الـدورات التدريبيـة والإخـلاء والإيواء والإنقاذ وتنظيم ورش العمل في إطفاء الحرائق.

٧- **وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع:** الإشراف على المشاريع الهادفة إلى غرس الهوية الوطنية في نفوس الأبناء من خلال ورش العمل التراثية وتنمية الحس الوطني.

٨- **الجامعات وكلية التقنيات العليا:** تتولى أقسام التعليم المستمر فيها تنفيذ الدورات التدريبية في مجال الحاسب الآلي واللغة الإنجليزية وتنفيذ معارض تسويقية لمنتجات المراكز.

٩- **وزارة الداخلية:** يتم التعاون معها في تنفيذ برامج التوعية الأمنية والاحتفال بأسبوع المرور الخليجي.

١٠- **هيئة الهلال الأحمر والجمعيات الخيرية:** تدعم مشاريع الأسر المحتاجة التي تقيمها المراكز خلال الاحتفال بأسبوع المرور الخليجي.

١١- **القطاع الخاص:** تشارك الفنادق والشركات الداعمة في دعم المراكز بإشراكها في المعارض التي تقام في داخل الفنادق لتسويق منتجات الأسر المنتجة.

كما تتعاون المراكز مع بعض مؤسسات المجتمع المحلي وخاصة في المناسبات الوطنية، كبنوك الدم لنشر ثقافة التبرع بالدم، والجمعيات الأهلية، وصندوق الدعم من خلال مساهماتها في إيصال المساعدات للأسر المحتاجة، وبرنامج امتحانات بلا فشل لإرشاد طلاب المدارس.

دورات التدريب والتأهيل للكادر العامل في المراكز:

يبدو من البيانات المتوفرة أن الكادر العامل في المراكز قد حظي بالعديد من الدورات التدريبية والتأهيلية، وخاصة في المجالات ذات الصلة بطبيعة ومتطلبات المهام والأعمال الموكلة إليه، مثل الدورات في الضمان الاجتماعي، أساليب البحث العلمي، العمل التطوعي: الواقع والطموح، كيف تخلق مرشداً اجتماعياً، الجوانب الإجرائية لعمل الأخصائي الاجتماعي، دور الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع الأزمات، المهارات الإدارية والسلوكية لموظفي البحث العلمي، أسس المقابلة الإرشادية، بالإضافة إلى دورات حول الإدارة مثل إدارة الوقت، في الإدارة التنفيذية، الخدمة المتميزة، تنمية الابتكارات في مجال العمل، إدارة المشاريع والمبادرات، التخطيط الاستراتيجي، العمل بروح الفريق الواحد، حلقات تحسين الأداء وغيرها كثير، مما يعطي انطباعاً بأن إدارة هذه المراكز واعية تماماً لأهمية وحيوية التدريب المستمر والمتنوع للكوادر العاملة.

الصعوبات والمشكلات التي تواجهها المراكز:

١- تمثلت الصعوبات الإدارية والفنية في قلة الكادر الوظيفي المتخصص.

٢- أما الصعوبات المتصلة بالمباني والأجهزة، فقد تبين بأن بعض المراكز مؤجرة ولا تتناسب ومتطلبات الأنشطة، كما أن الحاجة واضحة لإنشاء مراكز نموذجية مجهزة، كما تمت الإشارة إلى

نقص في عدد الحافلات التي تخدم الأنشطة والفعاليات التي تنظمها المراكز.

٣- تحددت أهم الصعوبات المتصلة بالفئات المستهدفة بما يلي:

- عدم توفر أماكن لتسويق منتجات الأسر المنتجة.
- عدم توفر الدعم المتواصل لأنشطة وفعاليات المراكز.
- ضعف التغطية الإعلامية لأنشطة وبرامج المراكز، والأدوار التي تقوم بها.
- عدم تغطية برامج محو الأمية جميع الإمارات، واقتصارها على بعض المدن.

٤- أما الصعوبات المتصلة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى، فيتتصدرها الافتقار إلى برامج وخطط إستراتيجية مشتركة، ومعدة ومتفق عليها بين المؤسسات العاملة في المجالات الاجتماعية، وكذلك عدم وجود شبكة اتصال الكترونية بين الوزارات الخدمية والمراكز للتنسيق في البرامج وتقديم الخدمات، كما تفتقر المراكز إلى استجابة وتعاون الفنادق معها في مجال تنظيم زيارات للسواح إلى المراكز وتعريفهم بأنشطتها وما تشتمل عليه من فنون يدوية تقليدية وتراثية.

٥- أما أهم الصعوبات العامة فإنها تتمثل في ضعف الإقبال الجماهيري على المحاضرات والدورات المنفذة في المراكز، إضافة إلى الازدواجية والتكرار ما بين المراكز وبعض المؤسسات الأخرى في تقديم نفس الأنشطة والبرامج سواءً

للأسرة أو المرأة كالجمعيات النسائية وأندية السيدات، فضلاً عن قلة المتطوعين المتعاونين مع المراكز في تنفيذ فعالياتها وأنشطتها.

التصور المستقبلي:

في نطاق صياغة التصور المستقبلي، تم طرح المقترحات التالية:

١- **تشكيل مجالس إدارة للمراكز:** بحيث تتكون هذه المجالس من الشخصيات التي تقدم خدمات ومن بعض رائدات العمل الاجتماعي بالدولة ومن مجالس الآباء والأمهات ومن ممثلين عن الجمعيات الأهلية وممثل عن المؤسسات الإعلامية المسموعة والمرئية والمكتوبة، وذلك بهدف تفعيل العلاقة بين المراكز والمجتمع المحلي، وتعزيز التواصل مع مؤسساته، وإشراكه في وضع وتنفيذ برامج المركز، وتحفيز القطاع الخاص على المساهمة في التنمية وتمكين المراكز من التوسع في تقديم خدماتها من خلال زيادة عدد المشاركين فيها من غير المنتسبين للمراكز.

٢- **مشروع تنمية، مسؤولية، مشاركة:** وهو مشروع يهدف إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص في إدارة وتنفيذ مشاريع وبرامج مراكز التنمية الاجتماعية.

٣- **مشروع صديق المجتمع:** وهو عبارة عن اختيار شخصية من المجتمع لتكون سنداً وعوناً للمراكز الاجتماعية في إيصال أراء أفراد المجتمع للمسؤولين في الحكومة الاتحادية والحكومات

المحلية ودواوين الحكام، وعرض آراء ومقترحات الناس على المسؤولين والمدراء في الوزارات الخدمية ذات العلاقة بالمراكز، ومحاولة تفعيل هذه العلاقة وحل المشكلات التي تعترض سير عملية التنمية الاجتماعية.

ثانياً - مملكة البحرين

تتبع المراكز الاجتماعية رسمياً، إدارة مراكز التنمية الاجتماعية في وزارة التنمية الاجتماعية.

ويبلغ عدد المراكز الاجتماعية في البحرين حالياً (٨) مراكز منتشرة جغرافياً في أرجاء المملكة، كما يوضحها جدول رقم (٣)، ويجري العمل حالياً على إنشاء مركز جديد في المحافظة الجنوبية.

جدول رقم (٣)
يبين توزيع المراكز الاجتماعية على محافظات مملكة البحرين

الرقم	المحافظة	المراكز
١	العاصمة	المنامة
٢	المحرق	المحرق - ابن خلدون
٣	الوسطى	مدينة عيسى - الرفاع - سترة
٤	الشمالية	مدينة حمد - جدحفص

أهداف المراكز الاجتماعية:

١- النهوض والارتقاء بمستوى الدعم التنموي الاجتماعي المقدم لجميع فئات المجتمع.

٢- تسهيل حصول المواطن على خدمات الوزارة والوزارات والجهات الأخرى، عبر توغل وانتشار المراكز الاجتماعية في جميع مناطق وقرى المملكة، ولتكون بمثابة فروع لوزارة التنمية الاجتماعية والجهات الأخرى تؤمن وصول الخدمات في سهولة ويسر.

٣- تحقيق الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقيادات المحلية عبر إقامة الأنشطة والفعاليات المشتركة.

٤- تنمية الموارد البشرية في المجتمع، وتوجيه الأفراد لرفع كفاءاتهم وقدراتهم الإنتاجية من خلال الالتحاق بالبرامج التنموية التدريبية والتأهيلية.

٥- تعزيز دور المتطوعين والأنشطة المجتمعية لدعم برامج المراكز الاجتماعية.

٦- دراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

٧- العمل على إشراك القطاع الخاص في البرامج التنموية والمشروعات.

٨- تنفيذ الورش التدريبية في المجالات الاجتماعية.

٩- معالجة المشكلات الاجتماعية من خلال مكاتب الإرشاد الأسري.

أهم البرامج والمشاريع:

١- **البرامج التدريبية:** وتشمل الحرف اليدوية، الخزف، الفسيفساء، الرسم على الزجاج، الخياطة، والتفصيل، خياطة الجلابيات، المطبخ الإنتاجي، تصفيف الشعر والماكياج، تصميم الأزياء، الزراعة المنزلية. ويقوم بالتدريب على هذه البرامج كادر مكون من مدربات حرف يدوية وخياطة (موظفاً ت) إلى جانب مدربات خارجيات (بنظام المكافأة) للبرامج التخصصية الأخرى.

٢- **البرامج الصحية:** محاضرات وبرامج توعوية تنفذ بالتنسيق مع المراكز الصحية والمستشفيات الخاصة والعامة.

٣- **البرامج الاجتماعية والوطنية والإرشادية:** تشمل المحاضرات والبرامج التوعوية وورش العمل التثقيفية لجميع أفراد وفئات الأسرة، وحسب المناسبات الرسمية على مدار السنة، ويتم تنفيذها بالتعاون مع الرائدات المحليات وبالتنسيق مع الجهات ذات الاختصاص كالجمعيات الأهلية، قسم الإرشاد الاجتماعي، المثقفات الصحيات بالمراكز الصحية.

وتستهدف هذه البرامج سيدات المجتمع المحلي، متدربات البرامج التدريبية بالمراكز الاجتماعية، الأطفال والناشئة، أفراد من المجتمعات المحلية، العاطلين عن العمل، أصحاب المواهب والإبداعات.

٤- **مشروع الرائدات المحليات:** تقوم الرائدات المحليات بتحديد احتياجات الأسر في المجتمعات المحلية باعتبارهن حلقة الوصل بين المركز الاجتماعي والأسر، ويعملن بالتعاون مع بعض المؤسسات الرسمية والأهلية والمحافظات والصناديق الخيرية.

٥- **خدمات البحث الاجتماعي الشامل:** تقوم الأخصائيات الموظفا ت في المراكز الاجتماعية بإجراء بحوث للحالات المتقدمة بطلبات للمساعدات الاجتماعية بأنواعها، فضلاً عن المشاركة في دراسة الظواهر الاجتماعية وفقاً لمشروعات الوزارة وغيرها من الجهات الرسمية.

٦- **مكاتب الإرشاد الأسري:** تم فتح (٨) مكاتب للإرشاد الأسري بالمراكز الاجتماعية، وذلك لدراسة ومعالجة المشكلات الأسرية وإيجاد الحلول المناسبة لها من قبل الأخصائيات الاجتماعيات.

٧- **استقبال المطلقين وأبنائهم:** بناء على توجيهات المجلس الأعلى للمرأة، فقد تقرر تقديم التسهيلات لتوفير فرص التقاء المطلقين بأبنائهم في المراكز، تنفيذاً للأحكام الصادرة عن محاكم التنفيذ بوزارة العدل وتحت إشراف الأخصائيات الاجتماعيات.

٨- **برنامج تثقيف الأم والطفل:** يهدف البرنامج إلى تهيئة الأجواء المناسبة للأطفال في سن ما قبل المدرسة، وذلك من خلال تدريب الأمهات على مهارات حياتية للاعتناء بأطفالهن وفق نظام تربوي جيد، ينفذ بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر البحريني منذ عام ٢٠٠٢.

أعداد المستفيدين من برامج المراكز:

فيما يلي إحصائية إجمالية لعدد المستفيدين من برامج المراكز ودوراتها التدريبية خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى نهاية عام ٢٠٠٦:

١- دورات تصفيف الشعر والمكياج: (1,415) مستفيدة.
٢- دورات فن التفصيل والخياطة والتطريز اليدوي(٦٤٥) مستفيدة.
٣- الأنشطة الصيفية لطلبة المدارس: (2,607) مستفيد.
٤- برامج التوعية: (3,013) مستفيداً.
٥- زيارات الرائدات المحليات للأسر: (8,063) زيارة.
٦- بحوث حالة في نطاق برنامج المساعدات الاجتماعية: (7,344) بحثاً.
٧- دراسة حالات الإرشاد الأسري: (٤٠٨) حالات.
٨- دورات فن الطبخ والوجبات الخفيفة وإعداد المخللات: (١٦٧) مستفيدة.
٩- دورات الحرف اليدوية (٧١) مستفيدة.
١٠- دورات في الكروشية والصوف: (١٧٨) مستفيدة.

١١- دورات في صناعة البخور: (٦٠) مستفيدة.
١٢- دورات في السموك: (٢٦١) مستفيدة.
١٣- دورات في الخزف: (١١٥) مستفيدة.
١٤- صناعة الشموع (٦٣) مستفيدة.
١٥- استقبال الوالدين المطلقين وأبنائهما: (٩٦) حالة.
١٦- برنامج تثقيف الأم والطفل: (٥١١) مستفيداً.
١٧- الفحص المجاني للأسر بالتعاون مع المستشفى الأمريكي: (٦٢٠) مستفيداً.
١٨- دورات في مجالات متفرقة أخرى: (٢٢٠) مستفيدا.

خطة عمل المراكز:

يتم إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للمراكز على النحو التالي:

١- تحديد البرامج التنموية والتدريبية التي تنبثق من احتياجات المجتمع المحلي.

٢- إجراء المسوح والبحوث على فئات المجتمع المحلي التي يكون لها دوراً إيجابياً في تحديد نوعية البرامج، وذلك بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء.

٣- إعداد خطة المركز حسب أولويات البرامج والمشاريع بناء على نتائج المسوح والبحوث.

٤- تنفيذ البرامج حسب مراحل عملها والمتابعة الإدارية والفنية للقائمين على التنفيذ.

٥- إجراء عملية تقييم مستمرة للبرامج، من أجل الوقوف على مدى تحقيقها لأهدافها ومستوى تأثيرها في الفئات المستهدفة منها.

ومن خلال تعاون محدود مع وزارة التنمية الاجتماعية، فإن هناك جملة من البرامج يجري تنفيذها في المراكز، وذلك من قبل جهات حكومية وأهلية من أبرزها: وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، الجمعيات النسائية، الجمعيات الشبابية والمهنية والاجتماعية، المؤسسة الملكية الخيرية، الجمعيات الإسلامية، مراكز الاستشارات الإدارية، الصناديق الخيرية والمحافظات.

وتتمثل هذه البرامج بالمحاضرات التوعوية على مدار السنة، وحسب الفعاليات والمناسبات، والتنسيق مع المرشدات الاجتماعيات في المدارس والمراكز الصحية والمحافظات، حيث يجري الاستعانة بذوي الاختصاص كل في مجاله في تنفيذ المحاضرات، كما تساهم المحافظات في دعم بعض أنشطة المراكز وإقامة البرامج المشتركة، بالإضافة إلى إقامة الورش التدريبية للأفراد والموظفين في المجالات الاجتماعية.

ويعد أن كانت هناك تجربة لمجالس إدارة المراكز الاجتماعية تمتد من عام ١٩٨٦م وحتى عام ٢٠٠٠م، حيث تتم من خلالها مشاركة القيادات المحلية وممثلين عن المجتمع والمؤسسات الرسمية في إعداد الخطة السنوية للمراكز الاجتماعية وتقييمها ومتابعتها.

فإنه لا تتوفر حالياً أية آلية لمشاركة المجتمعات المحلية ومؤسسات النفع العام في عملية تخطيط مشاريع وبرامج المراكز الاجتماعية، وإنما يتم ذلك بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق تلمس احتياجات المجتمعات المحلية من خلال الزيارات الميدانية للأسر في هذه المجتمعات، ورصد الظواهر الاجتماعية، والوقوف على حاجة بعض الأسر لدورات تدريبية، يتم تنفيذها بالتعاون مع وزارة العمل ومن خلال برنامجها الوطني للتدريب والتوظيف.

الهيكل الإداري والتنظيمي للمراكز:

يوجد توصيف وظيفي حول مسؤولية المراكز الاجتماعية وهي:

١- مدير مراكز التنمية الاجتماعية.
٢- رئيس المراكز الاجتماعية.

في حين يتكون الكادر العامل في كل مركز اجتماعي مما يلي:

١- رئيس المركز.
٢- أخصائي أنشطة اجتماعية أول.
٣- أخصائي أنشطة اجتماعية.
٤- فني أنشطة اجتماعية أول.
٥- فني أنشطة اجتماعية.
٦- مدرب حرف يدوية.
٧- مدرب خياطة.
٨- فني إداري.
٩- موظف استقبال.

جدول رقم (٤) يوضح عدد العاملين الفنيين والإداريين في المراكز الاجتماعية ومؤهلاتهم في مملكة البحرين

الرقم	الوظيفة	العدد	المؤهل
١	رئيسات المراكز الاجتماعية	٨	جامعي
٢	أخصائيات اجتماعيات أول	٥	(٤)جامعي و(١) ماجستير
٣	أخصائيات اجتماعيات	٩	ثانوية عامة
٤	مدربات خياطة	٥	ثانوية عامة
٥	مدربات خياطة	٣	إعدادي
٦	مدربات حرف يدوية	٥	ثانوية عامة
٧	مدربات حرف يدوية	٢	ثانوية عامة
٨	فني إداري	١	ثانوية عامة
٩	موظف استقبال	١	إعدادي
	مجموع العاملين الفنيين والإداريين	٣٩	

دورات التدريب والتأهيل للعاملين في المراكز:

إلى جانب الدورات التدريبية في مجال الحاسب الآلي واستخداماته وكتابة التقارير والتعامل مع المراجعين والزيارات الاستطلاعية للدول الخليجية والعربية للإطلاع على تجاربها في مجال المراكز الاجتماعية والمشاركة في معارض محلية خارجية لمنتجات الأسر المنتجة، فإن الكادر العامل قد أتيحت له فرص الاستفادة من دورات تخصصية في الإرشاد الأسري والتخطيط الاستراتيجي، ودورات تنشيطية للمدربات في مجالات حرفية جديدة.

أهم نتائج الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية بمملكة البحرين:

بتكليف من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية آنذاك، ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنجزت جمعية الاجتماعيين البحرينية في عام ٢٠٠٣، دراسة ميدانية موسعة لتقييم المراكز الاجتماعية في مملكة البحرين ١٦، حيث شملت في بحثها الميداني استطلاع عينات من ذوي العلاقة: (١٧) من المشرفات والأخصائيات في المراكز، و(٢٥) من الرائدات المحليات، و(٢٢) من المدربين والمدربات، و(٤٢٧) من المستفيدين من البرامج التدريبية، و(٥٢) من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني المتعاونة مع المراكز، و(٢٠٣) من أهالي المجتمعات المحلية، إلى جانب بحث مكتبي تحليلي لوثائق وتقارير المشروع ولوائحه المنظمة.

ويمكن تلخيص أهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة بما يلي:

١- أهمية إجراء المراجعة التقييمية الدورية للمراكز وتطوير أهدافها وتوسيع مجالات عملها لتشمل إلى جانب النساء فئات من الأطفال والمراهقين والشباب والرجال، مع تطوير وتنويع الخدمات بما يتناسب مع الاحتياجات المستجدة وفي مقدمتها برامج الإرشاد والتوجيه الأسري.

٢- العمل على زيادة عدد المراكز وتوزيعها على مختلف المناطق، مع تدعيمها بالكادر الفني والمتخصص وتحسين ظروف وحوافز

[١٦] جمعية الاجتماعيين البحرينية: الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين، مرجع سابق.

العمل، وإخضاعهم لبرنامج من الدورات التدريبية والتأهيلية التخصصية.

٣- دعوة الوزارة ومن خلال المراكز الاجتماعية وبالتعاون مع الأجهزة المختصة في الوزارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، إلى رصد وبحث المشكلات والظواهر الاجتماعية، من خلال الدراسات الميدانية والتحليلية للواقع الاجتماعي للتعرف على احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية، وبما يساعد على وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتلبيتها.

٤- زيادة التنسيق والتعاون بين المراكز والهيئات الحكومية والأهلية وإنشاء قاعدة متطورة للمعلومات وربطها بوزارة التنمية الاجتماعية والجهاز المركزي للإحصاء.

٥- تصميم برامج جديدة غير نمطية لتحسين الأوضاع المعيشية والحياتية للفئات المستهدفة، على أن يكون اختيار مجالاتها بناء على احتياجات فعلية وواقعية.

٦- تأهيل وزيادة كفاءة المدربين وتوفير كل متطلبات وأجهزة التدريب اللازمة والظروف المشجعة للفئات المستهدفة على الانخراط في الدورات التدريبية.

٧- العمل على دعم وتوسيع مشروع الرائدات المحليات وزيادة الحوافز المادية والمعنوية لهن، وتعريف مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية بدورهن.

٨- تكثيف التعاون والتواصل مع القطاع الخاص وبما يساعد على تطوير برامج ومشروعات المراكز الاجتماعية وتحسين مردوداتها وبما يحقق اندماج المستفيدين في سوق العمل بفاعلية وسهولة.

٩- إلى جانب قيام المراكز بتقديم أهم ما تحتاجه المجتمعات المحلية من الأنشطة والبرامج الأساسية للوزارة، فإنه من الأهمية أن ينفرد كل مركز بتحديد أولويات برامجه وخدماته وفقاً للاحتياجات الخاصة بمجتمعه المحلي، والذي ليس من الضرورة تكراراها في مراكز أخرى.

١٠- العمل على إشراك الفئات المستهدفة والمستفيدة من برامج المراكز الاجتماعية، ومن خلال استفتاءات دورية للوقوف على أهم مرئياتهم وتوقعاتهم من هذه البرامج بصورة عامة، ومن البرامج التدريبية بصورة خاصة.

١١- ضرورة صياغة إستراتيجية شاملة للعمل الاجتماعي في البحرين، يكون للمراكز بعد تطويرها وتفعيلها الدور المحوري في التخطيط لها، ووضعها موضع التطبيق بالتعاون مع الجهات الرسمية والأهلية.

التصور المستقبلي:

١- إعادة تشكيل مجالس الإدارة بالمراكز الاجتماعية، وفق معايير تطويرية جديدة، لتطوير نظام العمل وحل الصعوبات والمعوقات التي تواجه المراكز، لتحقيق الشراكة مع المجتمع المحلي، بحيث توضع الخطة الشاملة لخدمة كافة شرائح المجتمع من خلال برامج تنموية ورعائية.

ومن الجهات المرشحة للمشاركة في هذا التطوير: أفراد يمثلون مؤسسات المجتمع المحلي الرسمية والأهلية، قيادات من المجتمع المحلي، مختصون من بعض الوزارات ذات العلاقة والمحافظات، والمجالس البلدية، والصناديق الخيرية.

٢- تعزيز مشاركة المجتمع المحلي ومؤسساته في تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج ومشاريع وأنشطة المراكز الاجتماعية.

٣- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه عمل المراكز.

الصعوبات والمشكلات التي تواجه المراكز:

١- الصعوبات الإدارية والفنية:

- قلة عدد الكادر الوظيفي للمركز المتخصص في البرامج التنموية.
- تأخر صرف الطلبات الخاصة بالدورات التدريبية.
- عدم التغطية الإعلامية اللازمة لأنشطة المراكز.
- عدم وجود أهداف واضحة لعمل المراكز.
- قلة الميزانية المرصودة للبرامج والأنشطة الجديدة.

٢- الصعوبات المتصلة بالمباني والأجهزة:

- بعض المباني قديمة وتحتاج إلى صيانة شاملة وسنوية.
- عطل مستمر لأجهزة التكييف المركزية في بعض المراكز بسبب قدمها.
- قلة التجهيزات والحاجة إلى تغيير المتوفر منها.
- عدم وجود صيانة دورية لبعض الأجهزة والمعدات الجديدة.
- عدم مناسبة بعض مباني ومرافق المراكز للأنشطة المستجدة وبما يلبي احتياجات الأسر والأفراد في عصرنا الحاضر.
- قدم السيارات والباصات وحاجتها للصيانة والتجديد.

٣- الصعوبات المتصلة بالفئات المستهدفة:

- عدم توفر المواصلات للمتدربات مما يؤثر على انتظام البرامج التدريبية.
- ارتفاع نسبة التعليم بين فئة السيدات والفتيات، مما أدى إلى عدم إقبالهن على البرامج التدريبية في بعض المراكز الاجتماعية، وتزايد الرغبة في الانخراط في سوق العمل، مما يستلزم تغييراً جذرياً في طبيعة هذه البرامج وأسلوبها لتتناسب والتطور الحاصل لدى الفئات المستهدفة، وإضافة مغريات وعوامل جذب أخرى.
- انخراط معظم الفتيات في البرنامج الوطني للتدريب والتوظيف، مما أدى إلى تسربهن من برامج المراكز.

٤- الصعوبات المتصلة بالتعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى:

نظراً لحداثة تأسيس المحافظات والبرلمان والمجالس البلدية في البحرين، فقد تطلب الأمر وقتاً لاستكمال تأسيس هذه الجهات، ومن ثم المباشرة في مد الجسور مع المراكز الاجتماعية وبدء علاقة التعاون معها مؤخراً من خلال الزيارات وتنظيم الأنشطة المشتركة.

حلول ومقترحات التطوير:

١- تعديل الهياكل الوظيفية وإضافة وظائف جديدة في المراكز الاجتماعية.

٢- استحداث بعض الخدمات الاجتماعية ونقلها من ديوان الوزارة إلى المراكز.

٣- زيادة الميزانية المرصودة لبرامج المراكز.

٤- إعادة أو تحديث بناء بعض المراكز وإضافة مرافق جديدة إليها، لتتناسب ومتطلبات المرحلة الجديدة من العمل.

٥- تجديد تجهيزات وأثاث ومعدات المراكز.

٦- تطوير البرامج التدريبية والمشروعات التنموية لتتلاءم والاحتياجات المستجدة للفئات المستهدفة في المجتمعات المحلية.

٧- تشغيل المراكز في الفترة المسائية إلى جانب الفترة الصباحية، وبما يوسع من فرص استثمار هذه المراكز في زيادة عدد ونوعية المستفيدين.

٨- تعزيز شراكة مؤسسات المجتمع المدني وخاصة العاملة في نطاق المراكز، وإتاحة الفرصة لمشاركة القيادات المحلية في مشروعاتها وأنشطتها، واختيار بعض هذه القيادات لعضوية مجلس إدارته.

٩- توفير المزيد من الدورات التخصصية لزيادة كفاءة ومهارات العاملين في المراكز.

١٠- العمل على معالجة الصعوبات التي يعاني منها قطاع المواصلات، بحيث يتم تجديده وتدعيمه بما يساعد موظفي وأخصائيي المركز على القيام بمهامهم وزياراتهم الميدانية من جهة، وييسر انتظام حضور ومشاركة الفئات المستفيدة من خدمات المراكز من جهة ثانية.

١١- توفير التغطية الإعلامية والتوعية الجماهيرية بدور المراكز والتعريف بأنشطتها وبرامجها، وبما يعزز فرص استفادة مختلف الفئات المستهدفة منها ومشاركتها فيها.

١٢- تشكيل مجلس إدارة لكل مركز يضم في عضويته مندوبين مخولين من مختلف الهيئات الحكومية والأهلية العاملة في الميدان الاجتماعي

ومن الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وأهالي المجتمعات المحلية المستفيدين من البرامج والمشروعات.

١٣- خلق روح التنافس بين المراكز من خلال تبادل الخبرات والزيارات بينها.

ثالثاً - المملكة العربية السعودية:

أنشئت مراكز التنمية الاجتماعية في المناطق المحتاجة في المدن، وفي المناطق الريفية، وهي تابعة رسمياً للإدارة العامة للتنمية والخدمة الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكانت البداية عام ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠م، بافتتاح أول مركز للتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وذلك في منطقة الدرعية، حيث استطاع هذا المركز التجريبي وخلال فترة وجيزة، أن يحقق منجزات ملموسة، وذلك بتنفيذ عدد من البرامج الإصلاحية، فأنشئ في المنطقة ناد رياضي وجمعية تعاونية وفصول لمحو الأمية إلى جانب المدرسة الابتدائية التي كانت قائمة فعلاً قبل بدء المشروع.

وفي المجال الصحي، أنشئ مستوصف صحي وجه الأهالي إلى إتباع الأساليب الصحية السليمة في منازلهم، بالإضافة إلى برامج التوعية والإرشاد في مجالات التغذية والوقاية من الأمراض ورعاية الأطفال والحوامل.

وقد نتج عن التعاون الأهلي والحكومي في نطاق هذا المركز تحسن ظاهر في المستوى الصحي والثقافي، كما تحسنت وسائل الزراعة والري ومكافحة الآفات الزراعية، وأقبل الأهالي على استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة وإدخال محاصيل جديدة لتوفير المزيد من الغذاء.

ولقد شكل هذا النجاح منطلقاً للحكومة السعودية، لاتخاذ قرارها الاستراتيجي بالمضي قدماً في تنفيذ سياستها التنموية الشاملة، والهادفة إلى رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي والزراعي والاقتصادي لسكان المناطق الريفية وبعض المناطق الحضرية بالمملكة، وعلى أساس تجميع خدمات مختلف الوزارات وتنسيقها وتكاملها مع الجهود الأهلية للنهوض بهذه المناطق طبقاً لخطط مدروسة وأنظمة سليمة، وذلك من خلال تأسيس مراكز للتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية، وفي بعض المناطق الحضرية، التي تحتاج إلى هذا النوع من الخدمات، على أن ينسق أعمالها لجان إقليمية، وبحيث تنضوي هذه اللجان بدورها تحت لجنة مركزية للتنمية تتشكل من الوزارات المعنية.

وحتى عام ١٤٢٩هـ بلغ عدد مراكز التنمية الاجتماعية (٢٨) مركزاً، كما تم تشجيع الأهالي في المناطق التي لا تصل إليها خدمات تلك المراكز لتشكيل لجان محلية للتنمية الاجتماعية، تسعى لتحقيق ذات الأهداف التنموية للمراكز، حيث وصل عدد هذه اللجان إلى (٣٤٢) لجنة موزعة على مختلف المناطق الريفية والحضرية في المملكة.

جدول رقم (٥)

يبين توزيع مراكز التنمية الاجتماعية
على مناطق المملكة العربية السعودية

الرقم	المنطقة	عدد مراكز التنمية
١	الرياض	٧
٢	مكة المكرمة	٤
٣	المدينة المنورة	٣
٤	القصيم	٢
٥	الشرقية	٣
٦	عسير	٢
٧	جازان	١
٨	حائل	١
٩	الجوف	٢
١٠	الباحة	١
١١	نجران	٢
	المجموع	٢٧

الأهداف العامة للمراكز واللجان:

١- الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحسين ظروف البيئة من خلال الجهود التنسيقية التي توجّه إلى هذا الغرض.

٢- التعرف على خصائص المجتمع المحلي ودراسة مشكلاته لمعرفة أبعادها والعمل على إيجاد البرامج التي تساعد على حل ومعالجة المشاكل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

٣- نشر الوعي في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين أفراد المجتمع المحلي.

٤- العمل على إشراك المواطنين في دراسة وبحث حاجات ومشكلات مجتمعاتهم المحلية، وذلك عن طريق تمثيلهم تمثيلاً مناسباً في عضوية اللجان الفرعية التي يتم تشكيلها في المراكز.

٥- العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة والمساعدة على حل مشكلاتها.

٦- الإسهام في إعداد المرأة لأداء دورها الإيجابي والفعّال في حياة المجتمع وإتاحة المجال أمامها لتلقي العلم.

٧- العمل على إشاعة العادات والتقاليد الإيجابية بما يتيح توجيه حركة التغيير الاجتماعي الوجهة الصحيحة في إطار القيم الإسلامية.

٨- تشجيع الجهود التطوعية وتنظيم جهود الأهالي والقيادات المحلية لخدمة المنطقة التي يعمل المركز في نطاقها.

٩- العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والزراعية والترويحية لسكان المنطقة وفق خطة مبرمجة قائمة على الاحتياجات المستقاة من الزيارات الميدانية لأسر المنطقة المذكورة.

١٠- الاهتمام بالأمومة والطفولة وإحاطتها بالقدر اللازم من الرعاية الصحية والاجتماعية والإرشادية.

١١- تقديم المساعدة الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والإسهام في البرامج والجهود التي من شأنها دعم مركزها المالي.

١٢- الإسهام في البرامج الموجهة لمحو الأمية وفي توفير فرص التعليم الوظيفي للكبار.

١٣- الإسهام في توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب بما يساعد على حسن التنشئة والاستفادة من طاقاتهم في تطوير المجتمع والنهوض به، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى.

١٤- الإسهام في إيجاد برامج الرعاية الاجتماعية غير الإيوائية للمسنين والمعوقين لمساعدة أسرهم في توفير الرعاية الكريمة لهذه الفئات.

البناء التنظيمي للمراكز:

وإذ تعتبر هذه المراكز مؤسسات اجتماعية تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير، وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة، ومشاركتهم

مادياً وأدبياً في تنفيذ هذه البرامج، فقد انعكس ذلك على ما حددته اللائحة المعتمدة لهذه المراكز من بناء تنظيمي يشتمل على أقسام متخصصة يتكفل كل قسم بتقديم خدماته الأساسية [١٧]، فمن خلال القسم الاجتماعي، والذي تتكفل به وزارة الشؤون الاجتماعية، يتم تنظيم الإرشاد الاجتماعي لمحاربة العادات الضارة وإتباع العادات الحسنة في مختلف جوانب الحياة، وبما يتلاءم والتقاليد الإسلامية والعربية، تكوين الجمعيات التعاونية وتنظيم خدماتها، تكوين الأندية الريفية والرياضية في القرى والمدن لاستغلال وقت فراغ النشء في نشاط اجتماعي ورياضي وثقافي، تكوين لجان محلية لبحث الاحتياجات العامة بالمنطقة والعمل على مواجهتها بالاشتراك مع الوحدات الأخرى، تشجيع استغلال الخامات المحلية في التصنيع الريفي وتطوير الصناعات المحلية، تنظيم برامج النشاط النسوي ورعاية الطفولة، مما يرفع من شأن الأسرة السعودية، فضلاً عن الخدمات الاجتماعية الأخرى التي قد تدعو الحاجة إليها.

أما خدمات القسم الثقافي في هذه المراكز، فإنها تتمثل في تنظيم وتنفيذ حملات مكافحة الأمية بمنطقة خدمات المركز، تنظيم الخدمات المكتبية لأهالي المنطقة، إقامة الندوات والمحاضرات، تنظيم الإرشاد باستخدام النشرات والملصقات وتوزيعها، في حين تنص اللائحة على أن خدمات القسم الصحي، تتركز على تنظيم برامج التثقيف والإرشاد الصحي، إرشاد الأهالي إلى أفضل الطرق الصحية لاستخدام وتنقية مياه الشرب، تقديم الخدمات الصحية الوقائية منها والعلاجية للأهالي، توعيتهم لأهمية ردم البرك والمستنقعات ومكافحة الحشرات والإشراف على تنفيذ المشروعات التي تهيئ لبيئة صحية سليمة، تنظيم فرق الإسعافات الأولية وغيرها من خدمات صحية، أما خدمات القسم الزراعي بمراكز التنمية الريفية، فتتمثل

[١٧] وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: لائحة مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، ص ٦، ٨.

في الإرشاد الزراعي لاستخدام أحدث أساليب الإنتاج الزراعي والحيواني ووسائل تسويق المحاصيل، المساعدة على مكافحة الآفات الزراعية، العمل على إرشاد المزارعين لشراء الأسمدة والبذور والشتلات المنتقاة والآلات الزراعية، تشجيع الأهالي على تكوين الجمعيات التعاونية الزراعية بالاشتراك مع القسم الاجتماعي، وغير ذلك من خدمات زراعية مستجدة.

ولتسيير أنشطة وبرامج هذه الأقسام، فقد نصت اللائحة على أن يتكون جهاز كل مركز من الموظفين الآتي بيانهم: مدير المركز- أخصائي اجتماعي - أخصائي صناعات - أخصائية اجتماعية - أخصائي مكافحة أمية - حكيمة - مراقب صحي - أخصائي زراعي لمركز التنمية فقط - مقيد - ناسخ آلة - طبيب، على أن تكون الخدمات جميعها تحت الإشراف الإداري لمدير المركز، وتحت الإشراف الفني لوزارة الشؤون الاجتماعية، التي تحدد اختصاصات هؤلاء الموظفين بعد مناقشتها بمعرفة الإدارة العامة لتنمية المجتمع بوكالة الوزارة للرعاية والتنمية الاجتماعية، ونظراً لكون المشاكل مترابطة ومتداولة فيجب أن تكون خطط العمل شاملة لجميع جوانب الخدمات، ويتم تنفيذها في نطاق العمل الفريقي المتكامل لمختلف الأخصائيين بالمراكز.

وإذ تنص اللائحة كذلك على ضرورة خضوع موظفي المراكز لدورات تدريبية، فإنها تدعو الوزارات المشتركة في هذا المشروع إلى عدم ازدواجية الخدمات التي تؤديها في المنطقة مع تلك التي يقوم المركز بتقديمها، كما تلزم كل هذه الوزارات بإدراج ما يخصها من اعتمادات مالية مترتبة عليها لتنفيذ برامج في نطاق المراكز واللجان ضمن موازناتها.

وبهدف ضمان تنسيق عمل هذه المراكز في كل منطقة، فقد تقرر تشكيل لجان إقليمية للتنمية تجتمع شهرياً، لمتابعة عمل هذه المراكز والتفتيش الدوري على سير العمل فيها وتقييم خدماتها، وتنسيق العمل بين فروع الوزارات المختصة لاستكمال النقص في أداء المراكز وما يتطلبه من موظفين وأدوات فنية، ومعاونة الأجهزة الفنية في هذه المراكز لتشجيع الأهالي على المساهمة في المشاريع واستكمال ما تتطلبه من نفقات.

أما الإدارة العامة لتنمية المجتمع، بوصفها الجهة الإشرافية العليا على تخطيط وتنفيذ المراكز ومتابعة أنشطتها وتنسيق العمل بين الوزارات المشاركة فيها، فقد عهد برئاستها لوزير الشؤون الاجتماعية وعضوية وكلاء الوزارات المعنية باعتبارهم يشكلون أصحاب القرار، إلى جانب عضوية مدراء مختصين في ذات الوزارات، وذلك لضمان الفاعلية لهذه اللجنة في مراحل التخطيط واتخاذ القرارات الإستراتيجية، وفي مراحل متابعة التنفيذ والتقييم والتقويم اللاحقة[١٨].

الهيكل الإداري للمراكز:

- **يتكون الهيكل الإداري لكل مركز من**: مدير المركز، أخصائي اجتماعي، باحث اجتماعي مساعد، أخصائي صناعات، أخصائية اجتماعية، أخصائي ثقافي، مراقب صحي، زائرة صحية، أخصائي زراعي بمراكز التنمية فقط، كاتب، ناسخ آلة، مراسل، سائقون، حراس.

- أعداد العاملين الفنيين والإداريين في المراكز ومؤهلاتهم:

[١٨] المرجع السابق، ص ١٠، ٩

- **عدد العاملين الفنيين:** (٢) ماجستير، (٩٣) بكالوريوس، (١٢) دبلوم، (١٤) ثانوية عامة، (٣) ابتدائي = الإجمالي (١٣٤).

- **عدد العاملين الإداريين:** (٩٣) بكالوريوس، (٢٨) دبلوم، (٧٠) ثانوية عامة، (٢٦) كفاءة متوسطة، (٦) ابتدائي، (١) بدون = الاجمالي (١٧٠).

- **عدد المستخدمين والسائقين:** (١٢٢)

تلك هي أهم الملامح العامة لمشروع مراكز التنمية الاجتماعية ولجان التنمية الرئيسة والمحلية في المملكة العربية السعودية، وفقاً لما رسمته وحددته اللوائح المعتمدة والقرارات الوزارية الصادرة بهذا الشأن، وهي ملامح تكشف عن رؤية شمولية لمشروع تنموي طموح، ينطلق من مبدأ الشراكة مع الأهالي من خلال توعيتهم وتحفيزهم وتشجيعهم، حيث بلغ عدد المتطوعين منهم في أنشطة ومشروعات المراكز ما يتجاوز (٣٠٠٠) متطوع، كما بلغ مجموع المساهمات الأهلية في تنفيذ البرامج المنفذة في تلك المراكز واللجان للعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ (٤٧،٦١٠،٠٨٤ ريال) من إجمالي المساهمات البالغة (٧٨،٥٠٧،٨١١ ريال) وبما يشكل نسبة (٦١%)[١٩] راجع الجدول التالي، رقم (٦).

[١٩] وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: التقرير السنوي لمنجزات مراكز ولجان التنمية والخدمات الاجتماعية لعام ١٤٢٥/١٤٢٦ هـ، ص ٩.

(يرجى تنزيل جدول رقم (٦) هنا)

ومن أجل رصد شامل وإجمالي لمنجزات هذه المراكز واللجان، فإن التقرير السنوي الصادر عن العام ١٤٢٥/ ١٤٢٦ هـ يقدم إحصائيات تفصيلية بالمراكز واللجان والبرامج والمشروعات المنفذة وبتكاليفها الموزعة ما بين المساهمات الأهلية والمساهمات الحكومية مع بيان عدد المستفيدين منها - أنظر الجدول رقم (٦) - حيث يقدم هذا الجدول صورة بانورامية لاتساع وتنوع ما تقدمه المراكز واللجان من برامج ومشاريع من جهة، والتي بلغ مجموعها (١،١٢٢) مشروعًا، ويعرض من جهة ثانية عدد المستفيدين منها والبالغ مجموعهم (٣٣٠،٣١٦) مستفيداً من مختلف الفئات، كما يكشف من جهة ثالثة عن كبر حجم المساهمات المالية لتنفيذ هذه البرامج والبالغ مقدارها (٧٨،٥٠٧،٨١١) ريالاً، تشكل المساهمات الأهلية منها ما نسبته (٦١%) منها، وهو أمر له دلالته الواضحة على قدرة هذه المشروعات ليس فقط على اجتذاب الأهالي كمستفيدين منها، ومتفاعلين معها وحسب، وإنما كمساهمين في تمويلها، وبهذه النسبة المضاعفة للمساهمة الرسمية، مما يفصح عن كون هذه المشروعات تلبي احتياجات حيوية وفعلية للمواطنين.

ومن خلال قراءة أكثر تركيزاً يمكن وبكل يسر ملاحظة أن المشاريع المقدمة للأمومة هي المتصدرة، حيث استفاد منها (٢٠،٨٢٢) سيدة وفتاة، وهي المشاريع المساوية في مجموعها للمشاريع المقدمة لفئة الشباب بواقع (٢٣٨) مشروعاً، استفاد منها (٨٣،٠٥٣) شاباً وشابة، تليها في المرتبة التالية البرامج المقدمة للطفولة (٢١١) مشروعاً، استفاد منها (٢٣،٦٥٨) طفلاً وطفلة، تليها في المرتبة الثالثة المشاريع المقدمة في البرنامج الاجتماعي (١٥٤) مشروعاً، استفاد منها (٩٩،٦٤٣)

فرداً، ثم البرنامج الصحي بواقع (٦١) مشروعاً، فالبرنامج الصحي (٥٠) مشروعاً، ثم برنامج المسنين (٣٤) مشروعاً، ثم برنامج تدعيم الصناعات وبرنامج الرعاية النهارية بواقع (١١) مشروعاً لكل منهما، وتأتي في ذيل القائمة حملات التوعية الاجتماعية بـ (٤) مشاريع.

وبالنظر لاتساع نطاق تجربة مراكز التنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، وتنوع مجالاتها وبرامجها وتشعب مشروعاتها، فإنه سوف يتم اختيار أحد برامجها الرئيسة، على سبيل التمثيل والإيضاح، وهو برنامج الأمومة الذي يحتل صدارة البرامج من حيث عدد المشروعات المنفذة في نطاقه، بهدف الإلمام أكثر بتفاصيل هذا البرنامج - وكما تفصله بيانات الجدول رقم (٧) - حيث يمكن ملاحظة أن المراكز واللجان التي تنفذ فيها مشروعات البرنامج توزعت إلى مراكز التنمية الاجتماعية التي تعمل في المناطق الحضرية، ومراكز التنمية الاجتماعية ولجانها في المناطق الريفية، بالإضافة للجان التنمية الاجتماعية القائمة في بعض مراكز الأحياء في المدن، كما يتضح بجلاء أن المساهمات الأهلية - التي تنقسم بدورها إلى نقدية وعينية وجهود عمل مقدرة نقدياً - لتنفيذ هذه المشروعات تكاد تبلغ ضعف ما تقدمه الحكومة من مساهمات مالية: (٥,٤٨٧,٢٣٠ ريالاً) مقابل (٣,٩٠٠,٦٩٤ ريالاً).

(يرجى تنزيل جدول رقم (٧)هنا)

ولقد أكد هذا الاستنتاج نتائج الدراسة التقييمية الشاملة التي أجراها مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية بالرياض، عام ١٩٩٣، حيث جاء بأن (٨٣،٥%) من مجموع الأسر والأهالي تستفيد من خدمات المراكز، كما يستفيد ما نسبته (٨١%) من خدمات لجان التنمية[٢٠]، في مقابل ما نسبته (٧٤،٣%) من المبحوثين في الدراسة الميدانية التتبعية اللاحقة التي أعدتها بعد ذلك بسنوات الإدارة العامة للتنمية والخدمة الاجتماعية، ويتوجب هنا الإشادة بهذه الدراسة الأخيرة ليس فقط لكونها تعكس توجهاً إدارياً متقدماً، يعتمد الأسلوب العلمي في المتابعة والتقييم الدوري وحسب، وإنما لسعيها الواضح للوقوف على أوجه الضعف والمعوقات التي تعترض هذه البرامج من خلال استقصاء وجهات نظر الفئات الأساسية الثلاث التي يقوم عليها مشروع مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية ولجانها الرئيسة والمحلية، وهي رؤساء وأعضاء لجان التنمية الرئيسة والمحلية، وكذلك العاملين بمراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، وأخيراً المواطنين باعتبارهم الفئة المستهدفة من مشاريع وبرامج هذه المراكز واللجان[٢١].

أهم نتائج دراسة (تطوير مراكز التنمية الاجتماعية):

وفقاً لما توفر من مراجع وتقارير، تعتبر هذه الدراسة الميدانية التقييمية التي أجراها مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية بالرياض في عام ١٩٩٣م، من أوسع وأهم الدراسات الميدانية في دول مجلس التعاون في هذا المجال، فقد شملت عينتها (3,000) من أرباب الأسر،

[٢٠] مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية بالرياض: دراسة تطوير مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٤٣٨

[٢١] الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص ٨.

و(٧٥) من أعضاء لجان التنمية الاجتماعية، و(٢٣٠) من العاملين في المراكز، و(٢٣) من المدراء، لذا فقد كان من الأهمية عرض تلخيص لأهم لما انتهت إليه هذه الدراسة على النحو التالي:

١- عن اتجاهات الأهالي نحو مراكز ولجان التنمية الاجتماعية:

- كشفت الدراسة أن الأهالي يعلمون جيداً عن تواجد هذه المراكز واللجان في مناطقهم، وعن الدور والمهام التي تقوم بها، كما تستفيد من خدماتها نسبة كبيرة منهم، وفقاً لما تقدم ذكره أعلاه.

- ما تزال نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة الخدمية والتنموية للمراكز واللجان والاستفادة منها دون المستوى المستهدف.

- أهم أسباب عدم رضا بعض الأهالي عن خدمات المراكز واللجان تتمثل في: بعد مواقع المراكز واللجان، عدم فائدة خدماتها، عدم تعبيرها عن رغباتهم، عدم قدرة بعض المراكز واللجان على أداء دورها لنقص الإمكانات المادية والفنية، عدم تكامل خدماتها.

- أبرز الخدمات التي يرغب الأهالي إضافتها لخدمات المراكز واللجان: تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة، الخدمات البيطرية، رعاية المسنين والمعاقين، مشروعات تحسين البيئة، مطالبة المراكز واللجان بالتدخل لتأمين المرافق والخدمات التي لا تتوفر في المناطق كالمياه والكهرباء والهاتف وغيرها.

- من وجهة نظر أرباب الأسر أن خدمات المراكز واللجان غير موزعة بطريقة سليمة على القرى والأحياء التابعة لها أو الواقعة في نطاقها، حيث تستأثر قرية المركز أو اللجنة بمعظم الأنشطة والخدمات.

- يفضل معظم الأهالي أن تعمل المراكز واللجان على فترتين، صباحية ومسائية.

٢- المشاركة الأهلية في برامج مراكز ولجان التنمية الاجتماعية:

- تأكد مشاركة الأهالي في مشروعات وبرامج المراكز واللجان من واقع المساهمات النقدية والعينية فيها، حيث بلغت نسبتها في المراكز (٨٨%) وفي اللجان (٨٤%) من جملة المساهمات الحكومية والأهلية.

- يعزو بعض الأهالي سبب عدم مشاركتهم في أنشطة المراكز واللجان إلى قصور جهود العاملين في تلك المراكز واللجان.

- من أبرز صور المشاركة الفعلية لأرباب الأسر، الاشتراك في أنشطة اللجان الفرعية، ويأتي في الصدارة التطوع بالمشاركة بالعمل ثم المشاركة المالية ثم المشاركة الفنية، وفيما يرى غالبية المسؤولين أن المساهمة الذاتية من أهم صور المشاركة الأهلية، فإنها متحققة في رأي مدراء المراكز في عملية استطلاع رأي الأهالي حول المشروعات التي تنفذ في مجتمعاتهم.

٣- أهم الصعوبات التي تواجه المستفيدين:

أ- **في مناطق خدمات المراكز:** صعوبة الانتقال إلى المراكز لبعد المسافة، فرض رسوم على الاستفادة من الأنشطة، عدم التفرغ للمشاركة، عدم مناسبة وقت العمل في المركز، ندرة الزيارات المنزلية، معارضة الأسرة على المشاركة.

ب- **في مناطق لجان التنمية الاجتماعية:** عدم توفر كافة الخدمات، عدم التفرغ للمشاركة، بعد المسافة، عدم مناسبة وقت العمل، ارتفاع قيمة رسوم الأنشطة.

٤- مقترحات الأهالي لتحسين الاستفادة من خدمات المراكز واللجان:

أ- تكثيف الزيارات المنزلية.

ب- تطبيق وسائل إعلامية متطورة للوصول إلى كل بيت.

ج- توسيع نطاق الاستفادة بإعادة النظر في رسوم الاشتراك لتكون رمزية.

د- مراعاة توزيع خدمات المراكز واللجان لتشمل جميع المناطق بالتساوي.

ه- تدعيم المراكز واللجان بالأخصائيين والفنيين.

و- تجديد عضوية اللجان وإعطاء فرص لعناصر جديدة للمشاركة.

ز- تدعيم اللجان مادياً ومنحها صلاحية اختيار برامجها ومشروعاتها.

٥- أهم الصعوبات التي تواجه المراكز:

أ- الصعوبات الإدارية والتنظيمية بنسبة (٦١%): ويتمثل أهمها في عدم تفويض مديري المراكز بعض الصلاحيات، عدم توفر فرص لترقي العاملين في مواقعهم.

ب- صعوبات العمل الفنية بنسبة (٨٣%): ويتمثل أهمها في قلة الباحثين والباحثات، قصور الصلاحيات للعاملين، قلة عدد التخصصات الفنية المناسبة.

ج- الصعوبات التنسيقية بنسبة (٥٢%): ويتمثل أبرزها في انعدام التنسيق وعدم فعالية دور الوزارات المشاركة.

د- الصعوبات المالية بنسبة (٨٣%): وتمثلت في قلة النسبة التي تساهم بها الوزارة في البرامج، زيادة النسبة المقررة للمشاركة الأهلية، طول إجراءات الصرف، والصرف على مراحل.

٦- مقترحات مدراء المراكز:

أ- العمل على توفير الكوادر الفنية اللازمة كماً وكيفاً.

ب- تنظيم دورات فنية متخصصة على رأس العمل.

ج- إشراك الوزارات المعنية في معالجة صعوبات العمل الفريقي وتوفير ما يتطلبه من دعم وإمكانات مادية وبشرية.

٧- **التنسيق والمتابعة:**

على الرغم من أن التنسيق قائم بنسب عالية بين المراكز ولجان التنمية الاجتماعية، إلا أنه تبين غياب مسارات التنسيق مع اللجنة المركزية للتنمية بسبب عدم اجتماعها منذ فترة طويلة، كما أن هناك قصوراً ملحوظاً فيما تقدمه الوزارات المشاركة في بعض أنشطة المراكز واللجان من دعم وإمكانات مقررة، وينسحب ذلك على متابعتها ودعمها لبعض الأقسام المسؤولة عنها.

٨- وفقت هذه الدراسة في تشخيص واقع مراكز ولجان التنمية الاجتماعية، وشخصت جوانب القصور والضعف فيها، كما إنها أبرزت أهمية التنمية المستدامة، وحاجة المواطنين لها وقناعتهم بضرورة استمرارها، لذا جاءت توصيات الدراسة لتؤكد على ضرورة الحاجة لإقامة المزيد من المراكز الجديدة أو فروع للمراكز الحالية أو إنشاء لجان تنمية اجتماعية جديدة، كما وجهت بضرورة الإسراع في افتتاح مراكز التنمية المعتمدة[٢٢].

الرؤية المستقبلية:

إلى جانب ما تميز به التقرير الموضوع من قبل الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية، من تقييم موضوعي لواقع مراكز التنمية الاجتماعية واللجان التابعة لها، والذي استند إلى زيارات ميدانية لما يقارب (٥٠%) من هذه المراكز واللجان، ومن خلال مقابلة المسؤولين وأعضاء اللجان وبعض المستفيدين من الخدمة، فضلاً عن مقابلة

[٢٢] مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية بالرياض، مرجع سابق، ص ٤٦١.

بعض المسؤولين في الجهات ذات العلاقة بمشروعات وبرامج التنمية الاجتماعية، ومن خلال مقابلة بعض المثقفين والأعيان، وبعد الاطلاع على الدراسات والبحوث التي أجريت على تلك المراكز بهدف التقييم والتطوير، فإن هذا التقرير استخلص من كل ما تقدم رؤية مستقبلية، من المهم ذكر أهم ما اشتملت عليه، لتعميم الاستفادة منها في مجال تطوير تجارب دول مجلس التعاون الخليجي بصورة عامة.

١- إعادة صياغة الأهداف بحيث تتركز على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية غير الإيوائية وبمشاركة الأهالي: (وحدات للرعاية النهارية للمعاقين، مجالس للمسنين، رعاية لاحقة للفئات المستهدفة من المؤسسات الاجتماعية الإصلاحية للجنسين) على أن يكون ذلك وفقاً لظروف كل منطقة، وبمساهمة أهلية مناسبة، وبدعم حكومي في السنوات الخمس الأولى.

٢- التركيز على التدريب الفني والمهني للشباب من الجنسين، وبما يؤهلهم للحصول على فرص عمل مناسبة.

٣- إحداث وحدات اجتماعية في المراكز لتقديم الاستشارات لأفراد المجتمع تجاه المشكلات الأسرية والاجتماعية والنفسية.

٤- تفعيل وتطوير برامج الأسر المنتجة بما يتوافق واحتياجات مجتمع كل منطقة، ليكون رافداً اقتصادياً للأسر محدودة الدخل، خاصة في المناطق الريفية.

٥- إيجاد وحدات في تلك المراكز لإجراء المسوح والدراسات الاجتماعية، تكون مهمتها دراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمعات المحلية واقتراح الخطط الوقائية لمواجهتها، وتوفير قاعدة معلومات عن أوضاع المجتمع لخدمة أهداف التنمية الشاملة للدولة.

٦- التركيز على تنفيذ المشروعات التي لازالت تلبي احتياجات المجتمعات المحلية وتحتل الأولوية فيها: رياض الأطفال، الأندية الريفية، النشاط النسوي، التوعية الوطنية الشاملة والبرامج التدريبية.

٧- إعادة النظر في أسلوب تشكيل وتسيير أعمال اللجان الأهلية بهدف تجديد العضوية فيها وإشراك رجال الأعمال فيها وإكساب أعضائها الخبرات اللازمة من خلال الزيارات المتبادلة مع نظرائهم، فضلاً عن منحها المزيد من الصلاحيات ومرونة الإجراءات.

٨- تطوير واختصار الإجراءات المالية والإدارية المتبعة حالياً في المراكز واللجان.

٩- إجراء البحوث التقويمية لتحديد الصعوبات والمشكلات التي تعوق المراكز واللجان عن تحقيق أهدافها التنموية المرسومة، على أن تجرى هذه البحوث على فترات منتظمة ومتعاقبة لضمان تطوير الأداء وزيادة الكفاءة.

١٠- ضرورة أن تتحول المراكز لقاعدة ينطلق منها الأخصائيون للعمل مع الأفراد والجماعات في مناطقهم، وبصورة لا مركزية كلما أمكن ذلك، مع توفير وسائل النقل المناسبة والفعالة.

١١- مراجعة لوائح وتعليمات مراكز التنمية الاجتماعية ولجان التنمية الاجتماعية الأهلية، والمعمول بها حالياً بهدف تطويرها لما يتوافق وأهداف التنمية واحتياجات المجتمع في الوقت الحاضر.

١٢- تدعيم الإدارة العامة للتنمية بمستشارين غير متفرغين من أساتذة الجامعات السعودية لدراسة اللوائح والأنظمة وتطوير الأهداف والبرامج والمشروعات بما يتماشى مع المستجدات والتغيرات الاجتماعية، ويكسب موظفي الإدارة الخبرات والمهارات العلمية اللازمة للعمل في المجالات والبرامج التنموية.

١٣- تفعيل دور واجتماعات اللجنة المركزية برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية، وعضوية جميع أعضائها الممثلين لمختلف الجهات المعنية والمشاركة في مشروع مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية واللجان التابعة لها، وعلى النحو الذي يدعم ويطور هذا المشروع ويبلور خطته المستقبلية[٢٣].

رابعاً - سلطنة عمان:

[٢٣] المرجع السابق، ص ٤٧٠- ٤٧١.

تتبع مراكز ودوائر التنمية الاجتماعية من الناحية الإدارية لوكيل وزارة التنمية الاجتماعية، ولقد بلغ عددها في نهاية عام ٢٠٠٦ (٤٥) مركزاً ودائرة وداراً، تقدم خدمات رعائية وتنموية في مختلف مناطق السلطنة، حيث تتوزع على (٩) محافظات ومناطق، وتقدم خدماتها إلى كل ولايات السلطنة البالغ عددها (٦٢) ولاية، مما يبعث إلى اعتقاد الجهة المعنية بتوفير البيانات لهذه الدراسة إلى أن ما نسبته من (٢٠% إلى ٢٥%) من سكان السلطنة يحظون بخدمات هذه المراكز والدوائر بشكل أو بآخر، نظراً لشمولها قطاعات واسعة من المجتمع العماني من جهة، وفي ظل صعوبة تحديد العدد الفعلي للمستفيدين حالياً من جهة أخرى[٢٤].

أهداف المراكز:

١- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وربطهم بالبرامج والمشروعات التنموية المنفذة في السلطنة.

٢- التعرف على الأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض والمحدود وتقديم الدعم لهم والعمل على رفع مستواهم المعيشي وتحويلهم إلى أسر منتجة من خلال التعليم والتدريب والتأهيل.

[٢٤] يبدو من رد سلطنة عمان أنه قد تم دمج جميع الدوائر والدور والمراكز العاملة في مختلف تخصصات الوزارة، دون تركيز على المراكز الاجتماعية بوصفها المؤسسات التي يتم إنشاؤها خارج نطاق الوزارة في المجتمعات المحلية، وإن كانت تابعة لها من الناحية الإدارية، وهو موضوع هذه الدراسة، وعلى الرغم من ذلك، فإننا نحترم هذا التوجه الذي ربما يعكس خصوصية السياسة الاجتماعية في السلطنة، وسنحاول التعامل مع هذه البيانات والمعلومات والاستفادة منها بقدر الإمكان.

٣- تطـوير الخـدمات الاجتماعيـة التـي تقـدمها الـوزارة للمـواطنين والنهوض بها، واستثمار إمكاناتها لضمان وصولها إلى كافة الفئات المحتاجة.

٤- الارتقاء ببرامج المرأة والطفل والأسرة، وبما يضمن بناء قدرات المرأة وتمكينها للمساهمة بدور فاعل في مختلف جوانب الحياة في إطار أسرة فاعلة ومتماسكة.

٥- تحقيق الدمج الاجتماعي وتكافؤ الفرص لذوي الاحتياجات الخاصة (المعوقين) وتأهيلهم وتدريبهم ودمجهم في المجتمع كأفراد قادرين على العطاء.

٦- نشـر ثقافـة العمـل التطـوعي لمؤسسـات المجتمـع المـدني وتفعيـل الشراكة في تنفيذ برامج التنمية المختلفة.

أهم البرامج والمشروعات المقدمة :

١- تنظيم دورات وورش عمل تأهيلية ومعسكرات ومنتديات صيفية وحمـلات توعويـة لأفـراد المجتمـع المحلـي بالولايـة أو التجمـع السكاني المحدد(مدينة/ ريف).

٢- إقامـة الأسـواق والمعـارض الخيريـة لتسـويق منتوجـات الأسـر المنتجة، وكذلك دعم مشاريع الجهود الذاتية.

٣- دراسة الأوضاع المعيشية والسكنية لأسر وأفراد الضمان الاجتماعي، ومحدودي الدخل والمتضررين من الكوارث والعوامل الطبيعية، لتسهيل إجراءات تعويضهم.

٤- تنظيم حملات التوعية لمواجهة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع العماني، وكيفية معالجة مؤثراتها.

٥- البرامج الهادفة إلى النهوض بأوضاع المرأة والطفل والتماسك الأسري، والحفاظ على العادات والتقاليد العمانية الأصيلة.

صندوق سند لمشاريع موارد الرزق:

يستهدف هذا المشروع إلى خلق ثقافة العمل الحر بين الأسر التي تتلقى مساعدات الضمان الاجتماعي منذ عام ١٩٧٣، وذلك من خلال مساندتها في تنفيذ مشاريع تؤمن موارد الرزق لها وتزيادة دخلها وتحسين مستواها المعيشي، بجانب استمرار حصولها على معاش الضمان الاجتماعي، للخروج مستقبلاً من هذه المظلة إلى مرحلة الاعتماد الذاتي، حيث يتم من خلال مراكز ودوائر التنمية صرف منح مالية للمستفيد لا ترد وكحد أقصى إلى (٣,٠٠٠) ريال.

في المرحلة الأولى من مشروع الصندوق وحتى نهاية عام ٢٠٠٠، بلغ عدد المشاريع المنفذة (١٧٧) مشروعاً، بكلفة إجمالية قدرها (٢٨١، ٩٧٢) ريال، وتراوحت هذه المشاريع ما بين بيع مواد غذائية، سيارة نقل مياه/ أجرة، بيع ملابس جاهزة، قارب صيد، طباعة وتصوير مستندات، وأخرى.

كما تشير آخر إحصائية متوفرة عن هذا المشروع، بأنه ومن بداية الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ وحتى نهاية عام٢٠٠٦، بلغ عدد المشاريع المنفذة (١١٤) مشروعاً، كان نصيب الإناث منها (٧٠%) والذكور (٣٠%)، موزعة على مناطق السلطنة وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (٨)
توزيع مشاريع موارد الرزق المنفذة حسب محافظات ومناطق سلطنة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٤- ٢٠٠٦م

المناطق / البيان	مسقط	الباطنة	الداخلية	الشرقية	الظاهرة	ظفار	مسندم	المجموع
عدد المشاريع	١٨	٢٢	٣٤	٢٥	٥	١٠	-	١١٤
إجمالي القروض	44,000	65,690	100,500	107,800	14.910	28,500	-	٣٦١،٣٠٠

تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية:

تشكلت في عدد من ولايات السلطنة (لجنة التنمية الاجتماعية) برئاسة والي الولاية، وعضوية ممثلي الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتشمل وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، ستة ممثلين عن أهالي كل ولاية، شرطة عمان السلطانية، نواب مدراء عموم البلديات، رئيسات جمعيات المرأة العمانية، رؤساء الأندية الرياضية والثقافية.

تختص هذه اللجان بمعاونة وزارة التنمية الاجتماعية في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التنموية المقدمة للمجتمعات المحلية ضمن خطط واختصاصات الوزارة المتمثلة في:

- دعم ومساندة العمل الاجتماعي التطوعي ومؤسساته في الولاية.
- رفع الوعي العام وإذكاء روح العمل الاجتماعي بين المواطنين لمواجهة احتياجاتهم.
- العمل على النهوض بالمجتمع المحلي بما يتناسب مع ظروف كل ولاية.
- تنشيط الأعمال الخيرية والتبرعات الاختيارية بين المواطنين والهيئات والشركات.
- موافاة وزارة التنمية الاجتماعية بما تطلبه من دراسات أو معلومات أو بيانات.

الهيكل الإداري للمراكز وعدد العاملين فيها ومؤهلاتهم:

- يتكون الهيكل الإداري للمراكز من:

أ- مدير أو رئيس مركز أو دائرة.
ب- نائب مدير أو رئيس.
ج- رئيس قسم.
د- أخصائي اجتماعي، باحث اجتماعي.
ه- فنيون.
و- إداريون وعمالة أخرى.

- بلغ عدد العاملين من الفنيين والإداريين في هذه المراكز والدوائر (٧٥٢) فرداً، يشكل الذكور ما نسبته (٧٧%) والإناث ما نسبته (٢٣%).
- تتراوح المؤهلات العلمية لهؤلاء العاملين ما بين العلوم التخصصية في العلوم الإنسانية والفنية والاجتماعية والإدارية والعمالة الماهرة.
- تحرص الوزارة على توفير دورات تدريبية داخلية وخارجية للعاملين في المراكز والدوائر بصورة مستمرة، ومع ذلك فإن الحاجة لازالت قائمة لزيادتها وتنوعها لمواكبة مستجدات العصر وحاجات ومتطلبات المجتمعات المحلية.

الصعوبات التي تواجه عمل المراكز:

- يشير تقرير الوزارة المستلم بهذا الخصوص بأن الصعوبات الإدارية والفنية يتم تذليلها من خلال العمل والخبرات المكتسبة واللوائح والقوانين المنظمة للعمل في هذه المراكز.

- يشخص التقرير الصعوبات المتصلة بالفئات المستهدفة بما يلي:

١- ضعف الوعي بأهمية الكشف عن الإعاقات لدى بعض الأسر، وخصوصا الإعاقات العقلية.

٢- سيادة فكر الاعتماد على الحكومة في تنفيذ المشاريع الرعائية والتنموية، وبطء في تنامي الوعي المجتمعي بأهمية ودور شراكة المجتمع المدني في المساهمة في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية في المجتمعات المحلية.

- كما يشير التقرير إلى أنه قد تم تزويد هذه المراكز والدوائر بالكوادر الفنية المتخصصة في مجالات أنشطتها وبرامجها، كما تم التوسع في المراكز وزيادة خدماتها المقدمة، وذلك بفضل زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لها.

مقترحات التطوير المستقبلي:

١- إجراء الدراسات العلمية الميدانية المعمقة لأوضاع واحتياجات الفئات المحتاجة ومشكلاتها والصعوبات التي تواجهها أو ستواجهها مستقبلاً.
٢- تكثيف الحملات التوعوية والتثقيفية بأهمية ودور البرامج التنموية في تطور المجتمعات المحلية، وضرورة المشاركة في تنفيذها.
٣- توسيع مراكز ودوائر العمل الاجتماعي والرعائي في المجتمعات المحلية في الريف والمدن والقرى النائية، وإيصال رسالة التنمية إلى كل منزل وقرية ومدينة.

خامساً - دولة قطر:

(مراكز التدريب والتأهيل النسوي)، هو المسمى الرسمي للمراكز في دولة قطر، وقد تم إنشاء أول مركز منها في عام ١٩٧٩م، وتتبع قسم مراكز التدريب والتأهيل النسوي بإدارة الشؤون الاجتماعية بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، حيث يبلغ عدد هذه المراكز حالياً ثلاثة موزعة على مناطق الدولة وهي: فرع مدينة الدوحة، فرع مدينة الخور، فرع مدينة الشمال.

أهداف المراكز:

تهتم هذه المراكز بصورة خاصة بالفئات ذات القابلية على التدريب والتأهيل، من الرجال والنساء، بهدف مساعدتها على إيجاد مهنة لكسب العيش، عوضاً عن الاكتفاء بالمساعدات النقدية التي تقدمها إدارة الشؤون الاجتماعية كمعاشات للضمان الاجتماعي للفئات المستحقة لها.

هذا، ويتم تحويل المتقدمين من الرجال إلى معهد التدريب المهني المختص لتدريبهم وإكسابهم حرفة يتعيشون منها أو تحويلهم إلى المراكز وجهات العمل لإيجاد فرص عمل في وظائف شاغرة ومناسبة لهم، وذلك استناداً إلى المادة (١٧) من قانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٥م بشأن الضمان الاجتماعي[٢٥].

أما الأهداف العامة للمراكز فتتلخص فيما يلي:

١- رفع كفاءات المرأة القطرية وقدرتها الفنية والحرفية لتصبح ضمن القوى العاملة.

٢- رفع مستوى معيشة المرأة القطرية من خلال اعتمادها على ذاتها بما يحقق زيادة دخلها.

[٢٥] تنص المادة المذكورة على أن (تقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات المختصة، باتخاذ التدابير اللازمة لتأهيل المنتفعين بنظام الضمان الاجتماعي، وفقاً لأحكام هذا القانون، بهدف تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم في كسب معيشتهم، ومن هذه التدابير ما يلي: ١) إلحاق الأفراد بمراكز التدريب المهني، ٢) تنظيم الدورات التدريبية لهم، ٣) تشجيع الأفراد على مواصلة التعليم، ٤) المساعدة في إقامة مشروعات إنتاجية صغيرة لهم، فإن رفض أحد المستحقين، أو أحد أفراد أسرته، التأهيل المتقدم دون عذر مقبول، جاز للوزارة وقف صرف المعاش المستحق له).

٣- تنمية المهارات الفنية والصحية والتربوية والاجتماعية.

٤- تنظيم الدورات التدريبية في المجالات الفنية والصحية والتربوية والاجتماعية والإدارية بالتعاون مع الجهات الأخرى.

٥- فتح مجالات جديدة كدورات في السكرتارية، الطباعة، الحاسب الآلي، فن التجميل للمرأة، وفي الأشغال الفنية اليدوية.

٦- تنمية قيم التكافل الاجتماعي والعمل على إدماج هذه الفئات مع البيئة الخارجية وتوثيق الصلة بهم، وإتاحة الفرصة لبعض الفئات للمشاركة بدور إيجابي وفعال في خدمة المجتمع، وفقاً للقيم والمبادئ السامية.

أهم مشاريع وبرامج المراكز:

تتنوع الفعاليات والأنشطة والبرامج التي تنفذ في المراكز، وفي سياق خطة مرحلية، تبعاً لما يتم رصده من احتياجات الفئات المستهدفة، يراعى في الحسبان القدرات الفردية للأفراد والفئات المراد تدريبها، وكذلك حاجة السوق لمثل هذه المهن والحرف والمهارات، حيث يتم في ضوء ذلك اختيار وفرز المتقدمين كل حسب ميوله واستعداداته.

تشتمل الخطة التدريبية على دورات وبرامج في الطبخ أو الرسم على الزجاج والملابس والخياطة، والتدريب على برامج أجهزة الكمبيوتر وغيرها، كما تقوم المراكز بتنظيم بعض الأنشطة خلال فترة الإجازة المدرسية الصيفية بهدف استغلال وقت الفراغ، في تعلم مهنة أو حرفة

أو اكتساب مهارة جديدة، فضلاً عن عقد الندوات والمحاضرات التثقيفية والإرشادية بالتعاون مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

ويتمثل أهم هذه المشاريع والبرامج فيما يلي:

١- مشروع الأسر المنتجة.

٢- مشروع دكاكين سوق واقف لتصريف منتجات الأسر المنتجة.

٣- المشاركة في المهرجانات والمعارض السنوية والمناسبات الوطنية.

٤- التعاون مع وزارة التربية والتعليم في تنظيم دورات في بعض مدارسها في مجالات أنشطة المركز.

٥- التعاون مع المؤسسات والجمعيات الخيرية.

التعاون والتنسيق مع الجهات الأخرى:

تتعاون الجهة المشرفة على هذه المراكز في تنفيذ فعالياتها وبرامجها مع عدد من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وعلى الأخص المجلس الأعلى لشؤون الأسرة ودار الإنماء الاجتماعي، حيث يتمثل ذلك من خلال المشاركة في إقامة المعارض وتشجيع الأسر على عرض منتجاتها وكذلك في تبادل بعض المدربات حسب الحاجة.

الهيكل الإداري والتنظيمي:

لا يتوفر في الوقت الحاضر هيكل إداري للمراكز القائمة، فيما يبلغ عدد العاملين فيها (٧) مدربات فنيات تتراوح مؤهلاتهن ما بين الإعدادي والثانوي، بالإضافة إلى سكرتيرة بمؤهل دبلوم تربوي، ولقد تلقى هؤلاء دورات في الحاسب الآلي والسكرتارية.

الصعوبات والمشكلات التي تواجه المراكز:

تتمثل الصعوبات الإدارية في قلة عدد الموظفاً ت الإداريات، كذلك تبدو الحاجة كبيرة لمزيد من المدربات المؤهلات في مجال الابتكار والإبداع وذلك لتطوير نوعية الدورات المقدمة.

وأما بالنسبة للفئات المستهدفة فإن الصعوبة الكبرى تتلخص في قلة الإقبال على المشاركة في دورات المراكز التدريبية.

كما يمكن تلمس ضرورة أن يكون لهذه المراكز هيكلاً تنظيمياً وكادراً متخصصاً ذا مؤهلات وخبرات، لكي يكون قادراً على تطوير برامج وأداء هذه المراكز وقدراتها على تحقيق أهدافها المرسومة ومواكبة الاحتياجات المستجدة لفئاتها المستهدفة.

سادساً - دولة الكويت:

منذ أن أخذت دولة الكويت في الثمانينات من القرن الماضي بنظام بناء الأحياء (المناطق) السكنية المتكاملة، فقد تضمن التخطيط لهذه الإحياء

تخصيص موقع لإنشاء مركز لتنمية المجتمع في كل منطقة حديثة، من أجل التيسير على المواطنين وإيصال الخدمات اللازمة لها.

وتشرف إدارة تنمية المجتمع بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على هذه المراكز، والتي يبلغ عددها حالياً أربعة عشر مركزاً موزعة على محافظات دولة الكويت وفقاً للجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)
يبين توزيع مراكز تنمية المجتمع على محافظات دولة الكويت

الرقم	المحافظة	المراكز
١	العاصمة	الجابرية ـ بيان ـ اليرموك
٢	مبارك الكبير	صباح السالم ـ العدان ـ القصور
٣	الأحمدي	الظهر ـ جابر العلي ـ الفنطاس ـ هدية ـ أم الهيمان
٤	الفروانية	الفردوس ـ العارضية

أهداف مراكز تنمية المجتمع:

١- استغلال الموارد البشرية والمادية في المنطقة لخدمة المواطنين.

٢- مساعدة المجتمع المحلي على الوقاية من المشكلات الاجتماعية، التي عادة ما تظهر في المناطق الجديدة والملازمة للتطور الحضاري الذي تمر به البلاد.

٣- إثـارة الـوعي لمشـاركة أبنـاء المنطقـة فـي العمـل الاجتمـاعي التطوعي لخدمة أنفسهم في إطار المشاركة الشعبية.

٤- تنمية المجتمع المحلي والمساهمة في حل المشكلات التي تواجه السكان، والتصدي للمعوقات الاجتماعية والظواهر السلبية.

٥- دعم الترابط الأسري ودعم العلاقات بين الأفراد والحفاظ على كيان المجتمع ووحدته.

٦- المساهمة في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية للمعاقين والمسنين داخل المنطقة.

٧- زيادة مشاركة المرأة في العمل الاجتماعي، والتوعية بأهمية دورها من خلال المحاضرات العامة والندوات التي تقام في المراكز على مدار العام.

٨- إجراء البحوث والدراسات التي تهتم بقضايا المرأة من خلال قسم التوجيه الفني والعمل على ترويج هذه الدراسات على المدارس المحيطة بالمركز.

٩- إعداد العديد من البيانات الإحصائية من أجل المساعدة على رسم السياسة الوطنية المتصلة بنهوض المرأة.

١٠- تنظيم زيارات للجمعيات الأهلية المهتمة بشؤون المرأة لتوثيق العلاقات والتعاون وتبادل الخبرات.

١١- السعي لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال تأهيلها ومساعدتها بالدورات التي تنظمها المراكز، من أجل فتح موارد رزق جديدة لها ومحاولة تسويق منتجاتها مجاناً.

١٢- حماية المرأة من سوء المعاملة من خلال التوعية الصحية والاجتماعية والإعلامية عن طريق أخصائيات المراكز.

١٣- استثمار الاحتفال بالمناسبات العالمية والعربية كاليوم العربي للأسرة، لتوعية المرأة بحقوقها الدستورية والقانونية.

١٤- وضع وتنفيذ برامج توعوية للأجيال الناشئة لتطوير قدراتهم وتعريفهم بأسس الحياة الكريمة، من خلال النشرات والدورات التدريبية من قبل المتخصصين، والزيارات للجهات المختصة، والمحاضرات والمسابقات السنوية والدورية في المناسبات الدينية والوطنية.

١٥- وضع سياسات جديد تساهم في رفع قدرة شرائح المجتمع المختلفة على التعامل مع آليات ووسائل الحياة المعاصرة، وإشراك القطاع الخاص في تنفيذ تلك السياسات من خلال تبني ودعم بعض المشاريع التنموية.

١٦- دراسة الواقع الاجتماعي الكويتي من خلال البحوث والمسوح الميدانية للتعرف على المشكلات الاجتماعية التي يعاني منه، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها من خلال مكاتب الاستشارات الأسرية وقسم التوجيه الفني.

١٧- تنفيذ برامج التوعية الأسرية الشاملة ونشر التوعية الاجتماعية بين الأفراد من خلال الندوات.

أهم المشاريع والبرامج:

- تقديم خدمات الاستشارة الأسرية وحل المشكلات الزوجية ومتابعة أوضاع الأسر المتصدعة ورعاية الحالات المتضررة من الطلاق.
- برامج (دورات تدريبية في الخياطة، مشغولات يدوية، فنون الطبخ، ديكوباج... الخ).
- ملتقيات (صحية، اجتماعية، نفسية، دينية....)
- ندوات ومحاضرات تثقيفية (صحية، نفسية، اجتماعية...)
- تقديم دورات تدريبية للمرأة في مجال الحرف اليدوية والإرشاد المهني ودعم برامج الأسر المنتجة.
- احتفالات بمناسبات وطنية ودينية وعربية (اليوم العربي للأسرة، العيد الوطني، القرقيعان...).
- أندية صيفية (تتضمن برامج متنوعة وهادفة).

عدد العاملين في المراكز ومؤهلاتهم:

يبلغ عد العاملين من فنيين وإداريين (1,167) موظفاً ، وتتراوح مؤهلاتهم ما بين الجامعي والدبلوم والثانوية العامة.

ولقد تلقى العديد من هؤلاء دورات تدريبية متخصصة في مجالات عملهم، بالإضافة إلى المشاركة في دورات ومؤتمرات خارجية

وحلقات نقاشية في مجال تمكين المرأة اقتصادياً ورفع مستواها من خلال البرامج التدريبية الحرفية.

البناء التنظيمي للمركز:

يتولى مشرف كل مركز الأشراف على أربع شعب، تختص كل شعبة منها بمجموعة من الاختصاصات، وذلك على النحو التالي:

١ ـ شعبة الاستشارات الأسرية:

أ- دراسة وبحث جميع حالات الطلاق.
ب- العمل على فض المنازعات الأسرية ومحاولة التوفيق بين الزوجين المتنازعين.
ج- إحالة الحالات التي لم يتم التوفيق فيها إلى قصر العدل.
د- وضع خطة للرعاية الأسرية للحالات المتضررة من الطلاق بالتنسيق مع الجهات المعنية.
ه- تقديم الإرشاد الأسري للحالات التي تتطلب ذلك.

٢ ـ شعبة التوجيه والإرشاد الاجتماعي:

أ- الإشراف على الدورات التدريبية والندوات التي تعقد في المركز.
ب- عرض بعض الأفلام الهادفة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
ج- تقديم المشورة والإرشاد للأسر التي تقوم برعاية أبناء معاقين أو كبار السن.

٣ ـ شعبة الأسر المنتجة:

أ- التعرف على حجم العمالة المطلوب تدريبها وتأهيلها في المناطق التي يقوم المركز بخدمتها.
ب- تحديد المهن التي تناسب المواطنين الراغبين في تطوير مهاراتهم بما يتناسب وإمكانياتهم.
ج- توفير متطلبات التدريب بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
د- الإشراف على تنفيذ الدورات التدريبية التي تتم بالمركز.
ه- مساعدة المتدربين والمتدربات الراغبات في العمل على الالتحاق بالعمل المناسب في وزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
و- الإشراف على تسويق منتجات بعض الأسر التي ترغب في تسويق منتجاتها.
ز- عمل ورش محمية لتشغيل المتدربين الذين يصعب تشغيلهم في الوزارات والمؤسسات.

٤ ـ شعبة الأعمال المساعدة:

أ- صيانة المبنى.
ب- تشغيل المسرح.
ج- السكرتارية والطباعة والأرشيف.

أهم الصعوبات التي تواجه المراكز:

١- الصعوبات الفنية والإدارية:

- نقص في بعض الوظائف الفنية كالمدربات والسكرتارية.

- الحاجة الماسة للمزيد من الدورات التدريبية التخصصية للأخصائيين.
- الإجراءات الروتينية التي تعرقل التعاون مع الجهات الخارجية.

٢- الصعوبات المتصلة بالمباني والأجهزة:

- عدم توفر الغرف المجهزة والمناسبة لاستقبال حالات الاستشارات الأسرية في المراكز القديمة.
- عدم توفر التجهيزات الحديثة واللازمة للمحاضرات.
- قدم بعض مباني المراكز وحاجتها للصيانة الشاملة والدورية.

٣- الصعوبات المتصلة بالفئات المستهدفة:

- على الرغم من خدمات المركز كوجهة لجميع الفئات، إلا أن تجاوب واستفادة بعض هذه الفئات من بعض البرامج والأنشطة لازال ضعيفاً.
- ضعف التغطية الإعلامية والتعريف ببرامج وأنشطة المراكز.

٤- صعوبات ومعوقات عامة:

- عدم وجود خطة أو إستراتيجية واضحة لعمل المراكز وتطوير أدائها.
- عدم وجود كادر متخصص للتعامل مع حالات الاستشارات الأسرية.

الرؤية المستقبلية:

- يجري حالياً التفاهم مع مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاستفادة من خبرائه في وضع تصور لتطوير مراكز تنمية المجتمع في الكويت.
- العمل على تفعيل التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- تكثيف الزيارات للدول الرائدة في مجال التنمية الاجتماعية، بهدف الإطلاع على تجاربها والاستفادة منها في تطوير تجربة المراكز، وبما تناسب والبيئة الكويتية.
- العمل على توفير وتدريب كادر متخصص، للتعامل بكفاءة مع حالات الاستشارات الأسرية.

سابعاً - الجمهورية اليمنية:

تتبع مراكز تنمية المجتمع والأسر المنتجة قطاع التنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ضمن البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة، ومن خلال البيانات المتاحة يتضح بأنها من أقدم المشروعات المنفذة في نطاق الوزارة، حيث يعود تاريخ إنشاء أول مركز منها إلى عام ١٩٧٦، ليتواصل بعده افتتاح العديد من هذه المراكز بصورة متفاوتة ولكنها غير منقطعة، حتى العام ٢٠٠٧، الذي شهد إنشاء (٩) مراكز جديدة ليبلغ عددها الإجمالي (٧١) مركزاً[٢٦].

[٢٦] وفقاً لآخر إحصائية واردة في ورقة تجربة الجمهورية اليمنية، راجع: تجارب الأسر المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي، وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشارقة، مارس ٢٠٠٨، ص٢٤٥ - ٢٤٧.

ولقد توزعت هذه المراكز على مختلف محافظات الجمهورية، حيث بلغ عدد المراكز في المناطق الريفية والعزل والقرى والمناطق النائية البعيدة عن عواصم المحافظات (٣٧) مركزاً في مقابل (٣٤) مركزاً في عواصم ومراكز المحافظات والمدن الرئيسية.

جدول رقم (١٠)
يبين توزيع مراكز تنمية المجتمع والأسر المنتجة
على محافظات الجمهورية اليمنية.

الرقم	المحافظة	المراكز
١	أمانة العاصمة	النموذجي ـ شعوب ـ حدة ـ بيت معياد ـ مسيك ـ دار سالم ـ بير الشايف ـ الطبري ـ حمرا علب ـ السجن المركزي ـ الصم والبكم ـ دار التوجيه ـ فتيات الدائرة ١٨
٢	صنعاء	متنة ـ وقش ـ غيل همدان
٣	عدن	الشيخ عثمان ـ كريتر ـ المنصورة
٤	تعز	تعز المدينة ـ الراهدة ـ حيفان ـ التربة ـ بني محمد ـ بني وهبان ـ بني شعب
٥	إب	إب المدينة ـ النادرة ـ السدة ـ يريم ـ عراس ـ رباط القلعة ـ مالك ـ ذي الدرب ـ السياني
٦	المهرة	الغيظة ـ سيحوت ـ حوف
٧	حضرموت	المكلا ـ سيئون ـ الحامي ـ غيل باوزير ـ سقطرى
٨	الحديدة	المطراق ـ غليل ـ زبيد ـ الزيدية ـ باجل
٩	المحويت	المحويت المدينة ـ الطويلة
١٠	لحج	الحوطة ـ طور الباحة

١١	الضالع	الضالع ـ قعطبة ـ دمت
١٢	ذمار	ذمار ـ جهران ـ محمية عتمة
١٣	شبوة	عتق ـ نصاب
١٤	أبين	زنجبار ـ لودر ـ مودية
١٥	البيضاء	البيضاء المدينة ـ رداع
١٦	عمران	عمران
١٧	صعدة	صعدة
١٨	حجة	حجة المدينة ـ المفتاح
١٩	مأرب	مدينة مأرب
٢٠	ريمه	الجبين

أهم أهداف المراكز:

١- تدريب وتأهيل أفراد الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل على الحرف اليدوية المدرة للدخل.

٢- مساعدة المرأة لتكون عنصراً فاعلاً في المجتمع، بدلا من الإتكالية والاعتماد على رب الأسرة.

٣- المساهمة في الأعمال التنموية للحد من انتشار ظاهرة الفقر في المجتمع، وذلك بتدريب الفئات الاجتماعية الفقيرة، وفي مقدمتها العنصر النسائي.

٤- المساهمة في خدمة وتنمية الأسرة اليمنية والنهوض بها، من خلال مساعدة المتخرجات من هذه المراكز في الحصول على الأعمال التي تتناسب ورغباتهن وظروفهن الاجتماعية والأسرية، والمشاركة في إنشاء معامل إنتاج.

٥- إيصال برامج التثقيف والتوعية للمرأة في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية.

٦- خلق فرص عمل جديدة لإحياء وتطوير بعض الصناعات والحرف المهنية التقليدية المعبرة عن الهوية الحضارية للبلاد والحفاظ عليها من الاندثار.

٧- تعزيز مفهوم الانتماء الوطني في نفوس الملتحقات بالمراكز وأفراد الأسر المنتجة، وبعث روح التكافل الاجتماعي بينهن وبين أفراد المجتمع، وترسيخ قيم حب العمل والاعتماد على الذات والمساعدة المتبادلة، وغير ذلك من المفاهيم الإيجابية والعلمية للعمل الاجتماعي.

٨- تحويل الفئات المتلقية للمساعدات النقدية إلى فئات منتجة تشعر بذاتها وكيانها الاجتماعي.

٩- تقديم خدمات الاستشارات الفنية من خلال أخصائيي التدريب بالمراكز للأسر المستفيدة فيما يخص تحديث التصاميم وتطوير وسائل العمل والإنتاج.

١٠- إعداد وإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية، المكتبية والميدانية الخاصة بالأسرة اليمنية بصورة عامة والمرأة بصورة خاصة، وكذلك البحوث الهادفة لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للأسر في إطار المحيط الاجتماعي الذي تقع فيه المراكز.

١١- تعميق وتوطيد الصلة بين المراكز والمواطنين والجمعيات والاتحادات الواقعة في إطار محيطها، بهدف زيادة فعاليتها ونشر أهدافها وتنفيذها لمهماتها ونشاطاتها.

أهم البرامج والمشروعات التي تنفذها المراكز ونسبة المتخرجات منها وفقاً لإحصائية عام ٢٠٠٦:

١- الخياطة والتفصيل: نسبة المتخرجات (٣٦%).
٢- الكوافير: نسبة المتخرجات (٢٠%).
٣- الأشغال اليدوية: نسبة المتخرجات (١٤%).
٤- التطريز اليدوي والآلي: نسبة المتخرجات (٨%).
٥- الكمبيوتر: نسبة المتخرجات (٧%).
٦- السيراميك: نسبة المتخرجات (٦%).
٧- تدبير منزلي: نسبة المتخرجات (٤%).
٨- حياكة المعاوز: نسبة المتخرجات (٣%).
٩- التريكو: نسبة المتخرجات (١%).
١٠- حياكة السجاد، فخار، نحت: نسبة المتخرجات (١%).

وفي خطوة مهمة لمعالجة سلبيات المرحلة السابقة من هذا المشروع، وخاصة ما تمثل منها في الاتجاهات العشوائية في أساليب

ومواد التدريب، فقد تم وضع منهاج تخصصي تتكامل فيه الجوانب النظرية والعملية لكل مجال من هذه المجالات، وذلك من خلال إعداد منهج موجه للمتدربات، وعلى نحو يضمن اكتساب المتخرجات من تلك الدورات التدريبية لمهارات عملية تؤهلهن لمباشرة الأعمال الإنتاجية بعد تخرجهن، كما تم بالمقابل إعداد دليل لكل مجال موجه للمدربات، لضمان توحيد مفاهيم وأساليب وطرق التدريب وضمن خطوات علمية وتطبيقية موحدة.

وفي هذا السياق صدر حتى الآن (١١) عدداً من سلسلة الأدلة ومثلها من سلسلة المناهج، (للوقوف على تفاصيل هذه الإصدارات، أنظر الفقرتين ٦، ٥ من قائمة مرفقات رد الجمهورية اليمنية في نهاية هذا الفصل).

وتشير الإحصائية المتوفرة عن عام ٢٠٠٦، بأن إجمالي عدد المتخرجات من هذه البرامج قد بلغ (3,781) متخرجة، فيما يبدو بجلاء غلبة المجالات التقليدية لتدريب المرأة على برامج هذه المراكز، حيث احتلت المرتبة الأولى دورات التدريب على فنون الخياطة والتفصيل تلتها دورات التجميل والكوافير ثم الأشغال اليدوية، بينما احتلت المرتبة الخامسة دورات التدريب على اكتساب مهارات الكمبيوتر، وبلا شك فإن هذه الدورات، وحسبما تذكر تقارير البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة، يأتي تصميمها وتعميمها وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية وتلبية لرغبات النساء فيها، باعتبارهن الفئة المستهدفة من هذه المراكز، بهدف تمكينهن من مهن وأعمال مدرة للدخل تساعد على تحول الأسر المحتاجة، وخاصة المرأة فيها،

من شخص معال إلى شخص منتج يسهم في مكافحة الفقر والنهوض بالمجتمع.

اللائحة التنظيمية لمراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع:

اليمن هو الدولة الثالثة في المجال الجغرافي لهذه الدراسة، بعد البحرين والسعودية، التي صاغت للمراكز فيها، لائحة تنظيمية. وقد جاءت اللائحة شاملة ومفصلة من حيث تعريفها للمراكز وتحديد تبعيتها الإدارية وأهدافها والخدمات التي تقدمها في مجالات التدريب والتأهيل والإرشاد الأسري والتثقيف الاجتماعي وتربية الحيوانات، وفي مجال التشغيل والإنتاج والتسويق، ومجال الدراسات والبحوث، ومجال النشاط الاجتماعي وأخيراً الجوانب المالية.

كما تتضمن اللائحة تفصيلاً لشروط القبول وإجراءات ونوعية الدورات التدريبية ومددها ومستوياتها، كما يحدد الفصل السادس منها تسمية ومهام واختصاصات العاملين في المراكز من مديرات ومشرفات اجتماعيات ومدربات مهنيات ومشرفات إداريات، وأخيراً الواجبات والعقوبات.

الفئات المستفيدة من خدمات المراكز:

من خلال تعريف اللائحة التنظيمية، يتبين بأن هذه المراكز متخصصة ومعدة لتقديم خدمات التدريب والتأهيل المهني والاجتماعي للمستفيدين من برامج الأسر المنتجة وتنمية المجتمع، وهن فئة النساء، حيث تتركز على مجال الصناعات المنزلية والصغرى والحرفية

وتربية الحيوانات المدرة للدخل، كما تقدم هذه المراكز خدمات الإرشاد الأسري والتوجيه والتثقيف الاجتماعي والصحي والتربوي والثقافي، وبما يسهم في تحسين الأوضاع المعيشية للأسر المستفيدة من خدمات المراكز وتحفيزها على المشاركة بفعالية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

ووفقاً للبيانات الرسمية التي تم تلقيها من الجهة المختصة، فإن عدد المستفيدين من خدمات وأنشطة هذه المراكز قد بلغ حتى نهاية عام ٢٠٠٦، حوالي (٤٥،٦٦٣) مستفيدة من النساء اللاتي تم تدريبهن على مختلف المجالات والأقسام التدريبية، والتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٧ و٤٥ سنة.

ولعل أهم مؤشر يمكن استخلاصه من هذه البيانات، هو إن هذه المراكز مخصصة ومعدة بالدرجة الأولى لخدمات التدريب والتأهيل المهني للمنخرطات في برامج الأسر المنتجة وتنمية المجتمع، لذلك كان الغالبية الساحقة للفئات المستفيدة إن لم تكن بمجملها، مكونة من النساء المنخرطات في برامج الأسر المنتجة، مما يطرح التساؤل حول مدى تنوع البرامج والأنشطة التي تقدمها هذه المراكز، فضلاً عن التساؤل حول مدى تنوع الفئات المستهدفة منها.

عدد العاملين في المراكز ومؤهلاتهم:

من خلال الإحصائية المقدمة لعدد ومؤهلات العاملين المتعاقد معهم للعمل في المراكز، وبعد استبعاد الموظفين العاملين في الإدارات العامة المركزية، يتبين بأن مجموعهم يبلغ (٦٩٦) موظفينً، لا

يتجاوز نسبة الجامعيين منهم (٥%) ونسبة الحاصلين على الدبلوم (٣%) فيما يبلغ الحاصلون على المؤهل الثانوي ما نسبته (٣٤%)، وتصل نسبة حملة الشهادة الإعدادية إلى (١٨%)، أما حملة الشهادة الابتدائية فتبلغ نسبتهم (١٤%)، بينما تصل نسبة الذين لا يحملون أي مؤهل (٢٧%)، أنظر الجدول أدناه.

جدول رقم(١١)
يوضح عدد العاملين ومؤهلاتهم
في مراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع في الجمهورية اليمنية

الجامعي	دبلوم	ثانوية	إعدادية	ابتدائية	بدون مؤهل	الإجمالي
٣٦	٢١	٢٣٤	١٢٣	٩٥	١٨٧	٦٩٦

كما توضح اللائحة التنظيمية بأنه من المقرر أن يتكون الجهاز العامل في كل مركز من مديرة للمركز تمثل رأس الجهاز الإداري والفني، والمشرفة الاجتماعية، والمدربات المهنيات بالإضافة للمشرفة الإدارية، إلى جانب وظائف الخدمات المساعدة كالسائقين والمراسلين والمنظفين وغيرهم.

التعاون مع الجهات الأخرى:

١- **صندوق الرعاية الاجتماعية:** يتعاون مع البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة في دعم وتنفيذ مشروعات المراكز الاجتماعية ودوراتها التدريبية، وذلك بحكم اتفاقية عقد الشراكة

المبرمة بين الطرفين، حيث يساهم الصندوق في تسيير بعض أعمال وأنشطة المراكز، وكذلك يساهم في توفير المواصلات في عموم محافظات الجمهورية للمدربات والمتدربات اللاتي تقع منازلهن في مناطق نائية وبعيدة عن المراكز.

٢- **مشروع الأشغال العامة:** يتم التنسيق معه للمساهمة في بناء بعض المراكز التي تتوفر لها أراض متنازل عنها.

٣- **المجالس المحلية في المحافظات:** وتتمثل مساهمتها الأساسية في توفير بعض الأراضي لإقامة المراكز عليها، فضلاً عن مبادراتها في المطالبة بإنشاء هذه المراكز في مناطقها، اقتناعاً بدورها الفعال في النهوض بالمستوى المعيشي للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، وتنمية المجتمعات المحلية.

أهم الصعوبات والمعوقات:

تواجه المراكز الاجتماعية، ورغم تلمس أهمية دوراتها التدريبية وأنشطتها الإرشادية وازدياد عدد المتخرجات منها والمستفيدات من برامجها، عدداً من الصعوبات والمعوقات، يمكن إجمالها بما يلي:

- **صعوبات إدارية وفنية:**

١- تتصدر هذه الصعوبات عدم اعتماد المبالغ المالية اللازمة لإنشاء المراكز الجديدة المدرجة ضمن الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠).

٢- انخفاض المعتمد من النفقات التشغيلية للمراكز، وعدم تغطيتها للاستهلاك الفعلي مما يؤدي إلى توقف التدريب في بعض المراكز.

٣- نتيجة لضعف الموازنة يتعذر توفير الدورات التدريبية اللازمة للكوادر الفنية والإدارية العاملة في المراكز من أجل زيادة كفاءتهم وتطوير مهاراتهم.

٤- عدم اعتماد الهيكل التنظيمي واللائحة الخاصة بالبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة.

٥- تدني مرتبات الموظفين المتعاقدين مع البرنامج وعدم مساواتهم بغيرهم من الموظفين الدائمين في الكادر الحكومي، مما ينعكس سلباً على حماسهم في العمل وانعدام إحساسهم بالأمان الوظيفي.

٦- عدم تثبيت الموظفين المتعاقدين مع البرنامج والمراكز بعموم محافظات الجمهورية.

- **صعوبات تتصل بالمباني والأجهزة:**

١- ينعكس عدم توفر الاعتمادات الكافية سلباً على صيانة الأجهزة والمعدات واستبدال المتعطل منها، مما ينجم عن ذلك توقف بعض الدورات التدريبية والأنشطة في المراكز.

٢- رغم الطلبات العديدة المقدمة من الجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني لافتتاح مراكز جديدة في المناطق المحرومة، ذات الكثافة السكانية العالية ونسبة الأمية المرتفعة ونسبة الفقر الكبيرة، فإن ضعف الإعتمادات المالية يقف عائقاً أمام الاستجابة لهذه المطالبات.

٣- عدم توفير مبالغ مالية كافية للإيجار الخاص بالمركز التي مبانيها مستأجرة مما يؤدي إلى الانتقال من مبنى إلى آخر فيتسبب ذلك في تحطم وإتلاف الآلات والمعدات وعرقلة عملية التدريب.

- **صعوبات تتصل بالفئات المستهدفة:**

١ - ينعكس ضعف الإمكانيات المالية سلباً كذلك على فرص التواصل والوصول إلى الفئات المستهدفة من برامج وأنشطة المراكز، والتي تتمثل في المواصلات وفي حملة الإعلان المكثفة للتعريف بتلك البرامج والأنشطة لتلك الفئات.

٢ - صعوبة الحصول على قروض من الجهات المقرضة لارتفاع نسبة الفائدة والضمانات المطلوبة على القروض مما يحد من تسهيل عملية الإقراض وتوفير فرص العمل.

الرؤية المستقبلية:

١- بموجب الخطة الخمسية الثالثة للبرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة، فمن المقرر أن يتم افتتاح (١٩) مركزاً في

المرحلة الأولى من هذه الخطة، (٥) منها مراكز حضرية، و(١٤) مركزاً ريفياً.

٢- وفقاً للخطة الخمسية المذكورة آنفاً، فمن المؤمل أن يتم استهداف الوصول إلى المناطق والعزل الريفية النائية من خلال الوحدات المتنقلة، التي تقدم بعض الخدمات التي تختص بها المراكز الاجتماعية لأهالي هذه المناطق، بهدف المساعدة في تأهيلهم وتوعيتهم والنهوض بمستواهم المعيشي والاقتصادي.

٣- كما من المخطط أن يتم تقييم مستوى أداء الإدارات والمراكز في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك من خلال استمارات تقييمية، للوقوف على مردودات أداء كل إدارة ومركز بهدف تطوير الخدمات وتحسين البرامج المقدمة وضمان تلبيتها للاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة.

٤- السعي لإيجاد مدربين ومدربات مؤهلين.

٥- تنويع وتجديد المهن والأقسام بحسب احتياجات سوق العمل.

٦- تأهيل الخريجات ذات المستويات الجيدة على إدارة المشاريع والتعامل مع الجهات الإقراضية.

٧- إنشاء عدد (٨٣) وحدة إنتاجية متطورة بالمراكز الرئيسية بالمحافظات لتشغيل عدد من خريجات المراكز فيها.

٨- إنشاء عدد (١٧) وحدة تدريبية متنقلة بالمراكز الواقعة في المديريات لتوصيل خدمات التدريب للمناطق النائية.

٩- إقامة وحدات صيانة متنقلة لصيانة الآلات والمعدات والأثاث بالمراكز.

١٠- توفير مبالغ مالية كافية لإقراض الخريجات الراغبات في إنشاء مشاريع خاصة والبحث عن مصادر اقراضية.

١١- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة المعلومات والإحصائيات المتعلقة بأنشطة البرنامج والمجالات التدريبية.

أهم الإنجازات التي حققها المركز خلال ٢٠٠٨م:

من أهم الانجازات التي تحققت في العام ٢٠٠٨م هو تطبيق مبدأ اللامركزية وإعطاء جانب من الصلاحيات الإدارية التي تم تحويلها للسلطة المحلية بدلاً من مبدأ المركزية في الأمور المالية وذلك من خلال عملية الخفض والإضافة للاعتمادات والمبالغ المالية من موازنة البرنامج (الموازنة المركزية) إلى اعتمادات مكاتب الشؤون الاجتماعية والعمل بالمحافظات فيما يتعلق بالاعتمادات المرصودة لمرتبات العاملين في المراكز والنفقات التشغيلية ليتولى كل مكتب القيام بدوره في صرف وإيصال تلك المبالغ لكل مركز طبقا لما هو محدد ومعتمد له وهذا يعتبر قفزة وتحويل هام في هذا المسار.

* * *

الفصل الثاني

مراجعة تقييمية لتجربة الدول الأعضاء
في مجال المراكز الاجتماعية

الفصل الثاني
مراجعة تقييمية لتجربة الدول الاعضاء
في مجال المراكز الاجتماعية

أولاً - من حيث المنطلقات:

استندت تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في تأسيس وتشغيل المراكز الاجتماعية فيها، إلى منطلقات ومبادئ عامة، حددت من خلالها مفهومها للتنمية المنشودة ومتطلباتها، وآليات الشراكة الأهلية في تنفيذها وشروط استمراريتها، وهو ما اختصت به تجربة كل من السعودية والبحرين واليمن، ففي اللائحة التي صاغتها وزارات الشؤون الاجتماعية لمراكزها، اعتبرت السعودية هذه المراكز (مؤسسات اجتماعية تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير وإشراكهم في بحث احتياجاتهم ومشاكلهم وتخطيط برامج الإصلاح اللازمة ومشاركتهم ماديا وأدبيا في تنفيذ هذه البرامج)[٢٧].

كما نصت اللائحة الداخلية للمراكز الاجتماعية في البحرين، على جملة من المبادئ التي ينطلق منها إنشاء المراكز، تتمثل فيما يلي:

١- إن التنمية الاجتماعية بشقيها المادي والبشري لا تنفصل عن التنمية الاقتصادية، وإنها ليست مسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية وحدها،

[٢٧] وزارة الشئون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: اللائحة الداخلية لمراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، ص ٦.

بل هي مسؤولية مشتركة بين الوزارات والهيئات المعنية بالعمل الاجتماعي والمواطنين.

ويعتبر المركز الاجتماعي صيغة أساسية من صيغ التكامل الاجتماعي على المستوى المحلي، تحقق إمكانات تنسيق الجهود الحكومية والأهلية بين الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية والإسكانية للمواطن البحريني.

٢- إن الخدمات الاجتماعية حق للمواطنين وواجب عليهم:

ويتحمل المركز الاجتماعي مسؤولية ضمان توفير برامجها الواقعية المتجاوبة مع احتياجات المواطنين على المستوى المحلي، كما يعمل المركز على تنظيم وتعبئة الجهود الذاتية للمواطنين للمساهمة في إنشاء وتدعيم المشروعات الاجتماعية.

٣- إن الفرد هو الوسيلة الأساسية لإحداث التغيير الاجتماعي وهو في نفس الوقت غايته:

ويتحمل المركز الاجتماعي مسؤولية نشر المفاهيم الاجتماعية السليمة، وتعميق القيم الإيجابية وأنماط السلوك الجديدة، بما يحقق التوازن بين المنفعة الفردية ومصلحة الجماعة، وبين الأخذ والعطاء، وبين مطالب الاستهلاك والاستمتاع ومطالب البناء والتنمية.

٤- إن الأسرة هي الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي:

وعلى المركز الاجتماعي القيام بدوره في تمكينها من أداء دورها بنجاح[٢٨]، كما لم تكتف هذه اللائحة بتحديد الأهداف العامة للمركز الاجتماعي، وإنما حددت كذلك الوسائل لتحقيق هذه الأهداف على النحو التالي:

أ- الإسهام في التنمية الاجتماعية المرتكزة على بناء الإنسان:

ويعمل المركز على تحقيق هذا الهدف بالوسائل التالية:

- توفير المشروعات الاجتماعية التي تؤدي إلى تنمية المجتمع المحلي وتحسين وتدعيم الخدمات الموجودة به حالياً .
- توفير الخدمات للأسرة والطفولة والمساهمة في حل المشكلات التي تصادفها وتحقيق استقرارها وزيادة إنتاجية أفرادها.

ب- الإسهام في تحقيق الأمن الاجتماعي:

ويعمل المركز على تحقيق هذا الهدف بالوسائل التالية:

- تنفيذ برامج رعاية وإعداد المعوقين في المجتمع المحلي.
- العمل على وقاية الأحداث من الانحراف وعلاج من ينحرف منهم في المجتمع المحلي.
- توفير المساعدات الاجتماعية للأسر محدودة الدخل.

[٢٨] وزارة العمل والشئون الاجتماعية: اللائحة الداخلية للمراكز الاجتماعية، مملكة البحرين، ص ١، ٢

ج- الإسهام في تحقيق التغيير الاجتماعي المبني على الاقتناع:

ويعمل المركز على تحقيق هذا الهدف بالوسائل التالية:

- وضع برامج الإرشاد الاجتماعي الملائمة لواقع واحتياجات المجتمع المحلي[٢٩].

من جهة أخرى، فقد حددت اللائحة التنظيمية لبرنامج مراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع بالجمهورية اليمنية أهداف البرنامج بتغيير المفهوم التقليدي للمساعدات الاجتماعية من الاقتصار على المساعدات المالية والعينية للأسر الفقيرة، في سياق مكافحة الفقر أو التخفيف من ويلاته، ليتوجه إلى مساعدة الفئات على اكتساب مهنة تمكنها من استغلال طاقاتها وإمكانياتها في أعمال إنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة مناسبة للأيدي العاملة ومساعدتها على تحسين مستواها المعيشي وزيادة دخلها وتنمية القوى البشرية، وتشجيع المبادرة والعون الذاتي وإشراك أفراد المجتمعات المحلية في تنمية أوضاعهم والعمل على إحياء وتطوير الصناعات المهنية والحرفية التقليدية[٣٠].

ويمكن من خلال ما تقدم استخلاص عدد من المؤشرات، يتمثل أهمها فيما يلي:

---

[٢٩] المرجع السابق. ص٣.

[٣٠] وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالجمهورية اليمنية: دراسة تقييمية للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع والنهوض به، مرجع سابق، ص ٢.

المؤشر الأول: يتضح مما تقدم أن منطلقات السعودية تتطابق مع منطلقات البحرين في اعتبار أن اقتناع المواطنين يشكل شرطاً أساسياً ولازماً لتحقيق التنمية، حيث ورد ذلك بتعبير صريح في كلا اللائحتين، إذ تعتبر المراكز الاجتماعية هي الميدان الذي تتجسد فيه وتتبلور هذه القناعة من خلال مجموعة من البرامج والمشروعات، وإذ امتازت لائحة البحرين بتفصيلها لمجموعة من المبادئ والأهداف العامة، فإن تطبيق مبدأ مشاركة الأهالي لم يجد له تجسيداً على أرض الواقع، بينما كان متحققاً وملموساً في التجربة السعودية من خلال اشتراط بأن لا يتم اعتماد وتنفيذ أي مشروع في نطاق تلك المراكز، إلا في حال أن تكون مساهمة الأهالي المالية موازية للمساهمة الحكومية، وهو ما تفصح عنه البيانات المالية السابق عرضها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وعلى نحو جاءت هذه المساهمة في بعض الأحيان بنسبة ضعف المساهمة الحكومية، الأمر الذي يدل، وكما تم التنويه لذلك آنفاً، على قناعة حقيقية من قبل الأهالي في مردود هذه المشاريع.

المؤشر الثاني: وكما تنص اللائحة البحرينية على أن التنمية الاجتماعية ليست مسؤولية (وزارة التنمية الاجتماعية) وحدها، بل هي مسؤولية مشتركة بين الوزارات والهيئات المعنية بالعمل الاجتماعي والمواطنين، فإن اللائحة السعودية تؤكد بأن إنشاء مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية فيها إنما يتم (رغبة في رفع المستوى الاجتماعي والثقافي والصحي والزراعي والاقتصادي لسكان المناطق الريفية وبعض المناطق من المدن على أساس تجميع خدمات مختلف

الوزارات وتنسيقها وتكاملها مع الجهود الأهلية)[٣١]، ولا تكتفي هذه اللائحة بذلك، وإنما تقدم تفصيلاً للخدمات الأساسية المطلوبة من كل وزارة وتحدد التزاماتها في نطاق العمل الفريقي التكاملي الذي يفترض أن يؤديه كل مركز، وهي بهذا تعكس نهجاً متقدماً في التخطيط لمجال يتطلب الشراكة والعمل الفريقي.

إلا أن التجربة البحرينية ظلت كذلك في هذا المجال بعيدة عن تطبيق هذا المبدأ، فيما أبرزت نتائج التقييم اللاحقة للتجربة السعودية، عدة صعوبات في تحقيق الشراكة المنشودة بين الوزارات ذات العلاقة، حيث تبدى غياب أو تعثر عملية المتابعة والتنسيق للوزارات الثلاث المشاركة مع وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ مشروع المراكز واللجان (المعارف والصحة والزراعة)[٣٢].

المؤشر الثالث: ينص المبدأ الثاني من المبادئ العامة لإنشاء المراكز الاجتماعية، والوارد في اللائحة البحرينية، على أن (الخدمات الاجتماعية حق للمواطنين وواجب عليهم)، وهو مبدأ في غاية الأهمية، إذ ينقل هذه الخدمات من خانة طالما ظلت حبيسة فيها، ألا وهي خانة "الإحسان" إلى خانة "حقوق المواطنة وواجباتها"، وهي نقلة نوعية فارقة، فلا تعود هذه الخدمات رهينة النظرة التقليدية التي سادت طويلاً، وربما لازالت لدى العديد من الجهات التي تتعامل مع الخدمات من منطلق العطف والإحسان، أو على أحسن تقدير من منطلق "العاطي" إلى "المتلقي السلبي"، وليس من منطلق كونها تشكل

[٣١] وزارة الشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص ٦
[٣٢] مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية، المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٤٥٨.

حقاً من حقوق المواطنة تلتزم به الدولة ومؤسساتها وفقاً لدستورها وتشريعاتها وقوانينها، وتحاسب على تقصيرها فيه، إن هي قصرت أو تقاعست، ولكن هذا المبدأ لا يقف عند حدود إعلان هذا الحد، وإنما يذهب إلى أن هذه الخدمات هي كذلك واجب على المواطنين، مما يستكمل معه الفهم التنموي من ضرورة المشاركة الإيجابية من قبل الإنسان، باعتباره يشكل الهدف والوسيلة في ذات الوقت لأي عملية تغيير أو تنمية، كما يطور مفهوم التعامل مع هذه الخدمات من حالة التلقي السلبي إلى حالة المشارك الإيجابي.

ولعل أفضل تجسيد عملي لهذا الطرح المتقدم نلمسه في التجربة السعودية وفق ما تعرضه البيانات الإحصائية لمنجزات المراكز واللجان، حيث تم تقدير المساهمات التطوعية وفقاً للتقسيم الثلاثي: مساهمات نقدية، مساهمات عينية، مساهمات بجهود عمل[٣٣]، فيما لم تستطع التجربة البحرينية أن تحققه على أرض الواقع حتى الآن رغم أسبقية طرحها في أدبياتها المتصلة بالمراكز الاجتماعية.

هذا، وتشكل الحقوق الاجتماعية أحد المجالات الأربع التي تتوزع عليها حقوق المواطنة، والتي تعني بحق المواطن في التمتع بمستوى معيشي لائق، ويأتي هذا الحق من خلال مجموعة من الخدمات والالتزامات التي تقدمها الدولة إلى الفرد من حيث ضمان العمل الشريف واللائق، وتقديم الخدمات الاجتماعية والرعائية له دون النظر إلى اعتبارات العرق والدين وجهوية السكن والاسم والجنس... إلخ،

[٣٣] وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: التقرير السنوي لمنجزات مراكز ولجان التنمية والخدمة الاجتماعية، ، مرجع سابق.

كما تعني حق الفرد في الانخراط في تجمعات أهلية مدنية ثقافية كانت أم نقابية أم مطلبية[٣٤].

المؤشر الرابع: يشكل توجه السياسات الاجتماعية الجديدة للتعامل مع الأسرة باعتبارها جماعة محورية، والعمل على تمكينها للقيام بأدوارها المتعددة والحيوية هدفاً تنموياً ، ينبغي أن يحتل أولوية في أهداف ومشروعات المراكز الاجتماعية، لكونها المجال الأهم والطبيعي للرعاية والإشباع الإنساني بمختلف أبعاده، لإعداد المواطن نفسياً وصحياً واجتماعياً ومعرفياً ومهارياً، فالأسرة في حال دعمها وتأهيلها توفر للمجتمع أساساً متيناً لتمايزه الحضاري وتجدد هويته، وتمثل خط الوقاية الأول من المشكلات الفردية والاجتماعية، خاصة في مواجهة المتغيرات السريعة، وبالأخص في مجال التنشئة السليمة لأبنائها على قيم المواطنة والانتماء والقدرة على التعامل بإيجابية مع انعكاسات التحولات والتغيرات العالمية والمحلية المتسارعة[٣٥].

لذلك فإن الإشارة الواردة في اللائحة البحرينية (أن الأسرة هي الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي، وأن على المركز الاجتماعي القيام بدوره في تمكينها من أداء دورها بنجاح) يمكن اعتباره منطلقاً للتعامل مع الأسرة في إطار توجهات السياسات الاجتماعية الجديدة التي تنحو إلى الأخذ بتدعيم وتمكين الأسرة للاضطلاع بمعظم مهام رعاية أبنائها وأفرادها، بشرط تأهيلها وتوفير كافة متطلبات هذه الرعاية، وهي

---

[٣٤] باقر سلمان النجار: صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٧٥.

[٣٥] عبد الباسط عبد المعطي: مسودة الإستراتيجية الاجتماعية في مملكة البحرين، ٢٠٠٤، غير منشورة، ص١٧

التوجهات التي بدأت الدول الخليجية مؤخراً باعتمادها وتطبيقها من خلال الوحدات المتنقلة لبرامج الرعاية الأسرية للمعاقين والمسنين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي تأتي بعد سنوات طويلة من اعتماد الرعاية المؤسسية الإيوائية، التي كانت لها انعكاسات وكلفة اجتماعية سلبية، فضلاً عن كلفتها المالية والإدارية العالية[٣٦].

المؤشر الخامس: إذا كانت بعض دول مجلس التعاون قد بدأت تجربتها في مجال المراكز الاجتماعية، دون أن تسندها بمنطلقات ورؤية إستراتيجية، بقدر ما تعاملت معها باعتبارها امتداداً لأنشطة الوزارة الرعائية، فإن ذلك لم يختلف كثيراً بالنسبة للدول التي صاغت جملة من المنطلقات والمبادئ العامة المبشرة ببدء تنمية شاملة متكاملة، حيث كانت متابعة وإجراءات وزارة الشؤون/التنمية الاجتماعية باعتبارها الوزارة المعنية بصورة أساسية، دون المستوى المطلوب، وعلى وجه لا يتناسب مع تلك المنطلقات والمبادئ الطموحة، ناهيك عن بقية الوزارات والجهات الأخرى التي من المفترض أن تكون شريكاً متعاوناً ومساهماً في التنمية.

لقد تعاملت الوزارة المعنية مع هذه التجربة تعامل المركز مع الأطراف، وهو أمر يتعارض مع مضامين أهداف المراكز وغاياتها المنشودة، باعتبارها همزة وصل ما بين الوزارة والمجتمعات المحلية في مختلف الخدمات والبرامج، فلم توفر لهذه المراكز الإمكانيات والكوادر المؤهلة، كما لم تضع لهذه الكوادر الهيكل الوظيفي غير التقليدي لتحفيز العاملين فيها على تقديم جهود غير اعتيادية ترتكز

[٣٦] أنظر: عبد الباسط عبد المعطي، المرجع السابق، ص١٩، وكذلك د.أحمد عبد الله زايد وخلف احمد خلف، مرجع سابق، ص٢٧٠.

علـى الإبـداع والمبـادرة[٣٧]، بـل أن الكـادر العامـل فـي مراكـز الأسـر المنتجة وتنمية المجتمع في اليمن لا زال يشكو من تدني معاشاته وعدم مساواته بالثابتين من موظفي الجهات الحكومية الأخرى[٣٨]!.

أخيراً: يبقـى التسـاؤل وارداً حـول مـدى مـا تحقق مـن هـذه المنطلقـات والمبادئ التي تضمنتها اللوائح السعودية والبحرينية واليمنيـة، وغيرهـا من أدبيات الدول الخليجية الأخرى، ففي حين تـأتي النصـوص طموحـة ومتقدمـة فـي مضـامينها فـي كثيـر مـن الأحيـان، فإنهـا وللأسـف تكـون مصاغة بدون أن يدعمها سند قـانوني واضـح من التشـريعات الملزمـة للجهـات الرسـمية، والمفتـرض بهـا تـوفير كـل متطلبـات تنفيـذها، كمـا تكون في الغالب دون غطاء من المتابعة الإدارية والمساءلة الدستورية اللاحقة عن مدى تطبيقها على أرض الواقع، فهي تتم صـياغتها داخليـاً باجتهاد من بعض الإدارات، ولا يتم إقرارهـا وإعلانهـا كقوانين، لـذلك يمكن الزعم ومن واقع الملاحظة والخبرة الشخصية، أن يكـون الجهـاز المسـؤول أحيانـاً هو أول مـن ينسـى أو يتناسـى تطبيـق تلـك اللـوائح أو المنطلقات، وقد لا يكون ذلك دائماً بدواعي الإهمال أو التقصير، وإنمـا قد يكون لعدم الوعي اللازم بأبعاد صياغة وإعلان هذه النصوص، وما يترتب عليها من التزامات ومسؤوليات، يتوجب الحرص على توفيرهـا حال اعتماد تلك المنطلقات والمبادئ، لكي لا تتحول لشـعارات ومجرد إعلان عن حسن النوايا وحسب!.

---

[٣٧] جمعية الاجتماعيين البحرينية: الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٤٧، ٤٦.

[٣٨] راجع الفقرة رقم(٥) من الصعوبات الإدارية والفنية في التجربة اليمنية، الفصل الثاني من هذه الدراسة.

ثانياً - من حيث الأهداف:

في مطلع عام ١٩٨٨، أقر مجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، والتي قامت لجنة مشتركة من خبراء ومختصين من هذه الدول بصياغتها بجهد جماعي، لتكون إحدى صيغ التقارب والتوحيد المنشود فيما بينها، لذا فإنه لمن المناسب وبعد عقدين من الزمان، أن يتم الاحتكام إلى هذه اللائحة للوقوف على مدى ما تحقق من ذلك التقارب والتوحيد المرتجى، من خلال مقارنة أهداف وبرامج وهيكلية هذه المراكز في دول مجلس التعاون الخليجي، بالأهداف والبرامج والهيكلية المقترحة في تلك اللائحة النموذجية[٣٩].

وعليه فسوف تنطلق المقارنة التالية بين الأهداف الموضوعة للمراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون - والمعروضة في الجدول التالي رقم (١٢) - في ضوء الأهداف الواردة في تلك اللائحة باعتبارها تشكل أهدافاً مشتركة نموذجية، في وقت صياغتها بجهد جماعي وإقرارها من المجلس، على أن يتم لاحقا رصد الأهداف الأخرى التي قد تنفرد بها بعض الدول.

جدول رقم (١٢)
أهم الأهداف المعلنة للمراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون

[٣٩] مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية: اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مرجع سابق ذكره.

الرقم	الأهـــداف	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	اليمن
١	الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع المحلي وتحسين ظروفه البيئية من خلال الجهود التنسيقية.		×	×	×		×	×
٢	التعرف على خصائص المجتمع المحلي ودراسة مشكلاته والعمل على إيجاد البرامج لحلها بالتعاون مع الجهات المعنية.		×	×			×	×
٣	نشر الوعي في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية بين أفراد المجتمع المحلي.	×		×		×	×	×
٤	العمل على إشراك المواطنين في دراسة وبحث حاجات ومشكلات مجتمعاتهم المحلية بتمثيلهم في عضوية اللجان الفرعية المشكلة في المراكز.			×				
٥	العمل على تحقيق		×	×			×	

	الاستقرار الاجتماعي للأسرة والمساعدة على حل مشكلاتها.							
٦	الإسهام في إعداد المرأة لأداء دورها الإيجابي والفعال في حياة المجتمع وإتاحة المجال أمامها لتلقي العلم.			×	×	×	×	×
٧	العمل على إشاعة وترسيخ العادات والقيم والتقاليد الإيجابية لتوجيه حركة التغير الاجتماعي الوجهة الصحيحة في إطار القيم الإسلامية.	×		×		×		×
٨	تشجيع الجهود التطوعية وتنظيم جهود الأهالي والقيادات المحلية لخدمة منطقة عمل المركز.	×	×	×	×	×	×	×

٩	العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية لسكان المنطقة وفق خطة مبرمجة قائمة على الاحتياجات المستقاة من الزيارات الميدانية لأسر المنطقة.		×	×	×			×
١٠	الاهتمام بالأمومة والطفولة وإحاطتها بالرعاية الصحية والاجتماعية والإرشادية.	×		×	×		×	×
١١	تقديم المساعدة الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والإسهام في برامج وجهود دعم مركزها المادي.	×	×	×	×	×	×	×
١٢	الإسهام في القضاء على الأمية وتوفير فرص التعليم الوظيفي للكبار.	×		×				

١٣	الإسهام في توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب بما يساعد على حسن التنشئة والاستفادة من طاقاتهم في تطوير المجتمع بالتنسيق مع الجهات المهنية الأخرى.			×			×	
١٤	المساهمة بتقديم بعض الخدمات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين وكبار السن وغيرهم.			×	×		×	
١٥	إشراك القطاع الخاص في تبني ودعم وتنفيذ بعض المشاريع التنموية.		×				×	
١٦	إحياء التراث وتطوير بعض الصناعات والحرف اليدوية والمهن التقليدية.	×						×

١- الإسهام في تلبية احتياجات المجتمع المحلي، وتحسين ظروفه البيئية من خلال الجهود التنسيقية التي توجه لهذا الغرض.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في خمس دول هي: البحرين، السعودية، عمان، الكويت واليمن)

٢- التعرف على خصائص المجتمع المحلي ودراسة مشكلاته لمعرفة أبعادها، والعمل على إيجاد البرامج التي تساعد على حل ومعالجة تلك المشاكل، بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في أربع دول هي: البحرين، السعودية، الكويت واليمن)

٣- نشر الوعي في مختلف المجالات الاجتماعية والصحية والثقافية والاقتصادية بين أفراد المجتمع المحلي.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في خمس دول هي: الإمارات، السعودية، قطر، الكويت واليمن)

٤- العمل على إشراك المواطنين في دراسة وبحث حاجات ومشكلات مجتمعاتهم المحلية، وذلك عن طريق تمثيلهم تمثيلاً سليماً في عضوية اللجان الفرعية التي يتم تشكيلها في المراكز.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في دولة واحدة هي: السعودية)

٥- العمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأسرة والمساعدة على حل مشكلاتها.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في ثلاث دول هي: البحرين، السعودية والكويت)

٦- الإسهام في إعداد المرأة لأداء دورها الايجابي والفعال في حياة المجتمع، وإتاحة المجال أمامها لتلقي العلم.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في خمس دول هي: السعودية، عمان، قطر، الكويت واليمن).

٧- العمل على إشاعة وترسيخ العادات والقيم والتقاليد الايجابية، بما يتيح توجيه حركة التغير الاجتماعي الوجهة الصحيحة في إطار القيم الإسلامية.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في أربع دول هي: الإمارات، السعودية، قطر واليمن)

٨- تشجيع الجهود التطوعية وتنظيم جهود الأهالي والقيادات المحلية لخدمة المنطقة التي يعمل المركز في نطاقها.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في جميع الدول السبع).

٩- العمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والترويحية لسكان المنطقة، وفق خطة مبرمجة قائمة على

الاحتياجات المستقاة من الزيارات الميدانية لأسر المنطقة المذكورة.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في أربع دول هي: البحرين، السعودية، عمان واليمن)

١٠- الاهتمام بالأمومة والطفولة وإحاطتها بالقدر اللازم من الرعاية الصحية والاجتماعية والإرشادية.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في خمس دول هي: الإمارات، السعودية، عمان، الكويت واليمن).

١١- تقديم المساعدة الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض، والإسهام في البرامج والجهود التي من شأنها دعم مركزها المادي.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في جميع الدول السبع).

١٢- الإسهام في القضاء على الأمية وفي توفير فرص التعليم الوظيفي للكبار.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في دولتين هما: الإمارات والسعودية.)

١٣- الإسهام في توفير وسائل الرعاية المناسبة للشباب، بما يساعد على حسن التنشئة والاستفادة من طاقاتهم في تطوير المجتمع والنهوض به، وذلك بالتنسيق مع الجهات المهنية الأخرى.

(ورد هذا الهدف ضمن أهداف المراكز في دولتين فقط هما:السعودية والكويت).

إلى جانب هذه الأهداف التي تضمنتها اللائحة النموذجية، فإن هناك أهدافا انفردت بها بعض هذه الدول، ربما تكون استجدت بحكم تطور التجربة المحلية، حيث يمكن رصد أهمها فيما يلي:

١- المساهمة في تقديم بعض الخدمات الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة من المعوقين وكبار السن وغيرهم، (ورد ضمن أهداف المراكز في ثلاث دول هي: السعودية، عمان والكويت).

٢- إشراك القطاع الخاص في تبني ودعم وتنفيذ بعض المشاريع التنموية، (ورد ضمن أهداف المراكز في دولتين هما: البحرين والكويت) كما وردت الدعوة لإشراك رجال الأعمال في المراكز واللجان ضمن توصيات الدراسة التقييمية للتجربة السعودية.

٣- إحياء التراث وتطوير بعض الصناعات والحرف اليدوية والمهن التقليدية، (ورد ضمن أهداف المراكز في دولتين هما:الإمارات واليمن).

ويستوجب القول هنا بأن هذه القراءة والمقارنة، إنما تمت بكثير من التصرف من اختصار ودمج، واعتمدت في الغالب على تجاوز حدود الألفاظ إلى اتساع المعاني بقدر الإمكان، وذلك بغية التقريب بين تلك الأهداف واستخلاص المشترك فيما بينها.

ويمكن من قراءة بيانات الجدول السابق، رقم (١٢)، استخلاص مجموعة من المؤشرات التي يتمثل أهمها فيما يلي:

المؤشر الأول - إن إجماع هذه الدول قد تحقق في هدفين من الأهداف المستعرضة آنفا وهما:

- تشجيع الجهود التطوعية وتنظيم جهود الأهالي والقيادات المحلية لخدمة المنطقة.
- تقديم المساعدة الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض والإسهام في البرامج والجهود التي من شأنها دعم مركزها المادي.

على الصعيد النظري، يعكس هذان الهدفان بالفعل أهم المهام المناط بالمراكز القيام بها، فإذا كان الهدف الثاني يشكل الاستفادة من انتشار المراكز لتيسير ومواصلة تقديم المساعدات الاجتماعية للأسر المحتاجة، وهو الهدف الذي يدخل في صلب التوجهات الرعائية التي اتسمت بها جهود ومهام وزارات الشؤون/التنمية الاجتماعية منذ تأسيسها، فإن الهدف الأول يشكل أولى خطوات الأخذ بالتنمية الاجتماعية القائمة على إشراك ومشاركة الأهالي وتنشيط جهودهم التطوعية، مما يعني في المحصلة أن هذه المراكز لا زالت تقوم

بدورين قد يبدوان متعارضين من حيث المنطلقات، إلا أن الفاحص المعايش للواقع يمكن أن يتلمس مبررات قوية لمثل هذا التلازم بينهما، خاصة في حال تطعيم برنامج المساعدات الاجتماعية ببرامج يتم بموجبها تحويل بعض الأسر المتلقية للمساعدات، سواءً بتأهيلها لتتحول إلى مشروع الأسر المنتجة، أو بتطوير وتأهيل قدرات بعض أفرادها للانخراط ضمن القوى العاملة.

على الصعيد الميداني، يمكن بوضوح تلمس العديد من المؤشرات على محاولة تطوير مشروع الأسر المنتجة، حيث يلاحظ ذلك بوتائر مختلفة وبمنطلقات متباينة بين دول المجلس، في حين يظل الهدف المتعلق بتشجيع الجهود التطوعية وتنظيم جهود الأهالي والقيادات المحلية لخدمة المجتمع غير متحقق بصورة ملموسة، إذ يفتقد الرؤية الواضحة والمحددة والآليات اللازمة لتنفيذه، بل وتتراجع حتى بعض المشروعات المبكرة في هذا المجال كمشروع الرائدات المحليات في البحرين، والذي يمكن اعتباره نواة واعدة في بداية انطلاقته في الثمانينات من القرن الماضي، ولكنه يواجه حالياً صعوبات عديدة.

المؤشر الثاني - بمقابل الإجماع على هدف تشجيع الجهود التطوعية، فإن القطاع الخاص الذي يتوجب أن يشكل الطرف الثالث من أطراف العمل الاجتماعي الفاعلة كشركاء في ميدان التنمية المنشودة، لم يرد له ذكر في أهداف المراكز إلا من قبل دولتين هما البحرين والكويت، بينما غاب ذكره من قبل بقية الدول، فيما تشير نتائج تقييم تجارب بعض هذه الدول، في السعودية واليمن بوجه أخص، إلى الحاجة الملحة لمثل هذا الطرف

للمعاونة في تذليل أهم الصعوبات التي تواجهها، ليس فقط في الجانب التمويلي رغم أهميته، وإنما كذلك في مجالات الاستفادة من خبرات القطاع الخاص وأساليبه في إدارة العمل والتخطيط والتسويق.

المؤشر الثالث- على الرغم من أهمية هذه القراءة للأهداف، باعتبارها تشكل مدخلاً للوقوف على توجهات وغايات هذه المراكز، ومن ثم على أولوية الأنشطة والمشروعات التي تنفذ في نطاقها، فإن كثيراً من هذه الأهداف قد يتم وضعها في مرحلة التأسيس، وتبقى معلنة دونما تجسيد أو تطبيق أو حتى مراجعة لاحقة، كما هو شأن الطبيعة الغالبة على العمل الحكومي، أما لأن بعض هذه الأهداف لم تدرس في الأصل بصورة كافية، ومن ثم لم تتوفر لها الإمكانيات اللازمة، وأما لتعثر المشروع الذي يسعى لتمثلها وتنفيذها، وأحياناً على العكس يتم تبني مشروعات دون أن تعكسها أهداف المركز، بناء على توجه أو حاجة مستجدة، لا يكلف المسؤولون أنفسهم حينها بمراجعة الأهداف المعلنة للمراكز وإعادة صياغتها لتعبر عن واقع توجهاتها الحالية وبرامجها المنفذة.

المؤشر الرابع - يلاحظ على الأهداف المعلنة للمراكز الاجتماعية في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي، إنها تفتقد للدقة في صياغتها، فهي تشكل من جهة خليطاً بين الأهداف وبين الغايات والمبادئ (مثال: تحقيق الدمج الاجتماعي وتكافؤ

الفـرص لـذوي الاحتياجـات الخاصـة)، فتتحـول بـذلك الأهداف إلى نوع من الشعارات أو المنطلقات العامة غير القابلة للقياس والمتابعة كهدف، كما تشكل من جهة أخرى خليطاً بين الأهداف والوسائل والإجراءات (مثال: إعداد البيانـات الإحصـائية، تنظيم زيـارات للجمعيـات الأهليـة)، فيما يفترض أن تعكس أهداف المراكز، وبصورة دقيقة وواضحة، توجهاً فكرياً يوحدها، وتكون في الوقت نفسه قابلـة للتنفيـذ فـي حـدود الإمكانيـات المتاحـة وفـي نطـاق الظروف المحيطـة، وقابلـة لقياس مدى هذا التحقق نسبة لما هو مخطط له.

وعليـه، وبنـاء علـى المراجعـة النقديـة للأهـداف الموضـوعة للمراكـز الاجتماعية في دول المجلس، يمكن استخلاص ما يلي:

١- إن كثيراً من هذه الأهداف يتداخل مع المبادئ أكثر مما تحدد الهدف المطلوب تحقيقه، والمقصود هنا ليس مصادرة الطموح والتطلع لطرح مثل هذه المبادئ العامة، وإنما هو ضرورة صياغة ذلك الطموح والتطلع في منطوق هدف قابل للتطبيق في حدود إمكانات الواقع من جهة، كما يكون قابلاً لقياس مدى المتحقق منه في فترات زمنية معينة.

٢- كما إن بعض هذه الأهداف يتداخل مع وسائل وآليات تنفيذها بصورة كبيرة، مما يجعل من الصعوبة التمييز ما بين الهدف ووسيلة تحقيقه.

٣- إن التخطيط السليم يتطلب في حالات معينة وضع أهداف يفترض تحقيقها خلال مدة طويلة وهي الأهداف العامة بعيدة المدى، وأهداف تشغيلية قريبة المدى، وهو ما تفتقده غالبية الأهداف الموضوعة للمراكز الاجتماعية، وهو ما أكدت عليه كذلك إستراتيجية العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون[٤٠].

٤- على عكس ما درجت عليه السياسة الاجتماعية التقليدية من وضع أهداف ذات صياغات عمومية، لا يمكن لها أن تقيس جوانب الانجاز أوالإخفاق قياساً كمياً، انطلاقاً من الزعم بأن المجال الاجتماعي يظل عصياً على هكذا قياس، فإن السياسة الاجتماعية البديلة صارت تتطلب مثل هذا النوع من الأهداف المرحلية التي ينطلق المخططون في صياغتها من توقعات وإسقاطات تعتمد التحليل العلمي الإحصائي لمكونات الواقع من حيث عدد الحالات المستهدف التعامل معها لتغيير وضعها من حال إلى حال، في مقابل حجم الإمكانات المتوفرة لتحقيق ذلك، خلال فترة زمنية محسوبة وفق متطلبات التأثير والتغيير المتوقع، ولعل الأهداف التنموية للألفية الواجب تحققيها بحلول عام ٢٠١٥، والتي تولدت عن مؤتمر القمة الإنمائي، تشكل نموذجاً على إمكانية صياغة أهداف بديلة للمراكز الاجتماعية تعتمد على الإحصاءات والأطر الزمنية، وهي صياغة لابد وأن تستند في الأساس إلى القرار السياسي القادر على توفير مثل تلك الإمكانيات من جهة، وعلى حشد وتنسيق جهود الحكومية

[٤٠] قطاع شؤون الإنسان والبيئة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية: إستراتيجية العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مرجع سابق.

ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوظيفها في نطاق المراكز الاجتماعية من جهة أخرى[٤١].

٥- إن من شأن هذا النوع من الأهداف أن يسهم في إنجاح عملية التقييم والمتابعة، ويكشف أولا بأول عن مواقع الخلل أو القصور، حيث من المهم الاعتراف بهذا الخلل أو القصور، لمعاودة التخطيط وفق أوضاع مستجدة قد تتطلب تغييراً كلياً أو جزئياً في المشروعات المنفذة في المراكز[٤٢].

٦- من حيث المبدأ، فإنه من الأهمية بمكان أن يصار إلى مراجعة شاملة وجذرية للأهداف الموضوعة للمراكز الاجتماعية بصورة دورية، وذلك للوقوف على مدى ملائمتها لمستجدات الواقع الاجتماعي وانعكاساته على احتياجات وتوجهات الفئات المستهدفة، ونتائج تقييم سير العمل في المشروعات القائمة، على أن تتم هذه المراجعة كل عقد من الزمان على أكثر تقدير، إن لم يكن أقل من ذلك نظراً لتسارع حركة التغير الاجتماعي في ظل العولمة[٤٣].

ثالثاً - من حيث مجالات البرامج والمشروعات:

---

[٤١] د.أحمد عبد الله الزايد وخلف أحمد خلف: تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، البحرين، نوفمبر ٢٠٠٦، ص ٢٧٩ـ٢٨٠.

[٤٢] المصدر السابق، ص٢٨٠

[٤٣] خلف أحمد خلف:تساؤلات حول الهيكلية المؤسسية والآليات المطلوبة للإدارة والإشراف على المراكز الاجتماعية، في (المراكز الاجتماعية بين الواقع ومتطلبات التطوير)، مصدر سابق ذكره، ص٧٤

من الناحية النظرية يستوجب أن تشكل البرامج والمشروعات المنفذة أو التي يجري التخطيط لتنفيذها في المراكز، وسائل وأساليب ومساع لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة والمعلنة بصورة رسمية لتلك المراكز، وبحيث يمكن للباحث أو المهتم ناهيك عن المسؤول، أن يستعرض هذه البرامج والمشروعات والأنشطة على خلفية المنطلقات ـ أن وجدت ـ والأهداف بصورة أساسية، باعتبارها المرجعية الموجهة والمبررة لتوضح غايات ومرامي كل برنامج أو مشروع يجري تنفيذه في نطاق المراكز، لذلك فإن اعتماد أي برنامج أو مشروع مستجد يتوجب أما إدراجه تحت مظلة هدف قائم، أو إضافة هدف جديد خاص به إلى جملة الأهداف المعلنة رسمياً، ومثل هذا التوجه ليس من الشكليات التي لا تستحق الالتفات كما يتداعي لذهن غير المختص، وإنما هو من أساسيات التخطيط العلمي، خاصة إذا ما اعتمد منهج التقييم اللاحق وفق الأهداف.

وفي مراجعة سريعة لخارطة البرامج والمشروعات والأنشطة المنفذة في نطاق المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، وحسبما توضحها بيانات الجدول التالي، رقم (١٣)، فإنه يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

١- يتبين بصورة واضحة اتساع خارطة البرامج والمشروعات والأنشطة التي تقدمها هذه المراكز الاجتماعية، والتنوع النسبي للفئات المستهدفة منها، وإن كانت تمثل، وبدرجة أساسية، شرائح مختلفة من النساء في غالبية هذه الدول، مما يعكس إمكانيات كبيرة وقدرات كامنة يمكن استثمارها في حال إعادة التخطيط

لتوظيفها في عملية التنمية المستدامة من جهة، ولتوسيع نطاق الفئات المستهدفة لتشمل فئات من الرجال والشباب والأطفال من جهة ثانية، وهو ما يستوجب أن يكون ذلك غاية كل هذه الجهود التقييمية للمرحلة السابقة من التجارب الخليجية في مجال المراكز الاجتماعية.

٢- وفي المقابل، يكاد يكون المفهوم الرعائي هو الغالب على برامج ومشروعات المراكز الاجتماعية، رغم كل المنطلقات والأهداف التنموية المعلنة، كما تتسم معظم هذه البرامج والمشروعات بذات الصيغة التقليدية في التخطيط، كما في التنفيذ والمتابعة، فباستثناء حالات قليلة، لم يتم إشراك فئات المنتفعين أو المستهدفين منها في أي مرحلة، بل ظلت بعض هذه البرامج والمشروعات لسنوات طويلة دونما أي مراجعة أو تطوير، أو محاولة لقياس فاعليتها وجدواها مع تغير الظروف وتجدد الاحتياجات، فضلاً عما أدت إليه برامج استهدفت في الأصل النهوض بالمستوى المعيشي للمحتاجين إلى شيوع روح الإتكالية والاعتماد على الغير، سواءً كان هذا الغير مؤسسة أو شخصية محسنة.

جدول رقم (١٣)
أهم المشروعات والبرامج التي تقدمها المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون[٤٤]

الرقم	المشروع أو البرنامج	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	اليمن
١	التوعية والإرشاد الاجتماعي والصحي	×	×	×	×	×	×	×
٢	تقديم المساعدات للأسر المحتاجة	×	×	×	×	×	×	×
٣	التدريب على الصناعات التقليدية والبيئية المدرة للدخل، كفنون التفصيل والخياطة وغيرها	×	×	×	×	×	×	×
٤	إقامة الأسواق الخيرية والمعارض التعريفية لتسويق منتوجات الأسر المنتجة	×	×	×	×	×	×	×

[٤٤] تم إعداد هذا الجدول، في محاولة لحصر أهم المشروعات والبرامج المقدمة في نطاق المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون، من خلال دمج بعض الأنشطة والبرامج حسب طبيعتها وتقارب مجالاتها رغم تباين مسمياتها بين الدول، وذلك بقصد قياس المشترك والمختلف فيما بينها في حدود المتاح من البيانات المستخلصة من إفادات الجهات المختصة، والتي تأتي أحيانا بصورة إجمالية وغير مفصلة كما هي إفادة السعودية، حين تجمل كل ما يقدم على نحو: برنامج الأمومة أو الطفولة أو الشباب أو البرنامج الثقافي أو الاجتماعي، وهو ما تنحو إليه أيضاً دول غيرها، مما يصعب معه نتيجة لذلك القطع بعدم توفر هذا المشروع أو ذاك البرنامج، وبالتالي يصعب كذلك الجزم بصحة هذه المقارنة بين برامج وأنشطة المراكز الاجتماعية في مجموع هذه الدول، لذا لزم التنويه.

٥	الأسر المنتجة	×	×	×	×	×	×	×
٦	رصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وإجراء البحوث والمسوح	×	×	×	×	–	×	×
٧	تنظيم الأندية الصيفية للطلبة	–	×	×	×	×	×	–
٨	رياض الأطفال	×	×	×	×	–	–	–
٩	محو الأمية	×	–	×	–	–	–	–
١٠	مكاتب الإرشاد الأسري	–	×	–	–	–	×	–
١١	توعية زراعية	–	–	×	×	–	–	×
١٢	تنظيم الأعراس الجماعية	×	–	–	–	–	–	–
١٣	استقبال المطلقين وأبنائهم	–	×	–	–	–	–	–
١٤	الرائدات المحليات	–	×	–	–	–	–	–
١٥	الرعاية النهارية للمعوقين والمسنين	–	–	×	–	–	–	–

٣- يأتي مشروع التوعية والإرشاد الاجتماعي والصحي، في صدارة مشروعات وأنشطة المراكز الاجتماعية لما يمثله هذا المشروع من أولوية في السياسات الاجتماعية لمجموعة الدول الخليجية، ومن ملائمة المراكز لمثل هذا المشروع كذلك، حيث

تتنوع في نطاقه الندوات والمحاضرات واللقاءات التثقيفية التي تساهم بها جهات عديدة ومختلفة، رسمية كانت أم أهلية أو خاصة، وفقاً لتنوع احتياجات كل مجتمع وخصوصية ظروفه المحلية، وحسب خطط إدارة المراكز وكفاءتها واتساع علاقاتها، وتتضمن موضوعات تلك الأنشطة والفعاليات القضايا الاجتماعية والصحية والدينية، كالإرشاد الأسري والتنشئة الاجتماعية السليمة والعناية بالأطفال ودعم الترابط الأسري والتكافل الاجتماعي وتوعية المرأة بدورها والحث على مشاركتها والنهوض بواقعها وتعزيز مساهماتها الاجتماعية، فضلاً عن الاحتفال بالمناسبات الوطنية والعالمية والتعريف بها وبمضامينها، بهدف تعزيز الانتماء الوطني والتفاعل مع الأحداث والمستجدات في المحيط العربي والدولي، كما تتخذ هذه الفعاليات صيغاً ومستويات متفاوتة ومختلفة باختلاف الفئات التي تستهدفها، والتي تكون في الغالب من الفئات التي تستفيد من خدمات المراكز، كالمتدربات أو الأسر المنتجة أو الأسر المتلقية للمساعدات الاجتماعية، ولكنها في بعض الأحيان لا تقتصر عليها بل تتعداها إلى فئات وشرائح مختلفة من أهالي المجتمعات المحلية، وإن كان غالبيتها العظمى تظل من النساء.

٤- وكما هو الحال بالنسبة للمشروع السابق، كذلك الحال بالنسبة لمشروع التدريب على الصناعات التقليدية والبيئية المدرة للدخل، خاصة للأسر محدودة الدخل، من حيث أولويته بين مشاريع المراكز في كافة الدول، موضوع الدراسة، ومن حيث اتساع مجالاته بصورة كبيرة، وتنوع فعالياته ونوعيات البرامج والدورات والورش المنفذة في نطاقه، إذ تتداخل غايات هذه

المشروع ما بين المحافظة على الصناعات التقليدية من جهة بتطويرها وتعريف الأجيال الجديدة بها، وما بين تأهيل المنخرطين في دوراتها وورشها وإكسابهم مهارات ومهن قادرة على تحسين مستواهم المعيشي، في سياق السياسات والجهود المبذولة لمكافحة الفقر وتعزيز المشاركة في التنمية الاجتماعية، فضلاً عن السعي الحثيث لتطوير هذه الصناعات وتكييفها لتلبي جانب من احتياجات الحاضر.

٥- ويتكامل مع المشروع السابق، مشروع إقامة الأسواق الخيرية والمعارض التعريفية لتسويق منتجات الأسر المنتجة، حيث يشكل ضرورة مزدوجة لما يمثله من تلبية لمتطلبات تسويق وترويج تلك المنتوجات على النحو الذي يكفل الحصول على مردودات تساعد الأسر المنتجة على تحسين مستواها المعيشي ومواصلة اشتراكها في مشروعاتها الإنتاجية من جهة، ومن جهة أخرى يساهم هذا التسويق بالتعريف بهذه المنتوجات، خاصة التقليدية منها، ولقد تنوعت وتعددت أساليب التسويق ما بين إقامة معارض دائمة في بعض المطارات أو الأسواق أو المجمعات التجارية الحديثة، وما بين تخصيص مقار خاصة بها، كما هو الحال في البحرين وقطر وعمان واليمن، وما بين تخصيص أجنحة ضمن المعارض العامة الموسمية، وهو الأسلوب الشائع والمشترك بين جميع الدول الخليجية.

٦- أما تقديم المساعدات الاجتماعية للأسر المحتاجة، فهو مشروع يقوم على مبدأ الوصول إلى المحتاجين في أماكن إقامتهم والتيسير عليهم من جهة، والعمل على توثيق علاقتهم بالمراكز

والاستفادة من أنشطتها ومشروعاتها الأخرى من جهة أخرى، وخاصة في مجالات التوعية والتثقيف، وفي مجال السعي لتطوير قدرات بعض هذه الأسر للانتقال بها من حال التلقي والاعتماد على الغير إلى حال التمكن والإنتاجية، ويتداخل هذا المشروع مع مشروع إجراء البحوث لتقرير مدى استحقاق الأسرة المبحوثة للمساعدة من جهة، وإجراء دراسة الحالة اللاحقة والدورية للوقوف على ما تتعرض له هذه الأسر من مستجدات، لذلك جاء استثمار هذه المراكز وربط العديد من فعاليتها وأنشطتها بفئات الأسر المحتاجة.

٧- يعتبر مشروع الأسر المنتجة من المشروعات الحيوية، والذي يحتل أولوية متقدمة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، باعتباره يشكل صيغة فعالة من صيغ تمكين الأسر ذات الدخل المنخفض أو تلك التي تتلقى مساعدات الرعاية والضمان الاجتماعي، عبر قيامها بمشاريع أسرية صغيرة منتجة ومتنوعة وقادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال توفير كافة سبل ومتطلبات النجاح لها في جميع المجالات الضرورية : التدريب والتأهيل، مصادر التمويل، طرق التسويق، التدريب، رسم الأهداف. . إلخ وذلك بالتعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية والأهلية والتجارية الخاصة، كما تم تدعيم وتطوير هذا البرنامج من خلال مشروعات مستجدة كمشروع المايكروستارت (المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)[٤٥].

[٤٥] للمزيد أنظر: وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الإمارات والمكتب التنفيذي: تجارب الأسر المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي، مرجع سابق.

وعلى الرغم من الإجماع على تسميته بين دول مجلس التعاون، فضلاً عن وحدة منطلقاته والتشابه في بعض جزئياته خاصة في تركيزه على الحفاظ على الصناعات التقليدية، فإن مشروع الأسر المنتجة يتأثر إلى حد بعيد بظروف محيطه، وبطبيعة احتياجات الأسر المستهدفة ومستوى المعيشة العام في المجتمع، حيث تتفاوت تبعاً لذلك الصناعات اليدوية والبيئية، كما يتفاوت مستوى الدعم واختلاف الجهات المسؤولة والمشرفة عليه، ففي حين يشكل العمود الفقري والأساسي للمراكز الاجتماعية في اليمن، فإن هذا المشروع، وعلى الطرف المقابل، تتوزع الجهات المسؤولة عنه في السعودية مابين رسمية كوزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتقني، والصندوق الخيري الوطني، ومؤسسات من القطاع الخاص كبرنامج عبداللطيف جميل لخدمة المجتمع[٤٦]. أما في بقية الدول الخليجية فإن مشروع الأسر المنتجة ليس هو المشروع الأوحد كما هو في اليمن، ولا كما هو الحال في السعودية، يتم تنفيذه من قبل أكثر من جهة، فهو في هذه الدول يرتبط أساساً بالمراكز ويعتبر بالتالي أحد مشروعاتها الرئيسية التي تحظى بالدعم وبالمتابعة، وإن كان في بعضها قد تم تخصيص مقر خاص به كما هو الحال في البحرين، فضلاً عن تنويع في طرق تسويق وترويج مصنوعاته وتطويرها من خلال مراكز عرضها وتسويقها وتخصيص جوائز سنوية للمتميزين في مجالها، أو في إنشاء مركز للابتكار والتصميمات[٤٧].

[٤٦] تجربة المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص٨٥-١٠١.
[٤٧] تجربة مملكة البحرين، المرجع السابق، ٤٥- ٧٣.

٨- باستثناء قطر، تجمع دول مجلس التعاون على إدراج رصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية والبحوث والمسوح، ضمن مشروعات وبرامج مراكزها الاجتماعية، مما يعكس طموحاً مشتركًا ومشروعاً بأن تسهم هذه المراكز، وبحكم انتشارها في المجتمعات المحلية، في رصد ودراسة ما تتعرض له من ظواهر أو مشكلات اجتماعية، باعتبارها الجهة التي يفترض أن تكون مؤهلة لذلك، ومن ناحية أخرى أن تكون هي الجهة المعنية بالسعي لمعالجتها، أو على أقل تقدير القادرة على الإسهام في رصدها والتعريف بها ومن ثم المشاركة مع الجهات الأخرى في تحقيق هذه المعالجة، إلا أن واقع الحال يقول بأن ذلك وللأسف غير متحقق حتى الآن، إلا في مجالات محدودة، يتمثل أهمها في إجراء دراسات لحالات طالبي المساعدات الاجتماعية وغيرهم من الفئات التي ترعاها وزارة الشؤون/ التنمية الاجتماعية.

٩- يتم تنظيم الأندية الصيفية للطلبة في المراكز الاجتماعية في خمس دول (البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت)، حيث يشكل ذلك تلبية لحاجة الأسر، خاصة محدودة الدخل، لتوفير أنشطة الترويح واستغلال وقت الفراغ لأبنائها الطلبة خلال عطلة الصيف الطويلة، خاصة في حال انعدام مثل هذه الأندية من قبل جهات أخرى، مما يعتبر توسيعاً لاستقطاب فئات أصغر سناً ومن الجنسين، وتنويعاً في أنشطة هذه المراكز التي يغلب عليها استهدافها لفئات النساء، مما قد يؤسس لتطويرها لتكون مراكز لمختلف الفئات والأعمار.

١٠- ابتداءً، لا بد من إبداء تحفظ على المتاح من المعلومات بخصوص توفير دور الحضانة ورياض أطفال في المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث من المعتقد أن هذه الدور والرياض ربما لن يقتصر إلحاقها بالمراكز في أربع دول فقط (الإمارات، البحرين، السعودية وعمان)، وإنما هي قد تكون ملحقة كذلك في مراكز دول أخرى، ولكنها لم تشر لذلك في إفاداتها الرسمية، وما يعزز هذا التحفظ، أن غالبية مشروعات وبرامج هذه المراكز تستهدف النساء، وبالتالي يكون من الصعب تجاهل احتياجاتها لمثل هذه الخدمة!.

١١- وتتوزع المشروعات والبرامج الأخرى بين دول المجلس، حيث تساهم المراكز في برامج محو الأمية بمعاونة وزارة التربية والتعليم في كل من الإمارات والسعودية، بينما تتوفر مكاتب الإرشاد الأسري في مراكز كل من البحرين والكويت، بينما تنفرد المراكز الاجتماعية في كل من السعودية وعمان بتقديم التوعية الزراعية والخدمات المتصلة بها لأهالي القرى والأرياف، وتنظم المراكز في الإمارات الأعراس الجماعية مساهمة في مواجهة ظاهرة المغالاة في حفلات الزواج، وفي البحرين وبتكليف من المجلس الأعلى للمرأة فتحت المراكز لاستقبال المطلقين وأبنائهم كبديل مقبول عن مراكز الشرطة، كما يشكل مشروع الرائدات المحليات أحد آليات العمل الهامة لتوثيق الاتصال والتفاعل بين المراكز وأسر المجتمعات المحلية، باعتبارهن الأقدر على تشخيص احتياجات مجتمعاتهن وتحفيز الأهالي على التجاوب مع البرامج والمشروعات، فيما توفر المراكز في السعودية الرعاية النهارية للمعوقين والمسنين، مما

يوسع من مظلة خدماتها لتشمل فئات أحوج ما تكون لمثل هذه الرعاية الاجتماعية في حال عدم توفرها من قبل جهات أخرى، وهو ما يعزز ما انتهت إليه الدراسة التقييمية في هذا المجال من ضرورة استجابة المراكز لاحتياجات مجتمعاتها المحلية، حتى وإن كانت لا تساير مفهوم التنمية[٤٨].

١٢- وكما تم الإيضاح سابقاً، بأن الجدول رقم (١٣) ما هو إلا محاولة تجميع لأهم، وليس لجميع البرامج والمشروعات التي تنفذها المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، في ظل ما هو متاح من بيانات ومعلومات، حيث يصعب الجزم بالقدرة على الإلمام بجميعها، وإنما يمكن لهذا الاستعراض رسم خارطة عامة غير تفصيلية لها، كفيلة بأن تبرز التداخل الواقع ما بين ما ينتسب من هذه البرامج والمشروعات للرعاية الاجتماعية التقليدية وما ينتسب منها للتنمية الاجتماعية التي تتعالى الأصوات وتتكافل الجهود من أجل تحقيقها في إطار المراكز الاجتماعية، وهو تداخل قد لا ندعو إلى تفكيكه بالمواقف القاطعة والمسبقة، حيث يمكن وكما لاحظنا أن نبقي على تقديم كل أوجه الرعاية والمساندة للفئات غير القادرة أو المؤهلة، مقابل تحفيز سواها من الأفراد والفئات الأخرى على تنمية قدراتها للانتقال من موقعها الحالي كمتلق سلبي للمساعدة معتمد على الغير، إلى منتج ايجابي معتمد على الذات، وهذا بوجه عام ما يستوجب أن تستوعبه السياسات الاجتماعية، وأن ينعكس على خطط وبرامج وأولويات المراكز الاجتماعية على وجه الخصوص.

---

[٤٨] مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية بالرياض: دراسة تطوير مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، مرجع سابق، ص٢٦٢.

رابعاً - من حيث شرط الشراكة مع الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص:

إن أي دارس لا بد وأن يقر بأن دول مجلس التعاون الخليجي، و في اليمن إلى حد ما، استطاعت أن تحقق على امتداد العقود الأربعة الأخيرة منجزات اجتماعية ملموسة، من خلال البرامج والمشروعات المقدمة للأسرة وللفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، فضلاً عن تأسيس مراكز اجتماعية ونشرها في المدن كما في القرى، تمكنت بها أن تنقل غالبية مجتمعاتها نقلة نوعية حضارية من الأوضاع التقليدية التي كانت تحياها في بداية التجربة إلى مصاف الدول العصرية، دون تكلفة اجتماعية تضيق بها غالبية رعاياها.

ولقد تم كل ذلك بهيمنة شبه مطلقة لمؤسسات الدولة الرسمية على البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، من منطلق المفهوم السائد للدولة الأبوية الراعية، وهو ما أصبح اليوم موضع مراجعة، بسبب الخلل الذي أحدثته هذه السياسة، حيث أدت المساعدات والمعونات الاجتماعية إلى تقليص الشعور بالحاجة إلى المساهمة والمشاركة في النشاط الاقتصادي المنتج، والاكتفاء بدور المتلقي السلبي، وهو ما لم يعد ممكناً لمواجهة التحديات الراهنة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل العولمة وتأثيراتها، فأصبح من الضرورة تحول الدولة من دورها التقليدي الرعائي السابق إلى دورها الجديد، الذي يتطلب أول ما يتطلب تغيير نمط التنمية الذي كان

سائداً، من التنمية بالثروة إلى التنمية بالبشر، وبمعنى أكثر تحديداً التنمية بالمشاركة[٤٩].

ولقد لخص د.علي الطراح الدور الاقتصادي الرئيسي الجديد للدولة الخليجية بأنه ليس بالمشاركة في الأنشطة التنموية، ولكن بالقدرة على توجيه هذه الأنشطة، وزيادة فعاليتها في تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية، أو على حد تعبير البنك الدولي " التوجيه لا المشاركة في التجديف"[٥٠]، ولا يعني ذلك الدعوة لتخلي الدولة أو تراجعها عن مواصلة دعمها للمشروعات والبرامج الاجتماعية، وإنما بالتوجه نحو إفساح المجال واسعاً للشراكة والمشاركة مع الجمعيات الأهلية بعد تعزيزها وتدعيمها، ومع القطاع الخاص، باعتبار هذين الطرفين شريكين أساسيين مع الدولة في جميع الجهود المبذولة منها لتحقيق التنمية المستدامة.

وإذا كان هذا التوجه بات مطلوباً على صعيد العمل الاجتماعي بصورة عامة، فإنه يصبح أكثر ضرورة لتطوير تجربة المراكز الاجتماعية بصورة خاصة، لكونها تستمد مقومات استمراريتها ونجاحها من تحقق مثل هذه الشراكة المنشودة، وهو ما يتطلب تفعيل مثل هذه الشراكة -إن كانت قائمة- من خلال تطوير صيغها الحالية، وتأسيسها بصورة عاجلة إن كانت هي غائبة عن المشهد الاجتماعي في بعض الدول، وذلك وفقاً لرصد وتشخيص واقعها في دول مجلس التعاون الخليجي، على النحو التالي.

---

[٤٩] د.على الطراح ود.أحمد حمودة: تقييم مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون ، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية و العمالية(٤١)، البحرين، ٢٠٠٤، ص١٠٩،

[٥٠] المرجع السابق، ص١٠٩

أ- الشراكة مع الجمعيات الأهلية:

- بقدر ما تشكل شراكة مؤسسات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية شرطاً من شروط تحققها وضمانة استمرارها على الصعيد النظري، فإن هذه الشراكة بحاجة وبالدرجة الأولى إلى تعزيز التوجهات التنموية لدى هذه المؤسسات ذاتها، والتي لا زالت في غالبيتها الساحقة تتعامل مع قضايا المجتمع وتسعى لتلبية احتياجات فئاته المختلفة من خلال فهمها السائد والقائم على تقديم المساعدات ومد يد العون من منطلق الرعاية الاجتماعية، وهو ما يختلف جذرياً عن منطلق التنمية بالمشاركة، كتوجه بديل ومطلوب يستهدف تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد مسايرة لروح العصر، والسعي لإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من المطالب والحاجات[٥١]، وبالتالي فهو توجه تنموي يختلف في غاياته كما في وسائله وأساليبه، ويتطلب رؤية وثقافة مغايرة لما أستقر وساد لزمن غير قصير على صيغ وأساليب العمل الاجتماعي الأهلي، دون أن يعني ذلك إحداث قطيعة وانقلاب فجائي على بعض البرامج والأنشطة القائمة، والتي قد تنتسب للمفهوم الرعائي التقليدي، ولكن يمكن تطويرها، لتشكل على سبيل المثال مرحلة انتقالية لتأهيل المحتاج وتحويله إلى فرد منتج يعتمد على ذاته، مما يدخل هذا النوع من الرعاية في شبكة العمليات الممهدة للتنمية.

---

[٥١] د أحمد مصطفى خاطر: تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، مرجع سابق، ص١٤.

- ولعل التعريف الذي تقدمه الدكتورة أماني قنديل للشراكة باعتبارها (اقتراب تنموي، يتضمن علاقة تكامل بين قدرات وإمكانات طرفين أو أكثر، تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف، لتعظيم المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات، وبقدر عال من الشفافية)[٥٢]، ما يساعد على استيعاب شروط ومتطلبات مثل هذه الشراكة التي تنطلق من التنمية أساساً، من علاقة تكاملية متكافئة، تشكل المشاركة فيها خطوة أولية تطوعية ومحفزة من جهة كما يمكن اعتبارها من جهة أخرى الغاية التي تستهدفها هذه الشراكة[٥٣].

- إن الشراكة الأهلية وإن كانت قد تحققت في السعودية بفعل تطبيق اللوائح التي تتطلب مساهمة من الأهالي في حدود ٥٠% على الأقل من تكلفة أي مشروع تنموي، وكذلك الحال في بعض مشروعات التنمية بسلطنة عمان، فضلاً عن الدور الهام الذي تلعبه الجمعيات الأهلية كمساند وحاضن لتجربة المراكز في اليمن، إلا أن هذه الشراكة تتطلب وقفة تحليلية تتمثل في الآتي:

١- فهي شراكة في الغالب المتحقق منها، لكونها من قبل الأهالي كفئات مستفيدة مباشرة، ولم تكن من قبل جمعيات أهلية فاعلة وناشطة في المجال التطوعي، والإقرار بهذه الحقيقة لا يقلل من

---

[٥٢] د. أماني قنديل: الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية(٤٦)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين ٢٠٠٨، ص٢٣.

[٥٣] المرجع السابق، ص٢٦.

قيمة التجربة والمكاسب التي يمكن احتسابها، ولكنه يسهم في فهم طبيعتها، ويساعد على التعامل معها والحث على تطويرها لتكون ضمن أطر مؤسسية مستقبلاً، مما يساعد على ضمان استمراريتها وعلى إمكانية تحقيقها لنقلة نوعية في طبيعة هذه الشراكة.

٢- إن هذه الشراكة لم تجد لها قنوات التجسيد والفاعلية في مرحلة اتخاذ القرارات وإقرار المشروعات، وهو ما يتطلب التركيز عليه وتفعيله في المرحلة المقبلة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تضمنت اللائحة الداخلية للمراكز في البحرين التأكيد على الشراكة والأهداف المهمة التي نصت عليها، إلا أنها لم تجد لها طريقاً للتطبيق على أرض الواقع، ومع استثناء الأنشطة الموسمية التي يتحقق من خلالها بعض التعاون والتنسيق، فإن ما تفتقده العلاقة بين الطرفين هو الآلية والقنوات المستمرة عبر اللجان المشتركة الفعالة أو عبر إعادة تشكيل وتفعيل مجالس إدارات المراكز لتضم ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في المجتمعات المحلية التي تخدمها هذه المراكز، وهذا ما يتطلبه تطوير كافة تجارب دول المجلس الأخرى، وهو ما تشير إليه توصيات الدراسات التقييمية الثلاث، وبصيغ مختلفة ولكن بمضامين واحدة، في كل من السعودية والبحرين واليمن.

٣- إن التجربة المتميزة التي عايشتها اليمن من خلال إسناد إدارة بعض المراكز بصورة كاملة إلى جمعيات غير حكومية، وبقدر ما تبشر بتوجه جدير بكل الدعم والمؤازرة لإنجاحه مستقبلاً، بقدر ما تثير مؤشرات تقييم هذه التجربة في الدراسة اليمنية إلى

صعوبات وعثرات تحتاج إلى تضافر جهود الطرفين، البرنامج الوطني المشرف على مشروع الأسر المنتجة وتلك الجمعيات، من أجل ضمان عدم فشل مثل هذه التجربة الوليدة.[٥٤]

- وحتى تستطيع مؤسسات المجتمع المدني القيام بأدوارها الجديدة بوصفها الشريك الثالث في علاقة الشراكة ثلاثية الأطراف مع كل من الدولة والقطاع الخاص، فإن عليها أن تكون مؤهلة للوفاء بمتطلبات هذه الشراكة، ولعل أهمها يتمثل في أن تستكمل إعادة تأهيلها لهذه الشراكة بدءاً من مراجعة منطلقاتها العامة وبلورة مفاهيمها للتنمية وصياغة أهدافها وتحديد وسائلها، وانتهاءً بتدريب كوادرها على القيام بمهام وأدوار تنموية مستجدة، وهو ما تتشابك مسؤوليته بين الجمعيات والوزارات ذات الصلة كوزارة الشؤون/التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والجامعات ومراكز التدريب التابعة لها، فضلاً عن تفعيل الاستفادة من المعونات الفنية للهيئات الدولية المعنية.

ب- الشراكة مع القطاع الخاص:

- يكاد يقتصر دعم القطاع الخاص، إن كان مؤسسات أو أفراداً، على مجرد كونه صندوقاً خيرياً يقدم المعونات إلى المشروعات التي تتصف بالصفة الخيرية أو الرعائية للمعاقين والمعوزين والعجزة وكبار السن وغيرهم من الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، والتي تندرج تحت المفهوم التقليدي للإحسان، أكثر من اتصالها بمفهوم

[٥٤] المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص١٥٦.

الشراكة في التنمية، وهو تقصير بقدر ما تتحمله الجهات المعنية الرسمية، من حيث افتقار سياساتها الاجتماعية المعلنة لتحديد الدور المطلوب من هذا القطاع بصورة عامة، تاركة الأمر لمبادراته الفردية، وكذلك من حيث عدم تحفيزها لرجالات وقيادات هذا القطاع للتعرف عن كثب على طبيعة وأهداف المشروعات التنموية، والتي تتصف طبيعتها وأهدافها ببعض التعقيد والتركيب مقارنة بوضوح طبيعة ومباشرة أهداف المشروعات الرعائية، القائمة على نزعة التعاطف والإحسان، فإن الجهات المعنية الأهلية كذلك تتحمل جزءاً من هذا التقصير، وذلك نتيجة قصور في فهم الدور المطلوب من هذا القطاع في العملية التنموية، والذي يتوجب أن يتجاوز الدور التقليدي الشائع من اعتباره مجرد ممول، ليكون عنصراً مشاركا في عملية متكاملة التأثر والتأثير في مختلف فئات المجتمع.

- في هذا السياق لابد من الإشارة إلى مبادرة بعض البنوك الوطنية والشركات العائلية لتحمل تكاليف إنشاء مراكز لرعاية بعض ذوي الاحتياجات الخاصة كما في البحرين مثلا[٥٥]، من خلال المراجعة النقدية السابقة لأهداف المراكز، اتضح بأن دولتين فقط

[٥٥] ربما تشكل تجربة البحرين من خلال مشروع وزارة التنمية الاجتماعية المسمى (بورصة المشروعات الاجتماعية) ما يعتبر تطويراً لعقلية التمويل التقليدية من حيث تحديد مجموعة من المشروعات وعرضها على مؤسسات القطاع الخاص وشخصياته، لكي يتكفل الراغب منها بتمويل إحداها، وهو ما حقق نتائج طيبة، يستحق هذا المشروع التنويه به، إلا أن المشروع يظل كما أسلفنا تطويراً لمفهوم الممول وليس المشارك المنشود، وهو الدور الذي يفترض أن يكون القطاع الخاص مساهماً في تحديد المشروع وفي عملية التخطيط له ومن ثم المشاركة في إدارته ليس فقط بأمواله وإنما كذلك بتوظيف منظوره واستثمار خبراته في التشغيل والتسويق والمتابعة، بمعنى إخراج المشروع من مظلة العمل الحكومي وقواعده وروتينية إجراءاته، إلى دينامية العمل الخاص وحرصه الدائم - على كسب رضا وقبول عملائه والتنافس على إقبالهم على خدماته، على عكس العاملين في القطاع الحكومي والمتعاملين مع عملائهم من منطلق المعطي والمعطى له.

هما البحرين والكويت قد أدرجتا نصاً ضمن هذه الأهداف، يؤكد على إشراك القطاع الخاص في البرامج والأنشطة المنفذة في نطاق تلك المراكز، وهي مبادرة على قلتها إلا أنها تشكل دعماً يتعدى الأساليب التقليدية التي تتبعها عادة مساهمات هذا القطاع، من تقديم معوناتها المالية أو العينية بصورة موسمية أو استجابة لمساعي جهات أهلية أو حكومية بهذا الشأن، في حين يمكن النظر إلى هذه المبادرات باعتبارها تطوراً ومؤشراً على الاستعداد المبدئي لدى القطاع الخاص لأن تأخذ مساهماته منحى جديداً، يتمثل في إقامة المباني والتجهيزات الإنشائية لمؤسسات الرعاية، بشرط أن تتوفر لهذا القطاع القناعة والوعي اللازمين بمردودات مثل هذا التوجه الجديد، وخاصة في المجالات التنموية التي تتطلب مزيداً من الترويج والإيضاحات حول مردوداتها على الفئات المستهدفة منها، والتي تختلف في تعقيدها عن المجالات الرعائية التقليدية المألوفة، كرعاية فئات المعوقين والمسنين والعجزة وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي فئات بحكم طبيعة معاناتها تستثير العطف والشفقة، بعكس المجالات التنموية التي تظل بحاجة إلى توضيحات تعتمد الفكر والعقلانية والتخطيط بعيد المدى.

- لذلك، في عصرنا الراهن، عصر العولمة التي تمنح للقطاع الخاص المساحة الأكبر في إدارة وتنشيط الاقتصاد، يتوجب أن يوجه هذا القطاع جزءاً من جهوده نحو الاستثمار الاجتماعي، وذلك من خلال مساهمته إلى جانب الحكومة في صياغة سياسة تنموية اجتماعية ناجحة، تحول دون خضوع المجال الاجتماعي لعمل آليات السوق، ودعم جهود التخفيف من انعكاساتها السلبية.

- ولعل أهم متطلبات مشاركة القطاع الخاص هو في تمثيله بممثلين له في مجالس أو لجان إدارة المراكز الاجتماعية، وبنسب تعكس الثقل الفعلي لهذا القطاع، وكذلك في تحفيزه على تقديم الاستشارات اللازمة لضمان تحقيق تمويل ذاتي ثابت ومتنام لهذه المراكز من خلال تخطيط وتنفيذ مشروعات استثمارية تابعة لها، تحقق أهدافها الاجتماعية على أسس تجارية، فضلاً عن الانخراط في تأسيس وإدارة مشروعات إنتاجية في نطاق هذه المراكز، مع الاستفادة من نمط إدارة القطاع الخاص لتلك المشروعات[٥٦].

خامساً - من حيث أساليب الإدارة والكادر الإداري والفني:

لا بد من الافتراض بأن إدارة المراكز الاجتماعية تستند على أسلوب العمل الفريقي، حيث أن أهدافها وغاياتها لا يمكن أن تستقيم مع أي أسلوب إداري آخر، من هنا تبرز أفضلية أن يكون الأخصائي الاجتماعي هو المرشح الجدير لتولي إدارة المركز الاجتماعي، خاصة إذا ما توفرت في شخصه المهارة الفنية (القدرة على تحليل السياسات، وضع الخطط، تدبير الموارد المالية وتقييم الأداء)، والمهارة الإنسانية (القدرة على تشجيع المشاركين، تحقيق التعاون، وتنمية الانتماء) والمهارة الفكرية(الإلمام بالنظريات العلمية للسلوك، التعرف على المشكلات، صياغة الأهداف وتدعيم الاتصالات)[٥٧].

---

[٥٦] د. أحمد علي الشريان: تصورات أولية لتعزيز دور القطاع الخاص الوطني في تطوير المراكز الاجتماعية، في(المراكز الاجتماعية بين الواقع ومتطلبات التطوير)، جمعيةالاجتماعيين البحرينية، ١٩٩٩. ص٨٩،٩١.، كذلك أنظر : احمد عبد الله الزايد وخلف أحمد خلف، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

[٥٧] د.رشاد أحمد عبد اللطيف:إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٢٤.

وإذا كان مثل هذا المطلب المثالي غير متاح، فإنه يفضل أن يتولى إدارة المركز أحد شخصين، إما يكون أخصائياً اجتماعياً على أن يكون متسلحا بأساسيات علوم الإدارة، وهو الخيار الأفضل، وإما أن يكون إدارياً بشرط إلمامه بمهارات الخدمة الاجتماعية[٥٨].

إلا أن هذا الافتراض لا يمكن التعويل عليه كثيراً في واقع تجربة المراكز الاجتماعية الممتدة على مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لعدم توفر معلومات دقيقة بهذا الشأن، ولكن يمكن القول بإمكانية تحقق هذا الافتراض في بعض هذه المراكز، وفقاً لخبرة الباحث الشخصية.

ومع ذلك فإن إدارة المراكز تظل تعاني من إشكاليات تتعدى شخصيات مدرائها ومسؤولييها التنفيذيين بسبب اللوائح وأنظمة العمل الحاكمة والمنظمة لسير العمل فيها، والتي ترسخ الأساليب الحكومية السائدة ببيروقراطيتها، سواءً في اختيار وتوظيف الكوادر العاملة أو تقييم أدائها، أو في روتين العمل وإجراءاته، أو في التزكية للترقيات، أو في طبيعة وكيفية التعامل مع الفئات المستهدفة من برامجها ومشروعاتها، وهو ما سنتعرض لجوانب منه بشيء من التفصيل في الفقرات التالية:

أ- أساليب الإدارة الشائعة:

- تشير إحدى توصيات الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في التجربة اليمنية إلى ضرورة وضع حوافز مادية ومعنوية لضمان استقطاب أحسن الكفاءات التدريبية (المدربين) للعمل في تلك

[٥٨] المرجع السابق، ص ١١- ١٩.

المراكز والحيلولة دون تسربهم، وتطالب بألا يكون التوظيف هو الحل الأوحد، مذكرةً بأن هناك العديد من الخيارات التي ينبغي دراستها، من أهمها التحفيز، معللةً بأن الكفاءات غالباً ما يضعف اهتمامها وحرصها على الإبداع والابتكار والتطوير في عملها وأدائها بعد أن تضمن استقرارها الوظيفي في كادر الوظيفة الحكومية، فتستسلم للتعامل الروتيني مع العمل دون اعتبار كبير للإنتاجية والجودة والقدرة على التنافس وغيرها من متطلبات نجاح هذا البرنامج، باعتباره من المشروعات الإنتاجية التي تحكمها آليات وشروط السوق، وما تشترطه من العاملين فيها من استمرارية اجتهادهم وحرصهم على الإبداع والابتكار، في ظل المنافسة التي تفرضها طبيعة السوق التجارية[٥٩].

- وتشخص هذه التوصية إحدى الإشكالات التي يعاني منها الكادر الإداري والفني العامل في المراكز الاجتماعية، فمن جهة تتطلب غالبية الوظائف الإدارية والفنية في هذه المراكز كفاءات تقوم على الابتكار والإبداع في المواقف وفي التعامل مع الفئات المستهدفة، خاصة تلك التي يتوجب تحفيزها على الانخراط والمشاركة الإيجابية في التنمية، وهو تعامل يفترض أن يتسم بالمرونة وتنوع المبادرات، ويستند على الإقناع والتوعية بوسائل شتى، تتماشى مع مختلف الحالات والأوضاع ونوعيات الأشخاص، ومن جهة أخرى، لا يمكن استقطاب مثل هذه الكفاءات وضمان استمرارها في العمل في المراكز بنفس مستواها المتميز، ما لم يتوفر لها أنظمة محفزة على مواصلتها للابتكار والإبداع، تشتمل على معايير غير نمطية وعلى أسس لا تمت بصلة للروتين الحكومي المتبع في الاختيار والترقية والتشجيع، (راجع جدول رقم ١٤).

[٥٩] المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل: مرجع سابق، ص ١٥٥.

- إن المتطلبات التي تسوقها الفقرة السابقة فيمن يشغل غالبية الوظائف الإدارية والفنية في المراكز الاجتماعية، لا يمكن أن تتحقق من خلال المبادرات الشخصية وبالجهود الذاتية، وإنما هي متطلبات يتوجب أن تكون حصيلة دورات تدريبية مكثفة وحلقات دراسية متقدمة، تتضافر في التخطيط لها وتنفيذها الجهات المسؤولة في وزارات الشؤون/ التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث والتدريب، وبمعاونة الهيئات الدولية ذات العلاقة، وبحيث يتم تدريب الاجتماعي ليتحول من كونه ممارساً عاماً إلى ممارس متخصص كما هو حال الطبيب والمحامي والمحاسب وغيرهم في عالم اليوم، الذي يفرض التوجه نحو التخصص في مختلف المجالات وفي مقدمتها العلوم الإنسانية، حيث أن التطور الحضاري والمعرفي المتسارع ينتقل بالحياة المدنية في المجتمعات البشرية، من نمطها البسيط إلى أنماطها المعقدة المركبة، مما يتطلب تقسيم المهن الرئيسية إلى تخصصات فرعية دقيقة، وبحيث يجرى تمهينها أكاديمياً وتأهيلياً وتوصيفها باعتبارها تتطلب مستوى من الكفاءات ذات الاختصاص الدقيق والمرخص، ويتم التعامل معها وفقاً لكادر الوظائف التخصصية، بكل ما يتميز به من مسؤوليات ومهام وصلاحيات وعلاوات، ومن مرونة في أوقات وطبيعة العمل والمناوبة، وعلى أن تتم الاستفادة في كل ذلك من تجارب الدول المتقدمة في هذا المضمار[٦٠].

- وإذا كانت هذه الإشكالية تتصل بطبيعة الوظائف المطلوبة للعمل في المراكز، فإن هناك إشكالية لا تقل عنها أهمية، شخصتها إحدى

[٦٠] للمزيد أنظر: خلف أحمد خلف وآخرون: واقع تمهين الاجتماعيين في مملكة البحرين، وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الاجتماعيين البحرينية، البحرين، ٢٠٠٨، ص ٣٠ـ ٤٩.

توصيات الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في التجربة السعودية، بدعوتها لأجهزة التنمية في تلك المراكز لتغيير أساليبها التقليدية، والمتمثلة في قيام المسؤولين بالتخطيط وتنفيذ المشروعات واتخاذ القرارات بشأنها نيابة عن أفراد المجتمع، المستهدفين من هذه المشروعات، ووجوب التعامل معهم باعتبارهم أفراداً قادرين على التفكير والتخطيط واتخاذ القرارات لأنفسهم، بحيث يقتصر دور الفنيين واللجان المختلفة على معاونتهم وتقديم المعلومات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الصحيحة، وأن تمتد عملية إشراك القطاع الأهلي في اختيار البرامج والمشروعات إلى المواطنين المستفيدين من التنمية، ولا تقتصر على أعضاء اللجان فقط، وذلك تحقيقاً لمبدأ المشاركة الأهلية ولكسب تأييد الأهالي وتدعيمهم لهذه المشروعات[٦١].

- ومن جهة ثالثة، فإن تبعية إدارة المراكز حالياً للجهاز المشرف في ديوان الوزارة، لا زالت قوية ومركزية، مما ينعكس تلقائياً على أسلوب الإدارة المتبع في ذلك الجهاز على إدارات المراكز، بحكم هذه التبعية المركزية، الأمر الذي يتعارض تماماً مع الدعوات الصادرة في ضوء نتائج الدراسات التقييمية، والداعية لتقليص هذه المركزية ومنح مساحة أوسع من الاستقلالية لمجالس إدارات هذه المراكز وتفعيلها، عن طريق توسيع عضويتها بإشراك قيادات أهلية وشخصيات من القطاع الخاص، وغيرهم من مندوبي الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة، وممثلي الفئات المستفيدة من الأنشطة والبرامج، والتأكيد على أن يكون لهذه المجالس بأعضائها الجدد، دورها الفاعل في رسم السياسات العامة

[٦١] مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية، المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٤٦٤.

لكل مركز على حدة، وصلاحية اختيار برامجه وتحديد وسائل تنفيذه، بما في ذلك السعي للترويج لتلك البرامج وتوفير التمويل الذاتي لها، وهذه كلها توجهات وصيغ وأساليب لا تتماشى مع طبيعة العلاقة المركزية القائمة حالياً بين المراكز والجهة المشرفة عليها في ديوان الوزارة.

- مما تقدم، يتضح بأن أساليب إدارة المراكز في الوقت الحاضر لا تتواءم ولا تنسجم، في الغالب الأعم، مع طبيعة الغايات التنموية التي تستهدفها المراكز، حيث ليس هناك ثمة اختلاف ملموس ما بين أساليب الإدارة المتبعة في دواوين وزارات الشؤون/ التنمية الاجتماعية بوصفها جهات حكومية يحكمها ما يحكم الوزارات الأخرى من أنظمة ولوائح نمطية، ومابين أساليب الإدارة المتبعة في المراكز الاجتماعية بوصفها المرشحة لتوعية وتحفيز أهالي المجتمعات المحلية للمشاركة بفاعلية في إحداث التنمية في مجتمعاتهم، والتي تتطلب أن تكون وظائفها تخصصية تشغلها كفاءات قادرة على الابتكار والإبداع، وأن تكون لا مركزية في علاقتها مع الوزارة المشرفة عليها، مع توسيع لصلاحيات مجالس إداراتها، على نحو يكفل لها تحقيق النقلة النوعية المأمولة، بوصفها مؤسسات تتضافر فيها وتتكامل الجهود الحكومية وغير الحكومية وتتقاسم فيما بينها الأدوار والمسؤوليات.

ب- الكادر الإداري والفني:

ربما من بداهة القول، أنه لا يمكن لأهداف المراكز الاجتماعية أن تتحقق بالصورة المطلوبة، إلا عن طريق كادر إداري وفني مؤهل وقادر على ترجمتها على أرض الواقع في صيغة برامج وأنشطة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة منها، وهو العامل المؤثر إلى جانب

الأساليب الإدارية المتبعة في تلك المراكز، والتي سبقت الإشارة إليها، مما يستدعي الوقوف على خصائص ذلك الكادر الإداري والفني، من واقع ما توفر من بيانات قد تكون عامة وأولية، عبر استعراضها أولا، ثم استقراء بعض المؤشرات في ضوئها لاحقا.

فمن حيث الجنس، تكاد تكون الغالبية الساحقة لأفراد هذا الكادر في معظم دول مجلس التعاون، وربما باستثناء السعودية، هي من الإناث، مع تولي مسؤولين ذكور بعض المناصب القيادية والعليا، وهو أمر له ما يبرره لكون الغالبية الساحقة من الفئات المستفيدة من مشروعات وأنشطة المراكز والمتعاملة معه بصورة مباشرة هي من الإناث، ويتضح ذلك بصورة جلية في تجربة اليمن على وجه الخصوص، مع استثناء السعودية مرة أخرى في هذه الحالة، لكون مشروعات وأنشطة مراكزها تكاد تكون موزعة على فئات من الجنسين.

أما من حيث المؤهل العلمي، باعتباره معياراً من معايير الكفاءة المطلوبة للعمل في المراكز الاجتماعية، يمكن وفي ضوء ما توفر من إفادات الدول موضوع الدراسة، استخلاص البيانات التالية:
لقد بلغت نسبة الجامعيين بين العاملين الفنيين والإداريين في الإمارات أكثر من (٦٠%)، في حين كانت الشهادة الثانوية العامة هي مؤهل بقية العاملين، أما في البحرين فقد كان جميع الأخصائيات ورئيسات المراكز من الجامعيات، فيما كانت شهادة الثانوية العامة هي مؤهل غالبية المدربات مع أقلية من حملة الشهادة الإعدادية. وشكل الجامعيون في السعودية غالبية العاملين الفنيين فيها، وبنسبة بلغت أكثر من (٧٠%) تليها نسبة حملة شهادة الدبلوم والثانوية

العامة بنسبة (١٩%) والمتبقي من حملة الكفاءة الإعدادية والابتدائية، فيما شكل حملة الدبلوم والثانوية العامة غالبية العاملين الإداريين، وبنسبة (٥٧، ٦%)، وجاء الجامعيون في المرتبة التالية، بنسبة (٢٢، ٩%)، والباقي من حملة الكفاءة الإعدادية والابتدائية، وعن عمان تم الاكتفاء بالإشارة إلى أن العاملين في مراكزها هم من ذوي المؤهلات العلمية والعمالة الماهرة، وتراوحت مؤهلات العاملين في قطر ما بين الإعدادي والثانوي والدبلوم، بينما أجملت الإشارة إلى أن مؤهلات هؤلاء العاملين في الكويت تراوحت ما بين الجامعي والدبلوم والثانوية العامة دونما تفصيل، في حين جاء الجامعيون في اليمن في ذيل القائمة وبنسبة ضئيلة (٢%) من مجموع الكادر العامل، فيما تصدر حملة الشهادة الثانوية العامة بنسبة (٤٠%)، وجاءت نسبة غير الحاملين لأي شهادة في المرتبة الثانية وبنسبة (٢٩%)، ثم حملة الشهادة الإعدادية بنسبة (١٧%) فالشهادة الابتدائية بنسبة (١٣، ٥%).

المؤشر الأول: إذا كان من الضروري المسارعة لإيضاح أن النسبة المرتفعة لغير الحاملين لأي مؤهل علمي في الكادر العامل بمراكز اليمن، يفترض أنهم يشغلون الوظائف المساعدة كالحراس والسواق وعمال النظافة والمراسلين ومن في حكمهم، فإنه وبالمقابل فإن النسبة المتدنية من الجامعيين، والواقعة في ذيل فئات ذلك الكادر، لا بد وأن تستدعي وقفة مراجعة جادة من قبل متخذي القرار، إذا ما أرتؤي تطوير هذه التجربة في ضوء التوصيات التي انتهت إليها الدراسة التقييمية الأخيرة[٦٢].

[٦٢] المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق.

المؤشر الثاني: يبدو بوضوح أن غالبية الكادر العامل بوجه عام في جميع دول مجلس التعاون، مع استثناءات محدودة، هم من حملة الشهادات الثانوية العامة وما دونها، وقد يفسر ذلك أن معظم برامج وأنشطة المراكز تتمحور حول تدريب أفراد الأسر المنتجة وغيرهم من الفئات على الصناعات التقليدية كالخياطة وفن التفصيل وكذلك على الصناعات التراثية، فالتدريب على هذه الصناعات من جهة قد شكل النواة الأولى التي انطلقت منها تجارب المراكز في جميع تجارب دول مجلس التعاون، كما إن هذه البرامج التدريبية من جهة وبحكم طبيعتها تعتمد على خبرات المدربين التطبيقية والتراكمية[٦٣]، أكثر مما تتطلب مؤهلاً علمياً يتجاوز مستوى الشهادة الثانوية كحد أقصى، بل وكثيراً ما يذكر بأن بعض هؤلاء المدربين هم في الأصل من خريجي نفس الدورات التدريبية، ومثال ذلك، ما جاء ذكره من أن جميع المدربين في البحرين هم من حملة الشهادة الثانوية فما دون، وهو ما يصدق كذلك في كل من قطر واليمن بصورة قاطعة، وقد لا يختلف هذا الأمر في بقية الدول الأخرى.

المؤشر الثالث: يلاحظ بأن هناك احتياجاً واضحاً للمزيد من الكوادر المتخصصة والمؤهلة للعمل في المراكز الاجتماعية، ويكاد يشكل ذلك شكوى مشتركة بين جميع دول مجلس التعاون، (راجع جدول رقم ١٤)، وتأتي الدعوة لسرعة معالجتها في صدارة توصياتها أو تصوراتها المستقبلية لمتطلبات تطوير هذه المراكز، وهو أمر سيكون أكثر إلحاحاً في حال إحداث تغيير جذري في مفاهيم وأدوار

[٦٣] المرجع السابق، ص١٤٠.

ومسؤوليات المراكز، باعتماد التوجه التنموي بكل ما يستوجب وبصورة أساسية من إعادة تدريب وتأهيل شاملة لأساليب الإدارة، كما يستوجب بالتبعية والضرورة إعادة تحديد مهام ووظائف الأخصائيين وطبيعة أدوارهم، وهو ما يتطلب أن يشكل التدريب الدوري والتدريب على رأس العمل من أساسيات الإدارة المستقبلية للمراكز.

المؤشر الرابع: بشكل عام، وبحكم الأدوار والمهام المتعددة والمتوقعة من الأخصائي الاجتماعي في مختلف مواقع ومسؤوليات العمل في مشروعات وبرامج المراكز الاجتماعية، الحالية والمستقبلية، فإنه من المفترض أن يتطلب منه إلى جانب تخصصه العلمي الدقيق، أن يكون من ذوي الخبرة الميدانية، وبما يعادل سنتين أكاديميتين تحت إشراف مختصين، وأن يتصف بالنضج الانفعالي والموضوعية والتفهم والتقدير للأفراد ومشكلاتهم، والمقدرة على كسب ثقتهم، فضلاً عن امتلاكه لمهارات الاتصال والتواصل وإتقان الأخلاقيات المهنية، والقدرة على التفهم والتعامل مع المنتفعين من خدماته على اختلاف ثقافاتهم وشخصياتهم، كما يتوجب أن يكون قادراً على تحمل مسؤولية العمل بصورة مستقلة أو في إطار فريق متعدد الاختصاصات والمسؤوليات، وغيرها من متطلبات ومعايير تلتزم بها اليوم معظم المؤسسات العالمية للترخيص لمزاولة مهنة الأخصائي الاجتماعي، أما فيما يتعلق بظروف وأوقات العمل فلا بد أن يتفاوت ويتناسب بمرونة مع احتياجات الفئات التي يتعامل معها،

مابين نظام النوبات إلى العمل خارج الدوام الرسمي أو في الفترة المسائية، أو العمل تحت نظام الاستدعاء كالأطباء[٦٤].

المؤشر الخامس: يشكل الكادر الإداري عاملاً مسانداً، وأحياناً مشرفاً وموجهاً لأفراد الكادر الفني في المراكز الاجتماعية، وبالتالي فإن هذا الكادر، وبحكم حيوية دوره، يظل بحاجة ماسة لتأهيل إداري متخصص يتناسب والطبيعة الاجتماعية لبرامج وأنشطة المراكز، والتي نؤكد مجدداً إنها تستوجب أسلوباً إدارياً يختلف عن أسلوب الإدارة الحكومية النمطية، خاصة في حال التعاون والشراكة مع جهات أخرى، وتعدد مصادر الدعم، مما يتطلب إلى جانب استيعاب طبيعة تلك البرامج والأنشطة، القدرة على إشاعة روح وأسلوب الفريق الواحد، تسهيل عمليات صنع القرار وعلاج المشكلات، توزيع الأدوار وحل الصراعات، انتقاء وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين، وضع واتباع أنظمة محاسبية محكمة ومرنة في ذات الوقت، وأنظمة توثيق ومتابعة مواكبة، وغير ذلك مما يستوجب توفير الدورات التدريبية المتخصصة لهذا الكادر وعلى نحو يكفل تنمية تلك المراكز بصورة مستمرة[٦٥].

المؤشر السادس: على عكس المدربين في البرامج التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة أو التقنية العالية مثل برامج الحاسوب (الكمبيوتر) والسكرتارية والأعمال الفنية والخزف وغيرها، من الحاملين للشهادات الجامعية العليا، يلاحظ أن الغالبية العظمى من

---

[٦٤] خلف أحمد خلف:واقع تمهين الاجتماعيين في مملكة البحرين، وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الاجتماعيين البحرينية، البحرين، ٢٠٠٨، ص ٣٤، ٣٥.

[٦٥] د رشاد أحمد عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٤٤، ٤٦.

المدربين في المراكز الاجتماعية، هم ممن يحملون شهادات دون المستوى الجامعي، حيث يتمركزون في المجالات التي لا تتطلب تعليماً عالياً أو مهارات وقدرات خاصة كالإلمام بتفاصيل تكنولوجية معقدة، وإنما يعتمدون في القيام بالتدريب على خبراتهم التطبيقية والتراكمية، كبرامج التدريب على خياطة وفن التفصيل وتصفيف الشعر والماكياج، وإلى جانب الصناعات التقليدية والبيئية، لذا فإن هذه الفئة الكبيرة من المدربين بحاجة ماسة إلى إعادة تأهيل من أجل تجديد مفاهيمهم ومعلوماتهم، خاصة فيما يتصل بالمجالات التنموية المستحدثة، بهدف زيادة قدراتهم ومهاراتهم، لينعكس ذلك على تطوير أدائهم لتلك الدورات التدريبية، والتي يتوجب أن يتم تنظيمها وفق أطر ومناهج تدريبية موحدة متكاملة الشروط العلمية والتطبيقية، ومزودة بأدلة عمل للمدرب كما للمتدربة، لضمان كفاءة عملية التدريب، وفتح مجالات الابتكار والإبداع لتطوير تلك الصناعات لتلبي احتياجات الناس وتتماشي مع أذواقهم، وهو ما تحتاجه بصورة ماسة العديد من المشاريع الحالية كمشروع الأسر المنتجة[٦٦].

سادساً - من حيث أهم المعوقات وطرق معالجتها:

لا يمكن لمشروع بحجم المراكز الاجتماعية وانتشارها، وبمستوى ما هو منتظر ومرسوم لها من غايات وأهداف، وما تشتمل عليه من تنوع

[٦٦] أنظر: جمعية الاجتماعيين البحرينية، الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين، مرجع سابق، ص١٠٠، والمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص ١٤٠.

في البرامج والأنشطة، وما تستهدفه من فئات واسعة وشرائح مختلفة، إلا وأن يكون عرضة لعدد من الصعوبات أو المعوقات، فذلك هو ما يتوجب على المخططين توقعه، مهما أخذوا بعين الاعتبار كل شروط ومتطلبات التحضير والتهيئة المسبقة، فحيث يكون التوجه لإحداث تغييرات في مفاهيم وسلوكيات الناس، خاصة من خلال السعي لتحقيق التنمية بالشراكة والمشاركة، فلا بد عندئذ أن تبرز ثمة معوقات يتصل بعضها بكفاءة وقدرة وكفاية الجهاز الوظيفي والفني القائم على إدارة المشروع والتعامل مع جمهور المستهدفين من خدماته، ويتصل بعضها الآخر بمركزية القرارات والإجراءات، أو ضعف في تأهيل الموظفين وتدريبهم على تحفيز الشركاء الآخرين والأهالي على المشاركة، كما يتصل بعضها الآخر بمحيط المشروع، والذي قد يتمثل في سلبية الجمهور وضآلة دافعيته، أو قلة وعيه بأهمية المشاركة في البرامج لتحسين ظروف حياته، أو شيوع اتكالية الجماعات المحلية على السلطات المركزية، وغيرها من معوقات لا تعد ولا تحصر[٦٧].

جدول رقم (١٤)
يوضح أهم الصعوبات والمعوقات المشتركة التي تواجهها المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي

الرقم	الصعوبات أو المعوقات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	اليمن

[٦٧] د. مصطفى حجازي(تحرير):التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٢٧)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٤، البحرين، ١١٩.

١	قلة أو نقص الكادر الفني المتخصص	×	×	×	-	×	×	×
٢	انعدام أو ضعف الحوافز للموظفين	-	×	×	-	-	-	×
٣	ضعف الميزانية المرصودة للبرامج	-	×	×	-	-	-	×
٤	قلة فرص ومجالات التدريب للكوادر العاملة والفئات المستفيدة	-	×	×	-	-	×	×
٥	قدم بعض مباني المراكز أو غير مناسبة وبحاجة لصيانة دورية وشاملة	×	×	×	-	-	×	×
٦	نقص في عدد حافلات المواصلات	×	×	×	-	-	-	×
٧	ضعف التغطية الإعلامية للتعريف بالمراكز	×	×	×	-	-	×	×
٨	ضعف أو انعدام التنسيق مع الجهات الأخرى	×	×	×	-	-	-	×

٩	ضعف استجابة وتفاعل الفئات المستهدفة مع المشروعات والدورات التدريبية	×	×	-	-	×	×	-

- نحاول في الفقرات التالية استعراض أهم الصعوبات والمعوقات التي تواجه المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون، استناداً لما توفر عنها من معلومات وبيانات بهذا الشأن، سواءً بصورة مباشرة من ردودها الرسمية أو استخلاصها من خلال دراساتها وتقاريرها التقييمية لتجاربها في هذا المجال، والتي تجملها بيانات جدول رقم (١٤)، ليشكل هذا الاستعراض مدخلاً لتشخيص ما هو مشترك وشائع من تلك الصعوبات والمعوقات، مما يتيح بالتالي التوصل إلى التوصيات المناسبة بشأنها.

- بالنظر لبيانات الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة تفاوت دول مجلس التعاون الخليجي في رصدها لما تواجهه مراكزها الاجتماعية من الصعوبات والمعوقات، إلا أنه ومن الواضح بأن ما يتصدرها هو الصعوبة المتمثلة في قلة أو نقص الكادر الفني المتخصص، وعلى الأخص المؤهل في المجالات التنموية، وذلك من وجهة نظر غالبية جميع الدول عدا عمان، مما يعني أن هناك شبه إقرار جماعي بين هذه الدول، بأن الكادر الفني العامل حالياً في مراكزها الاجتماعية لم يعد كافياً من حيث عدده، وربما غير قادر كذلك من حيث عدته (المتمثلة في قدراته الفنية) على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه، إما لتنامي وتعدد احتياجات أهالي المجتمعات المحلية لمشروعات

وبرامج مستحدثة، خاصة في المجالات التنموية، بفعل ما تشهده هذه المجتمعات من تحولات متلاحقة وتغيرات شاملة، وإما لتزايد أعداد الراغبين الجدد بالاستفادة من خدمات مشروعات وبرامج المراكز الحالية، بحكم تنامي الوعي بفوائدها وتلمس انتفاع سواهم بمردودها.

- وإذ تمثل قلة أو نقص الكادر الفني المتخصص أبرز الصعوبات المتصلة بالجوانب الإدارية والفنية، فإن الصعوبة التالية لها في ذات المجال، تتمثل في انعدام أو ضعف الحوافز لموظفي المراكز، من وجهة نظر ثلاث دول (البحرين، السعودية واليمن)، وهي صعوبة سبقت الإشارة إلى ضرورة معالجتها عند التطرق بالتحليل للطبيعة المغايرة للوظائف والمهام التي يضطلع بها الأخصائيون في المراكز، وما يحيط بهم من ظروف عمل ومتطلبات تختلف عما هو سائد في الوظائف الحكومية النمطية، فإن الصعوبة الأخرى التي تؤكدها ذات الدول الثلاث، تتمثل في ضعف الميزانية المعتمدة لبرامج ومشروعات المراكز، ولا بد من الوقوف أمام دلالات هاتين الصعوبتين المتداخلتين من حيث اتصالهما بالنواحي المادية، فإذا كان يمكن تعليل ذلك بنقص الإمكانيات في دولة كاليمن، فليس بالضرورة أن يكون الأمر كذلك في السعودية، مما يشير إلى احتمالية أن يكون ثمة خلل أو قصور في التخطيط أساساً، ولكن ما يستوجب ملاحظته في هذا الشأن، أن الدول الثلاث التي أقرت بمثل هذه الصعوبتين، إنما هي الدول التي أنجزت دراسات تقييمية عن تجربتها، وبالتالي جاء تشخيصها هذا مبنيا على أسس علمية تكتسب المصداقية.

- ولعله من الجدير ذكره، اشتراك الكويت مع تلك الدول الثلاث، في الإشارة إلى الصعوبة الرابعة في هذا المجال، والمتمثلة في قلة فرص ومجالات التدريب للكوادر العاملة في المراكز الاجتماعية والفئات المستفيدة، فمن جهة تشكل الدورات التدريبية المتخصصة للكوادر الفنية كما للكوادر الإدارية على حد سواء، حاجة ضرورية ومتجددة لتطوير المفاهيم واستيعاب المستحدث منها، وزيادة التخصص وتطوير القدرات والمهارات، وبما يقابل ويلبي احتياجات التعامل الميداني ومستجدات الممارسة اليومية، ومن جهة أخرى تشكل الدورات التدريبية المصممة للفئات المستفيدة، تجسيداً لأهم الأدوار الرئيسة المنتظرة من المراكز على الإطلاق، حيث هي الآلية الأساسية في غالبية البرامج والمشروعات التي تستهدف تنمية القدرات وتأهيل الأفراد والتحفيز على المشاركة في التنمية بوجه عام.

- يقابل الصعوبة السابقة، صعوبة تتمثل في ضعف استجابة وتفاعل الفئات المستهدفة مع المشروعات والدورات التدريبية، حيث أشارت إليها أربع دول (الإمارات، البحرين، قطر والكويت)، وهي بقدر ما يمكن إرجاعها إلى سلبية الجمهور المستهدف، فإنه يمكن من جهة أخرى إرجاعها إلى ضعف الإعلان والتعريف بهذه الأنشطة أو لعدم مناسبة موضوعاتها لأولويات والاحتياجات الفعلية للفئة المستهدفة منها، أو لظروف انعقادها أو طريقة إدارتها وافتقارها لعوامل الجذب التشويق، وغيرها من الأسباب المحتملة التي تتطلب دراسة ومراجعة، ويمكن التدليل على أحد هذه الأسباب من خلال التشخيص الذي قدمته البحرين بهذا الخصوص، حيث أرجعت عدم إقبال فئة السيدات مؤخراً على البرامج التدريبية في بعض المراكز إلى

رغبتهن في الالتحاق بالوظائف وانخراط بعضهن في البرنامج الوطني للتدريب والتوظيف، ومن ثم يستلزم الأمر تغييراً جذرياً في نوعية هذه البرامج وأسلوب تقديمها لتتناسب والتطور الحاصل في أوساط تلك الفئات.

- وباستثناء عمان وقطر، فقد أشارت بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلى عدد من الصعوبات التي تتعلق بمباني المراكز، فبعضها قديم وبحاجة للصيانة الجذرية والدورية، وبعضها الآخر مؤجر ولا يتناسب تصميم مرافقه مع طبيعة ومتطلبات البرامج والمشروعات، فضلاً عن حاجة بعض المراكز للتوسع والإضافة ليتماشى المبنى مع التطور الحاصل في تلك البرامج والمشروعات، ولعل ذلك يوضح بأن هذه المقار القديمة قد تم بناؤها أو تأجيرها في الفترة التأسيسية لهذه المراكز، حين البدايات البسيطة والمتواضعة لبرامجها ومشروعاتها التي تطورت فيما بعد وتوسعت في مجالاتها وفي استهدافها لفئات أكثر، فضلاً عن الحاجة الواضحة لتجديد أجهزتها ومعداتها، التي تهالك بعضها، فيما لم يعد بعضها الآخر ملائماً لمتطلبات التدريب أو الإنتاج في المرحلة الراهنة، مما يستدعي ضرورة اعتماد التوجه نحو بناء المباني النموذجية التي تتوافق منذ البداية مع طبيعة أهداف وأنشطة المراكز، على أن يتزامن ذلك مع تجديد شامل لمرافقها ومعداتها وتجهيزاتها.

- وتشير أربع دول (الإمارات، البحرين، السعودية واليمن) بأن معظم مراكزها الاجتماعية تعاني من قدم أو نقص عدد حافلات المواصلات المخصصة لبرامج وأنشطة المراكز، مما يعوق أو يقلل من تردد الفئات المستفيدة ومن فرص تفاعلها مع البرامج

والمشروعات، وعلى الأخص الدورات التدريبية، التي تتطلب حضوراً منتظماً ومواظبة، كما تحول هذه الصعوبة من جهة أخرى دون قيام الباحثين والأخصائيين بزياراتهم الميدانية ومتابعاتهم للأهالي في مواقعهم، ولعل اللجوء إلى دعم مؤسسات القطاع الخاص في توفير وتجديد مثل هذه الحافلات، يشكل أحد الحلول الناجحة المتبعة من قبل بعض هذه الدول لمعالجة هذه الصعوبة، الأمر الذي يمكن التوصية به نظراً لإمكانية تنفيذه.

- تشكل التغطية الإعلامية ركناً أساسياً لا غنى عنه لضمان نجاح المراكز الاجتماعية في تحقيق غاياتها وأهدافها، وخاصة فيما يتصل منها بتوعية أهالي المجتمعات المحلية وتثقيفهم من أجل إحداث التغيير المنشود في اتجاهاتهم المجتمعية، فضلاً عن دور الإعلام المؤثر في استقطاب الفئات التي تستهدفها برامج ومشروعات تلك المراكز وتحفيزها على المشاركة فيها، لذلك تعتبر التغطية الإعلامية إحدى آليات العمل الضرورية لتلك المراكز، التي تتطلب تخطيطاً وتنسيقاً مستمراً بينها وبين وسائل وقنوات الإعلام والاتصال المختلفة، رسمية كانت أم أهلية، إلا أن مثل هذه التغطية فيما يبدو ليس فقط غير متوفرة بالصورة المنشودة وحسب، وإنما بات الافتقاد لها يشكل صعوبة أشارت إليها جميع دول مجلس التعاون باستثناء عمان وقطر، ويبرزها كصعوبة رئيسة بحاجة إلى تضافر الجهود على الصعيد الخليجي المشترك لتدارسها وتقديم تصور تفصيلي بشأنها باعتبارها إحدى أهم آليات تنفيذ الإستراتيجية العامة لمراكز الاجتماعية.

- من المفترض أن تنطلق تجربة المراكز الاجتماعية من منظور تكاملي، بحيث يلعب التنسيق دوراً أساسياً فيما بينها وبين الجهات ذات العلاقة، سواءً كانت حكومية أو غير حكومية، من أجل تحقيق أهدافها وإنجاح برامجها بدعم ومؤازرة من تلك الجهات، إما بتنسيق فعال وإيجابي يتخذ صفة التعاون والتكامل، وإما بتنسيق يتلافى الازدواجية والتكرار في الأنشطة والبرامج، فيمنع إهدار الطاقات وتبذير الإمكانيات. إلا أن هذا التنسيق كثيراً ما يتعثر أو يكتنفه القصور ليشكل إحدى صعوبات هذه التجربة، وهو ما تشير إلى وقوعه أربع دول(الإمارات، البحرين، السعودية واليمن)، فعلى سبيل المثال، فإنه وعلى الرغم من القنوات والأسس المقرة والمعتمدة للتنسيق والتعاون بين الوزارات الأربع المشاركة في أنشطة المراكز القائمة في السعودية، إلا أن الدراسة التقييمية تشير إلى ضعف هذا التنسيق وتطالب بتنشيطه وتفعيله، فيما تشير الإمارات وكذلك السعودية والبحرين، إلى ازدواجية بين بعض مشروعات المراكز ومشروعات لجمعيات غير حكومية، مما يستدعي السعي الجاد لوضع صيغ وقنوات فعالة للتنسيق، تأخذ بعين الاعتبار القدرات الحقيقية لكل طرف وفرص توظيفها على النحو الأفضل.

- بعد استعراض أهم الصعوبات المشتركة فيما بين أكثر من دولتين من دول مجلس التعاون الخليجي، ومحاولة تحليلها، وفقاً لبيانات جدول رقم (١٤)، فإنه من المناسب التعرف وبسرعة على أهم ما انفردت بذكره بعض هذه الدول. فقد أشارت الإمارات إلى الصعوبة المتمثلة في الافتقار لخطط إستراتيجية مشتركة ومعتمدة بين المؤسسات العاملة في الحقل الاجتماعي، للتنسيق فيما بينها وبما يدعم برامج وأنشطة المراكز

الاجتماعية، وكذلك الافتقاد لشبكة اتصال إلكتروني بين الوزارات الخدمية للتنسيق في البرامج والفعاليات، بينما ذكرت عمان بأن أهم ما تواجهه مراكزها الاجتماعية من صعوبات تتمثل بسيادة فكر الاعتماد على الحكومة لدى الفئات المستهدفة عند تنفيذ المشاريع الرعائية والتنموية، وضعف الوعي المجتمعي بأهمية ودور شراكة المجتمع المدني في المساهمة في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية في المجتمعات المحلية.

- في محصلة الاستعراض لأهم ما تشترك فيه دول مجلس التعاون من صعوبات تواجه تجاربها في مجال المراكز الاجتماعية، يتبين بأن ما يتصدر الصعوبات المتصلة بالجوانب الإدارية والفنية لتلك التجارب، هو نقص وقلة الكادر الفني المتخصص، ثم انعدام أو ضعف الحوافز للموظفين، وضعف الميزانية المرصودة للبرامج، فضلاً عن قلة فرص التدريب للكوادر العاملة، وهي ذات النتائج التي خلصت إليها عملية تقييم هذه التجارب في كل من السعودية والبحرين واليمن، إضافة لما تضمنته ردود بعض الدول الخليجية الأخرى، مما يكسبها وزناً ومصداقية، ويبعث على الاعتقاد بأنها تشكل مؤشراً على الافتقاد للرؤية المستقبلية عند إنشاء هذه المراكز، وانعدام التخطيط لتوفير متطلبات تطويرها لمواجهة احتياجات المجتمعات المحلية، وتوقعات ازديادها واتساعها في الكم، كما في الكيف، ولعل ما يعزز هذا الاعتقاد حالة المباني التي تحتضن هذه المراكز، سواءً ما تم إنشاؤه خصيصاً ليكون مركزاً، أو ما كان مؤجرا، حيث لم تعد النسبة الكبيرة من تلك المباني مناسبة أو كافية لأنشطة وفعاليات المراكز، يضاف إليها صعوبة توفير المواصلات للعاملين كما للفئات التي تتعامل مع المراكز بسبب قدم ونقص الحافلات المخصصة لذلك، وفي المقابل تبرز سلبية الفئات

المستهدفة في الإقبال والمشاركة في تلك الأنشطة والبرامج، كصعوبة بقدر ما يمكن إرجاعها لضعف دور الوسائل الإعلامية في التعريف بالمراكز، بقدر ما يمكن إرجاعها لعدم مناسبة وتلبية تلك الأنشطة، وخاصة التدريبية منها، للاحتياجات الفعلية لهذه الفئات، فيما تبرز الشكوى أيضاً من صعوبة تعترض عمليات التنسيق مع الجهات المفترض تعاونها مع المراكز، لذلك وفي ضوء ما تقدم، يمكن الزعم بأن هذه الصعوبات ما كان لها أن تبرز لو تم النظر والتعامل مع المراكز الاجتماعية من منظور تنموي متكامل ومتنام، يتوسع ويتطور بصورة متواصلة، لكي يواكب ويلبي احتياجات المجتمعات المحلية، التي لا بد وبالضرورة أن تتصاعد مستويات متطلباتها الحياتية بمرور السنوات وتزايد الوعي، مما يبرز الحاجة الماسة للمتابعة والتقويم كآلية علمية وإدارية في آن، لرصد وتشخيص تلك المعوقات والصعوبات، وهو موضوع الفقرات التالية.

سابعاً - من حيث سبل المتابعة والتقويم.

- تهدف في العادة عملية المتابعة والتقويم إلى الوقوف على مدى فاعلية أي مشروع وجدوى نتائجه، كما تبرز أي قصور أو معوقات قد يواجهها القائمون على المشروع، وتقترح أفضل السبل لحلها، كما يوفر التقييم دليلاً علمياً للجهة المشرفة على المشروع لمعاونتها على تصحيح مسار العمل وتطويره، هذا وللتقويم صيغ متعددة ومداخل مختلفة[٦٨].

[٦٨] د. مصطفى حجازي، مرجع سابق، ص ١٣٤.

- إلا أنه بصورة عامة، يلاحظ ضعف أو انعدام عمليات التقييم والمراجعة في المشروعات الحكومية، حيث يتم تنفيذها وتوظيف الكادر الذي تعهد إليه إدارتها، دونما محاولة من المسؤولين ولا من الموظفين أنفسهم لتطوير مهاراتهم والسعي لمواكبة المستجدات بخبرات متجددة، ويظلون لسنوات يمارسون ذات الأدوار رغم تغير الاحتياجات والمتطلبات من حولهم، ورغم ضعف المردود وتضاءل التأثير على محيطهم وعلى الفئات المستهدفة من خدماتهم، وقد لا تستثنى المراكز الاجتماعية كثيراً من مثل هذا الحكم العام، رغم بعض المبادرات الاستثنائية، والتي غالباً ما تتخذ الطابع الفردي وليس المؤسسي.

- وفقاً للمتوفر من معلومات، فإن السعودية والبحرين واليمن قد أجرت كل منها أكثر من دراسة تقييمية للمراكز الاجتماعية القائمة فيها، تفاوتت ما بين مكتبية وميدانية، كما تشير دول أخرى كالكويت إلى نيتها في انجاز مثل هذه الدراسة التقويمية في القريب بمعاونة مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، مما يعكس تنامي الوعي بأهمية وضرورة عملية المتابعة والتقويم للمراكز الاجتماعية، باعتبارها شرطا للوقوف على أوجه الضعف والقصور من أجل معالجتها وتطوير برامجها ومشروعاتها.

- يلاحظ أي مراجع للدراسات والتقارير التقييمية السابقة للمراكز الاجتماعية في دول المجلس، أن العديد من المؤشرات والتوصيات المستخلصة، تكاد تتكرر وتتطابق، مما يعني أن تشخيص مواقع الضعف والقصور في تجربة المراكز كانت واضحة ومحددة إلى حد بعيد، وإن ما ينقص إحداث التغيير والتطوير المنشودين هو الافتقار

إلى الآلية والإجراءات والمبادرات العملية، وهناك أكثر من مثال على ذلك، من أبرزها تعثر مصير قرار صادر عن مجلس الوزراء في مملكة البحرين، يقضي برفع درجة تمثيل أعضاء مجالس إدارات المراكز وتشكيل لجنة تنسيقية عليا فيما بينها يكون رئيسها بدرجة وكيل وزارة، وهو القرار الذي لم يجد طريقه نحو التنفيذ منذ صدوره في عام ١٩٩٨.

- يقابل ذلك، إحدى أهم توصيات الدراسة التقييمية الموسعة للتجربة السعودية في مجال مراكز ولجان التنمية والخدمة الاجتماعية، ومن واقع المسوح الميدانية، والتي تشير إلى الحاجة الماسة لتنشيط وتفعيل دور اللجنة المركزية للتنمية، مع ضرورة إيجاد آليات التنسيق المناسبة بالوزارات الثلاث المشاركة لوزارة الشؤون الاجتماعية في أنشطة هذه المراكز واللجان، وهي المعارف والصحة والزراعة، وذلك من أجل تدعيم أعمال المراكز المتكاملة لجهود تنمية المجتمع المحلي، كما أكدت توصيات الدراسة على ضرورة تمثيل وزارات وجهات أخرى ذات علاقة بتنمية المجتمع المحلي في اللجنة المركزية المذكورة، كوزارة الإعلام والرئاسة العامة للشباب.

- وهذا ما تتفق معه كذلك التوصية التي انتهت إليها الدراسة التقييمية حول التجربة البحرينية للمراكز الاجتماعية، بتوجيهها الدعوة لوزارة التنمية الاجتماعية بضرورة تشكيل اللجنة التنسيقية العليا للمراكز الاجتماعية برئاسة الوزير وعضوية رؤساء مجالس إدارات المراكز لرسم السياسات والتوجهات العامة ووضع البرامج المنفذة لها، وإيجاد مصادر التمويل اللازمة، والنظر فيما تواجهه من صعوبات ومعوقات ووضع الحلول الكفيلة بمعالجتها.

- يضاف إلى ذلك ما انتهت إليه الدراسة التقييمية للتجربة اليمنية من تشخيص لضعف أداء ودور اللجنة الوطنية للأسر المنتجة، منتقدة كثرة أعداد أعضائها وضعف أدائهم، داعية لتفعيل هذه اللجنة لتكون عاملاً أساسياً من عوامل الدفع بسياسات البرنامج وأنشطته أو إلغائها، لكون البرنامج يمارس نشاطه الآن دون الرجوع لهذه اللجنة التي يفترض أن تكون المرجع الأساسي في صنع السياسات وتقييم البرنامج، كما دعت الدراسة في توصية أخرى إلى فصل مهام الإدارة العامة للأسر المنتجة عن مهام البرنامج الوطني لتنمية المجتمع والأسر المنتجة بوصفه مشروعاً تدريبياً تنموياً ، يتطلب نهجاً في العمل والإدارة والمتابعة والإشراف يختلف عن النهج الحكومي المكبل بالبيروقراطية والروتين.

- وعليه فإنه يمكن أن يستدل من هذه التوصيات، أن ثمة حاجة ماسة ومشتركة لتجديد وتأكيد دعم قيادات العمل الاجتماعي الرسمي للتوجه التنموي الذي تمثله تجربة المراكز، لمعالجة ما وصفته الدراسة السعودية بـ (ضعف التوجيه المركزي)، والذي يشكل بحكم مركزية الإدارة الحكومية العامل المؤثر والحاسم في تقوية أو إضعاف عملية التنسيق والمتابعة، خاصة فيما يتصل بمستوى وصلاحيات رئيس وأعضاء اللجنة المركزية أو اللجنة العليا، وشموليتها بتمثيل كافة الجهات والهيئات المعنية بتنمية المجتمعات المحلية.

- لذلك فإنه من أجل ضمان نجاح وفاعلية المتابعة والتقويم، يتطلب الأمر إعادة النظر في هيكلية الجهاز الإداري في المراكز الاجتماعية، والمنوط به القيام بمهام التخطيط والإشراف والتقويم للأنشطة والبرامج المنفذة، لكي يتمتع بقدر أوسع من الاستقلالية الإدارية والمالية، بحيث لا يعاني من البيروقراطية والروتين الذي تتسم به في الغالب الوظائف الحكومية، ولا يخضع الموظفون فيه للنمط الحكومي الشائع في الأنظمة واللوائح وإيقاع العمل، وإنما

يتوجب أن يأخذ بمنطلقات وصيغ وأساليب العمل السائدة في القطاع الخاص، من حيث المنافسة على كسب رضا العملاء من خلال السعي الدؤوب نحو تجويد الخدمات وتقليل الفاقد من الجهد والتكلفة والوقت، لما فيه تحسين مستوى الإنتاج وزيادة كفاءته، أي تنفيذ العمل المطلوب على الوجه الصحيح وفي الوقت الصحيح ومن أول مرة سعياً لتحقيق احتياجات العملاء، فيشكل بذلك رأي العميل (المستفيد) أهم العوامل المؤثرة للحكم على جودة الخدمات التي تقدم من خلال المراكز الاجتماعية مثلاً[٦٩].

ثامناً - من حيث الرؤية المستقبلية:

وقع تداخل في إفادات بعض الدول حول رؤيتها المستقبلية لتجربة المراكز الاجتماعية فيها، ما بين تحديدها لهذه الرؤية بوصفها خططاًيتم تدارسها أو تم إقرارها أو هي، على أقل تقدير، تطلعات لا زالت في طور التبلور، وما بين الحلول المطلوبة لمعالجة المعوقات وتذليل الصعوبات، ففي حين تنحصر الحلول في نطاق تصحيح مسار الحاضر، وهو أمر بلا شك مرغوب ومطلوب، إلا أنه لا يرقى لمستوى الرؤية المستقبلية من حيث هي محاولة لتجاوز الواقع والحاضر إلى السعي نحو التجديد والتطوير والتوسع، وفي ضوء هذا التمييز الدقيق، يمكن استخلاص معالم وموجهات التطوير المنشودة، من خلال ما هو وارد من مؤشرات تالية، تمت صياغتها بصورة مركبة وبالتوفيق بين إفادات الجهات المعنية في تلك الدول، والمشار إليها بين قوسين أسفل كل مؤشر.

[٦٩]. رشاد أحمد عبد اللطيف: مرجع سابق، ص ٢٣٨

١ - فعلى صعيد تطوير أهداف وبرامج وأنشطة المراكز، تم التأكيد على ضرورة إعادة صياغة الأهداف واستحداث بعض الخدمات ونقلها من ديوان الوزارة إلى المراكز، وبما يؤدي إلى تنويع المشرعات والأنشطة لتشمل فئات غير مشمولة حالياً، مما يتطلب تمديد فترات العمل لتكون على فترتين: صباحية ومسائية، بشرط أن يتم ذلك وفقاً لظروف كل منطقة وبمشاركة أهلية وبدعم حكومي في السنوات الخمس الأول.

(الإمارات، البحرين والسعودية).

٢ - التوسع في إنشاء المراكز والوحدات المتنقلة بهدف الوصول إلى أهالي المناطق الريفية والعزل النائية، والمساهمة في تأهيلهم وتوعيتهم والنهوض بمستواهم المعيشي والاقتصادي، فضلاً عن تحديث وتطوير مباني المراكز القائمة لتتناسب ومتطلبات المرحلة القادمة.

(البحرين، السعودية، عمان واليمن والتي اشتملت خطته الخمسية القادمة على افتتاح (١٩) مركزاً منها (١٤) مركزاً ريفياً).

٣- إجراء البحوث التقويمية لتحديد الصعوبات والمشكلات التي تعوق المراكز واللجان عن تحقيق أهدافها التنموية المرسومة، فضلاً عن تقييم مستوى أداء الإدارات والمراكز في مختلف المناطق، وذلك من خلال استمارات تقييمية، وعلى فترات منظمة ومتعاقبة، للوقوف على مردودات أداء كل إدارة ومركز بهدف تطوير

الخدمات وتحسين البرامج المقدمة وضمان تلبيتها للاحتياجات الفعلية للفئات المستهدفة.

(البحرين، السعودية، عمان، الكويت واليمن).

٤- تطوير أنظمة العمل في المراكز وتفعيل مجالس إداراتها بإعادة تشكيلها وتوسيع المشاركة في عضويتها لتشمل ممثلين ومندوبين عن مختلف الجهات ذات العلاقة المباشرة بالأنشطة والمشروعات المنفذة أو يجري التخطيط لتنفيذها، وقيادات العمل التطوعي والأهلي وشخصيات وخبرات من القطاع الخاص، وممثلين عن الفئات المستهدفة والمستفيدة من تلك الأنشطة والمشروعات، على أن يواكب ذلك منح هذه المجالس مزيداً من الصلاحيات ومرونة الإجراءات، بهدف تحقيق الشراكة والمشاركة، وتفعيل العلاقة بين المراكز والمجتمعات المحلية.

(الإمارات، البحرين، السعودية واليمن).

٥- تعديل الهياكل الوظيفية وزيادة واستحداث الوظائف المطلوبة، ووضع أنظمة الحوافز والترقيات المناسبة لطبيعة العمل في المراكز، مع أهمية رصد الموازنات الكافية لتنفيذ وتشغيل كافة الأنشطة والمشروعات المعتمدة للمراكز، ومعالجة الصعوبات التي يعاني منها قطاع المواصلات بدعمه وتجديده لتيسير قيام الأخصائيين بمهامهم وزياراتهم الميدانية من جهة، وحضور ومشاركة الفئات المستفيدة من جهة أخرى.

(البحرين، السعودية، قطر، اليمن).

٦- توفير المزيد من الدورات التخصصية لزيادة كفاءة ومهارات الأخصائيين والعاملين في المراكز، ومع أهمية الاستمرار في تنظيم الدورات التدريبية في المجالات التقليدية التي ثبتت الحاجة لها، والموجهة للأسر المنتجة وغيرها من الفئات، فإن الحاجة تبرز أكثر للتوجه نحو مجالات مستجدة وغير تقليدية، وبما يلبي متطلبات الحياة العصرية.

(البحرين، السعودية، قطر، الكويت واليمن).

تلك ربما أهم التوجهات المستقبلية لتطوير تجارب دول مجلس التعاون الخليجي، وفقاً لمرئيات الجهات المعنية، والمبنية على خبرة ومعايشة ميدانية، وبالتالي فهي يمكن أن تشكل جانبا من الموجهات الأساسية التي يمكن الاسترشاد بها من قبل المسؤولين المختصين بتطوير المراكز الاجتماعية.

* * *

الفصل الثالث

ملامح رؤية مستقبلية للنهوض
بتجربة المراكز الاجتماعية

الفصل الثالث
ملامح رؤية مستقبلية للنهوض
بتجربة المراكز الاجتماعية

يحاول هذا الفصل أن يجمل وفي مؤشرات مركزة، أهم ما انتهت إليه الفصول السابقة لهذه الدراسة التقييمية، من خلال رصدها وتشخيصها وتحليلها لواقع تجارب دول مجلس التعاون في مجال المراكز الاجتماعية، وهي تجارب بقدر ما تبدو في جوانب منها متباينة، خاصة في تفاوت منطلقات بعضها عن بعضها الآخر بشأن تحديد غاياتها الإستراتيجية من إنشاء هذه المراكز، بقدر ما تبدو في جوانبها الأخرى متشابهة، خاصة في العديد من برامج ومشروعات وأنشطة تلك المراكز، وكذلك متقاربة في توجهاتها نحو ذات الفئات المستهدفة، الأمر الذي يتيح إمكانية استخلاص مجموعة من المؤشرات العامة التي تجمل ذلك الواقع من حيث تحديد الصعوبات والمعوقات التي أدت وتؤدي إلى قصور في مستويات الأداء للمهام الموكلة للمراكز من جهة، فضلاً عن بروز مهام أخرى مستجدة ومطلوبة بحكم متغيرات الواقع الاجتماعي وتحولاته من جهة ثانية، وبما يستجيب لمقتضيات تحقيق التنمية المستدامة من جهة ثالثة.

وفي ضوء تلك المؤشرات جاءت صياغة توصيات الدراسة لتحدد وتقترح السبل العملية لاحتواء الصعوبات وتذليل المعوقات، وبما يؤدي إلى بلورة ملامح رؤية مستقبلية للنهوض بواقع المراكز الاجتماعية وتفعيل دورها والارتقاء بمستوى أدائها وقدراتها وتعظيم مساهماتها في تنمية المجتمعات المحلية من خلال تحويلها إلى مراكز

محورية تستقطب كل الطاقات والجهود الفاعلة، حكومية كانت أم أهلية.

وبهدف تحديد هذه المؤشرات والتوصيات وتيسير الاستفادة منها، فقد جاء تصنيفها وإدراجها ضمن مجالات على نحو يشكل فيه المؤشر العام لكل مجال خلاصة مركزة لواقع الحال، لتكون منطلقاً لعرض التوصيات التي تستهدف اقتراح السبل العملية لتطوير ذلك المجال، ومعالجة ما يعاني من السلبيات، وتذليل ما يواجه من الصعوبات.

المجال الأول - الأدوار التنموية للمراكز الاجتماعية:

أجمعت دول مجلس التعاون الخليجي على الدور التنموي المفترض للمراكز الاجتماعية، سواءً تم ذلك من قبل بعض هذه الدول، بصورة مباشرة من خلال النص بهذا المعنى في لوائحها المنظمة لعمل هذه المركز، أو تم ذلك من قبل البعض الآخر من هذه الدول، بصورة غير مباشرة من خلال استقراء طبيعة وأهداف مشروعاتها وأنشطتها المنفذة، فإنه وفي جميع هذه التجارب الخليجية، تستهدف المراكز ومشروعاتها وأنشطتها الارتقاء بمستوى معيشة الأسر محدودة الدخل والأسر والفئات التي تتلقى مساعدات الضمان الاجتماعي، إذ لا تخلو تجربة دولة من مثل هذا الهدف وهذا المشروع، وعلى الأخص مشروع الأسر المنتجة الذي يحتل موقع الصدارة في كافة التجارب، بل هو يكاد يشكل العمود الفقري لأهداف وأنشطة المراكز في دولة كاليمن.

ومع التسليم بتفاوت واختلاف التجاري والمشاريع في بعض الجزئيات والتفاصيل، يشكل هذا المشروع مع غيره من المشروعات محاولات جادة في تحقيق نقلة في السياسة الاجتماعية التقليدية القائمة على تقديم المساعدات المالية والعينية للأسر والفئات المحتاجة، إلى السياسة الاجتماعية التي تجسد مفهوم التنمية البشرية المستدامة، والقائم على مبدأ توسيع الخيارات أمام المواطنين وإزالة القيود أمام انطلاق الإرادة المجتمعية في الاختيار، وبعبارة أخرى أن يشكل هذا المشروع جسراً للانتقال بهذه الأسر من حال التلقي السلبي المعتمد على الغير إلى حال المنتج الايجابي المعتمد على الذات، بكل ما سوف يعكسه هذا الانتقال من تغيير في المفاهيم والسلوكيات، وما يفترض أن يصاحبه من تنمية على الصعيدين الفردي والجماعي.

وإذا كان تقييم تجربة العمل في المراكز الاجتماعية خلال الفترة الماضية، لا يقلل بأي حال من الأحوال من التقدير للجهود المبذولة لإنجاح واستمرار هذه التجربة، فإن التطلع لتطوير هذه التجربة المرحلة المقبلة يتطلب الكثير من الخطوات والإجراءات، لعل من أهمها ما يمكن التوصية به على النحو التالي:

١- انطلاقا من أن مشروع المراكز الاجتماعية يشكل أحد أهم مكونات شبكة الأمان الاجتماعية، خاصة فيما يتصل بالحد من الفقر والتخفيف من آثاره، كما يشكل مدخلاً ومنطلقاً لتنمية المجتمعات المحلية، القائمة على مشاركة الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص، وإشراك الأهالي، من أجل بناء القدرات وتوسيع فرص الخيارات والارتقاء بمستوى المعيشة نحو تحقيق حياة كريمة، فإن الحاجة تظل ملحة للعمل على إنشاء

المزيد من المراكز الاجتماعية، في الريف كما في الحضر، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التنوع والتوسع في المشروعات والبرامج المقدمة فيها، لتلبية متطلبات واحتياجات مختلف الشرائح والفئات المستهدفة.

٢- النظر في إمكانية إقامة فروع للمراكز الحالية في حال عدم توفر مراكز اجتماعية مكتملة، على أن يتم ربط ذلك الانتشار باحتياجات فعلية ملحة لأهالي تلك المناطق، ومتطلبات الأوضاع البشرية والبيئية والعمرانية، واعتبار هذه الفروع تجريبية ومؤقتة لحين اكتمال إمكانية تحويلها إلى مراكز دائمة، على أن يتم في هذه الحالة استثمار فرص التعاون والتكامل مع الجمعيات الأهلية والأندية والصناديق الخيرية في ذات المناطق.

٣- توسيع مجالات عمل وخدمات المراكز الاجتماعية الحالية لتشمل إلى جانب فئة النساء فئات من الرجال والشباب والمراهقين والأطفال، وعلى أن يتم اختيار المجالات والخدمات الجديدة لهذه الفئات وفق دراسات مسحية بما يضمن تحقيق النجاح المتوقع لها، على سبيل المثال لا الحصر ما يتصل بخدمات الإرشاد والتوجيه الأسري(المشكلات الزوجية، الطلاق، النفقة، الحضانة، مشاكل أسرية... ألخ) وخدمات الإرشاد الصحي(فحوصات ما قبل الزواج، وسائل تنظيم الإنجاب، التباعد بين الولادات) وخدمات التوجيه النفسي للفئات الخاصة، مساعدة مدمني المخدرات والكحول، المدخنين الصغار، مرضى الإيدز والسرطان والأمراض المزمنة، رعاية

ضحايا سوء المعاملة والعنف الأسري وخاصة الأطفال منهم، وكذلك الاهتمام بمعالجة بعض مشكلات التعليم (متابعة حالات التسرب من الدراسة، برامج التقوية، الإرشاد المهني للمتسربين، الأنشطة الصيفية).

٤- المبادرة وكخطوة أساسية بمراجعة أهداف ومهام المراكز الاجتماعية، وإعادة النظر في اختصاصاتها في ضوء المستجدات والمتغيرات التي طرأت على المجتمعات الخليجية مؤخراً، وصياغة أهداف ومهام واختصاصات جديدة، تواكب التوجه الجديد لتطوير تلك المراكز وتعزيز الشراكة والتعاون بين الجهات الحكومية والأهلية في تخطيط وتنفيذ برامجها وأنشطتها مستقبلاً من جهة، ومن جهة أخرى يؤخذ في الحسبان تعزيز تكامل الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الجهات ويمنع الازدواجية والتكرار والتضارب فضلاً عن تحقيق الاستثمار الأمثل من الإمكانيات المتاحة.

٥- ضرورة إجراء المراجعة الدورية والمستمرة والقيام بالدراسات التقييمية للبرامج والمشاريع المنفذة حالياً في نطاق المراكز الاجتماعية، وإلغاء ما يتبين عدم جدواه، والعمل على تطوير ما يثبت التقييم احتياج المجتمع المحلي إليه من تلك المشاريع والبرامج، وعلى النحو الذي يتلاءم مع المستجدات ومتطلبات التغير الذي يشهده المجتمع، ويعزز موقع المراكز وقدرتها على التأثير والفاعلية في تنمية المجتمعات المحلية.

٦- زيادة اهتمام ومساهمة المراكز في إعداد أو المشاركة في إجراء البحوث والمسوح الميدانية التي تهم المجتمع المحلي، بما يؤدي إلى التعرف على احتياجات المجتمعات المحلية ورصد المشكلات والمتغيرات، مما يساعد في وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتلبيتها.

٧- توفير قاعدة معلوماتية حديثة في كل مركز اجتماعي عن المنطقة التي يخدمها، تشتمل على أهم البيانات والإحصاءات والمعلومات الحيوية، وذلك بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الشؤون/ التنمية الاجتماعية وغيرها من الجهات الأخرى الحكومية والأهلية ذات العلاقة والإمكانية.

٨- منح قدر أوسع من الصلاحيات واللا مركزية الإدارية لكل مركز من المراكز الاجتماعية، بما يمكنه من إعداد خططه وبرامجه وتعديل أو تطوير ما هو قائم منها، في ضوء ما يتلمسه من احتياجات خاصة بأهالي المجتمع المحلي الذي يتوجه لهم بخدماته ومشروعاته، والتي ليس بالضرورة تكرارها في مراكز أخرى.

٩- أن تتحول المراكز الاجتماعية إلى وحدات تقدم في جانب منها أهم ما تحتاجه المجتمعات المحلية من الأنشطة والمشروعات الأساسية لوزارة الشؤون/ التنمية الاجتماعية وغيرها من الوزارات الحكومية الخدمية، بما يحقق التكامل ويحول دون التكرار والازدواجية.

١٠- السعي ما أمكن لاعتماد التمويل الذاتي للمراكز في تنفيذ مشروعاتها وأنشطتها، مع السماح لكل مركز بفتح حساب مصرفي خاص به لهذا الغرض، على أن يتم ذلك وفق الإجراءات المحاسبية والرقابية المعتمدة لدى الجهة المشرفة بالوزارة المختصة، وبشرط ألا يؤثر ذلك على المرونة المطلوبة في تيسير وتمويل تلك المشروعات والأنشطة.

١١- إتاحة الفرصة لإدارة كل مركز في الترويج لما تراه من المشروعات لإيجاد جهات تمويلية، وذلك من خلال المذكرات الوافية بتفاصيل تلك المشروعات ودراسة جدواها الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تحديد فئاتها المستهدفة وأهدافها العامة ومراحل تنفيذها..ألخ المعلومات الأساسية والضرورية لإقناع جهات التمويل بجدوى المشروعات وتوفير الثقة بجدارة وكفاءة المخططين لها والقائمين عليها.

١٢- دعوة المراكز الاجتماعية للتخلي عن أساليبها التقليدية في الانفراد في تخطيط وتنفيذ مشروعاتها التنموية، وانتهاج أساليب الشراكة والمشاركة مع الهيئات والجهات الحكومية والأهلية الأخرى ذات العلاقة، وكذلك مع الفئات المستهدفة من تلك المشروعات، لتكون معبرة عن رغباتها وملبية لاحتياجاتها الفعلية، وبما يعزز مبدأ تحقيق التنمية من أجل الإنسان ومن خلاله.

المجال الثاني - البناء التنظيمي والوظيفي وأوضاع المراكز الاجتماعية:

خلصت الدراسة إلى أن ست دول هي: الإمارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت واليمن، تشكو من قلة أو نقص واضح في كوادرها الوظيفية العاملة في المراكز الاجتماعية، خاصة بين فئة الأخصائيين وفنيي الأنشطة والتدريب، حيث يؤدي مثل هذا النقص في كثير من الأحيان إلى اللجوء لمعالجة هذا العجز بالتوظيف من خارج الكادر المعتمد وعن طريق المكافأة المقطوعة باعتباره أجراء مؤقت، إلا أنه غالباً ما يأخذ صفة الديمومة، كما هو الحال في اليمن على وجه الخصوص، كذلك تشكو بعض هذه الدول (البحرين والسعودية واليمن) من انعدام أو قلة الحوافز المرصودة أو الممنوحة للعاملين في مراكزها، رغم ما قد تتطلبه معظم مهامهم من جهود غير عادية أو نمطية، وتقوم على الابتكار والإبداع، وعلى الالتزام بالعمل خارج أوقات الدوام المعتاد.

وعلى الرغم من أن غالبية المراكز الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، قد تم بناؤها في مواقع مدروسة ومنتقاة، إلا أن الدراسات التقييمية حول تجارب بعض هذه الدول أشارت إلى أنه، وبحكم التوسع العمراني والزيادة السكانية، قد ترتب على ذلك ضعف قدرة هذه المراكز على تلبية متطلبات كافة المناطق الجغرافية، فضلاً عن قدم بعض تلك المباني، وقدم المعدات والأجهزة المستخدمة في برامج وأنشطة التدريب، والتي أصبح بعضها غير مساير لما هو مستخدم ومتوفر في مواقع الإنتاج والسوق، إضافة إلى قلة وقدم السيارات والحاجة إلى المزيد من السواق لتوفير المواصلات، والتي تشكل إحدى المعوقات التي تحول دون انجاز العاملين لمهامهم، كما تحول دون الفئات المستهدفة من فرص الاستفادة من برامج وأنشطة المراكز، حيث تمثلت شكوى خمس دول (الإمارات، البحرين،

السعودية، الكويت واليمن) في عدم ملائمة بعض المباني أو بعض مرافقها وقاعاتها، وخاصة القديمة والمؤجرة منها، لأنشطة ومشروعات المراكز، وأرجعت كل من البحرين والسعودية واليمن أحد أسباب عدم الملائمة هذه إلى قدم المباني وحاجتها الملحة للإصلاحات أو ضرورة استبدالها بأخرى يتم التخطيط لها وإنشاؤها وفق المواصفات المتناسبة مع برامج ومشروعات وأنشطة المراكز.

لذلك فإنه من المناسب التوصية بما يلي:

١- تدعيم المراكز الاجتماعية بالعناصر الوظيفية الكافية، من الجنسين، على أن يكونوا من المتخصصين في مختلف المجالات، بما يغطي الاحتياجات الفعلية، مع التزام الوزارات ذات العلاقة بهذا التدعيم فيما يتبعها من أقسام، وخاصة بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين والأطباء والمدربين والأخصائيين الثقافيين والتوعويين وغيرها من التخصصات المطلوبة، وذلك وفق خطة تأهيل وتوظيف مبرمجة تستند إلى موازنة مدعومة وكافية.

٢- تعديل الوضع الوظيفي للعاملين في المراكز وتوفير الحوافز والمزايا والتسهيلات اللازمة لتحسين ظروف العمل، خاصة في مجال الأنشطة والأعمال الميدانية، مع توسيع فرص ترقيتهم في مواقعهم نظراً لما يتطلبه عملهم من تميز وإبداع وابتكار، وعدم نمطية أو انتظام بمواعيد معينة، بل انتقال ميداني إلى حيث الأهالي، من أجل حشد جهودهم وتحفيزهم على المشاركة في تنمية مجتمعاتهم وإيصال الخدمات إلى مواقعهم.

٣- استقطاب الجامعيين من أبناء المجتمعات المحلية وإشراكهم في أنشطة المراكز طوعاً، أو توظيف المؤهل منهم لهذا النشاط بعد تنظيم برامج توجيهية وتدريبية لهم، انطلاقاً من قدرتهم على الاستقرار والتكيف في تلك المناطق واستثماراً لمعرفتهم وفهم احتياجات مناطقهم.

٤- العمل على التوسع والإضافة والتطوير لمباني المراكز الحالية ومرافقها لتتناسب مع متطلبات البرامج والأنشطة المستجدة، مع ضرورة اعتماد أسلوب الصيانة الدائمة والدورية للمباني كما للأجهزة والمعدات المستخدمة فيها، والحرص على تجديدها وتحديثها باستمرار، وفق خطط تواكب مستجدات وتحولات الواقع ومتطلبات السوق، والاهتمام بتوفير مواصلات كافية وفعالة للموظفين والمستفيدين على حد سواء.

المجال الثالث - البرامج والمشروعات:

تحتل المشروعات والبرامج التالية مرتبة الصدارة في المراكز الاجتماعية في جميع دول مجلس التعاون: التوعية والإرشاد الاجتماعي والصحي، تقديم المساعدات للأسر المحتاجة، التدريب على الصناعات التقليدية والبيئية المدرة للدخل كفنون التفصيل والخياطة وغيرها، إقامة الأسواق الخيرية والمعارض التعريفية لتسويق منتوجات الأسر المنتجة، بينما يمتاز مشروع الأسر المنتجة بكونه المشروع المحدد والمشترك بين مجموعة هذه الدول، بل أنه يحتل الأهمية القصوى في تجربة اليمن، بحيث تم تسمية المراكز فيها بمراكز الأسر المنتجة وتنمية المجتمع، فضلاً عن غلبته على جميع

المشروعات والأنشطة المنفذة فيها، وفي المرتبة التالية وباستثناء قطر، فإن هذه المراكز في بقية الدول تسعى لرصد ودراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية وإجراء البحوث والمسوح ودراسة الحالات المتقدمة لطلب المساعدة الاجتماعية، وفي خمس دول باستثناء الإمارات واليمن يتم تنظيم أندية صيفية للطلبة ضمن فعاليات المراكز، وفي أربع دول هي الإمارات والبحرين والسعودية وعمان تشتمل المراكز على دور حضانة ورياض للأطفال، أما مكاتب الإرشاد الأسري وبرامج التوعية الأسرية فهي قائمة في دولتين هما البحرين والكويت، بينما تنفرد الإمارات في تنظيم الأعراس الجماعية، والبحرين في استضافتها للقاء المطلقين بأبنائهم، وكذلك بمشروع الرائدات المحليات الذي يعتبر همزة الوصل بين المراكز والمجتمعات المحلية، كما تنفرد السعودية بتوفير الرعاية النهارية للمسنين والمعوقين في مراكزها الاجتماعية.

يتبين مما تقدم وبوضوح اتساع خارطة البرامج والمشروعات والأنشطة التي تقدمها هذه المراكز الاجتماعية، والتنوع النسبي للفئات المستهدفة منها، وإن كانت تمثل، وبدرجة أساسية، شرائح مختلفة من النساء في غالبية هذه الدول، وفي المقابل، يكاد يكون المفهوم الرعائي هو السائد، رغم كل المنطلقات والأهداف التنموية المعلنة، كما يتسم معظم هذه البرامج والمشروعات بذات الصيغة التقليدية، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تنويع هذه البرامج وتوسيع الفئات المستهدف منها لتشمل فئات من الرجال والشباب والأطفال، وهو ما لن يتحقق إلا من خلال اعتماد آليات عمل جديدة، من أهمها ما تتضمنه التوصيات التالية:

١- ضرورة اعتماد اللامركزية واللا نمطية في اختيار وتحديد البرامج والمشروعات، وذلك عن طريق إشراك الفئات المستهدفة لإبداء مرئياتها وأخذ أولويات احتياجاتها بعين الاعتبار في صياغة وتنفيذ تلك البرامج والمشروعات، وبحيث يكون لكل مركز برامجه ومشروعاته الخاصة التي تتناسب مع احتياجات المجتمع الذي يعمل لتنميته.

٢- استطلاع آراء أهالي المجتمعات المحلية في البرامج والمشروعات القائمة، والوقوف على توقعاتهم منها وتقييم مردوداتها في ضوء ذلك، للعمل على تطوير ما يتطلب منها التطوير، وإلغاء ما تثبت عملية الاستطلاع عدم جدواها من وجهة نظر هؤلاء الأهالي، باعتبارهم أصحاب الشأن في ذلك، واعتماد مثل هذا الاستطلاع كصيغة عمل دورية.

المجال الرابع: التدريب والتأهيل:

لقد جاءت المطالبة بمزيد من الدورات التدريبية لمختلف الفئات المستفيدة من مشروعات وبرامج المراكز واللجان في السعودية، وكذلك للكادر العامل فيها والمسؤولين عنها في صدارة النتائج التي خلصت إليها عملية التقييم، سواءً تلك التي تمت بصورة موسعة من قبل مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية بالرياض، أو من قبل الإدارة العامة للتنمية والخدمات الاجتماعية بالوزارة[٧٠]، وهو ما يتطابق كذلك مع توصيات الدراسة التقييمية التي أجرتها جمعية

[٧٠] الإدارة العامة للتنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص٢٢

الاجتماعيين البحرينية للمراكز الاجتماعية في البحرين[٧١]، ومع نتائج الدراسة التقييمية التي أجراها المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع في اليمن[٧٢]، ومن المرجح أن ذات النتيجة سيتم التوصل إليها بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون الخليجي، فيما لو تم استقصاء مرئيات الفئات المستفيدة في مراكزها أو العاملين فيها.

فمن جهة تظل حاجة الفئات المستفيدة لدورات تدريبية حاجة قائمة ودائمة، لأن الحاجة للتقدم والتطور في الحياة الاجتماعية ستظل قائمة ودائمة، ولكن المردود الإيجابي الذي يمكن أن يتحقق لهذه الدورات إنما يتوقف على شرط اختيار موضوعاتها ومجالاتها وفقاً لما تقرره وتستشعره هذه الفئات المستهدفة منها من جهة، وعلى شرط تمكن الأخصائيين القائمين وكفاءتهم علمياً ومهنياً من جهة ثانية، وقدرتهم على تنفيذها بأساليب مشوقة وجذابة من جهة ثالثة، كما يتوقف نجاح هذه الدورات على ما يتوفر لها من بيئة مساعدة وتجهيزات ومعدات حديثة، وتنطبق ذات الشروط على الدورات التدريبية المطلوبة لبقية العاملين والمسؤولين عن إدارة هذه المراكز، من أجل تغيير المفاهيم والتوجهات واكتساب مهارات وأساليب العمل والتعامل.

لذلك يمكن التوصية بما يلي في هذا المجال:

١- الاهتمام بزيادة الدورات التدريبية التخصصية لمدراء المراكز والعاملين في أقسامها، وخاصة في مجال مهارات تنمية

[٧١] جمعية الاجتماعيين البحرينية، مرجع سابق، ص١٦٧
[٧٢] المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، مرجع سابق، ص ١٥٤، ١٥٥.

المجتمع وتعزيز المشاركة الأهلية، إلى جانب الدورات التنشيطية لتجديد وتحديث معلومات العاملين المدربين في السابق بين فترة وأخرى سعياً نحو تحسين الأداء ومواكب المتغيرات، مع التركيز على أسلوب التدريب الفريقي والتدريب على رأس العمل.

٢- إعداد وتنفيذ برامج تدريبية متقدمة لاكتساب المهارة والدراية في مجال صياغة المشروعات، وإعداد البيانات الأساسية والوافية بشأن مبرراتها ومردوداتها الإيجابية على المجتمع، وإيضاح طبيعتها وأهدافها على النحو الذي يسهل تسويقها وتمويلها من قبل مؤسسات القطاع الخاص والهيئات الدولية وغيرها من الجهات.

٣- اعتماد التدريب أثناء العمل ووفق متطلبات العمل لمختلف الكوادر العاملة في المراكز الاجتماعية كسياسة دائمة وعامة، وبحيث يتم في كل فترة تصميم عدد من الدورات التدريبية المركزة لتلبية احتياجات محددة يتم رصدها من خلال المراجعة والتقييم الدوري لأداء العاملين والمسؤولين في تلك المراكز.

٤- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية حول كيفية التعاون والتنسيق والتكامل بين العاملين في المراكز الاجتماعية والجمعيات الأهلية والصناديق الخيرية وغيرها من المؤسسات الطوعية والخاصة في المناطق التي تخدمها المراكز.

٥- ضرورة استطلاع المتدربين في بداية كل برنامج تدريبي حول توقعاتهم من ذلك البرنامج، وتبصيرهم بمتطلبات الاستمرار فيه في ضوء ما هو متاح من إمكانيات، وتعريفهم بالمردودات الفعلية التي تعود عليهم من اجتياز البرنامج، مع الحرص على تقييمه عند اختتام فعاليته من قبلهم للوقوف على إيجابياته وسلبياته، بما في ذلك تقييم المدربين ومنهج وأساليب التدريب لتوظيف نتاج هذا التقييم في عملية تطوير وتفعيل برامج التدريب اللاحقة.

٦- إشراك المعاهد المتخصصة والقطاع الخاص في برمجة وتنفيذ البرامج التدريبية لكل مركز، شريطة أن يكون للمركز مسؤولية الإشراف والمتابعة لضمان جودة ونجاح عملية التدريب، وفق سياسة تنموية وأدوار واضحة لجميع الأطراف المساهمة فيها.

٧- مع التأكيد على استمرار الاهتمام بالمجالات التقليدية والحفاظ عليها وتطويرها، فإن من المهم توجيه المتدربات والمتدربين على اختيار المجالات غير التقليدية بهدف الحصول على مهن مدرة للدخل ومطلوبة مثل الصناعات الغذائية والسكرتارية وصناعة السجاد والزخرفة والسيراميك والرسم على الزجاج والكوافير وغيرها.

٨- استحداث إدارة أو وحدة إدارية في الهيكل التنظيمي للوزارة المختصة ـ أو العمل على تفعيلها في حال وجودها ـ لتتخصص في مجالات التدريب والتأهيل، لمختلف أطراف العلاقة

بالمراكز الاجتماعية ولجانها، على أن يتوفر لها الكادر الفني المتخصص، من ذوي المؤهلات والمهارات العالية، كما تتوفر لها الإمكانيات لعقد الدورات التدريبية والتأهيلية في مختلف مناطق الدولة، أي أن تذهب الدورات إلى حيث المراكز واللجان، لكي لا يؤدي انخراط المتدربين فيها إلى إعاقة أو عرقلة انسيابية العمل، ولا إلى إخلال الفئات المتدربة بمسؤولياتها المهنية والتزاماتها الأسرية.

٩- عقد دورات تدريبية في مجال الإدارة والمحاسبة لقيادات المراكز وذلك بالتنسيق مع المجالس أو اللجان المحلية وديوان /الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من أجل سد الثغرات والنواقص في الجوانب الإدارية والمحاسبية.

١٠- عقد مؤتمرات أو حلقات نقاشية موسعة للعاملين في المراكز، بصورة دورية، على مستوى الدولة، وإتاحة الفرصة الحضور والمشاركة في مناقشاتها لأكبر عدد ممكن من العاملين في مختلف المجالات والأنشطة، وذلك لتقويم سير العمل والوقوف على سلبيات وايجابيات التجربة وتبادل الخبرات والتعرف على المفاهيم وأساليب العمل المستجدة، وتكريم عدد من الأخصائيين المميزين واختيار أفضل مشروع تنموي كل عام لإشعال المنافسة بين المراكز من جهة، والإسهام في تجديد المعلومات وصقل المهارات، وزيادة كفاء الأداء من جهة أخرى.

المجال الخامس: الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص:

إذا كان التوجه نحو إفساح المجال واسعاً للشراكة والمشاركة مع الجمعيات الأهلية بعد تعزيزها وتدعيمها، ومع القطاع الخاص، باعتبارهما الشريكين الأساسيين للدولة في جميع جهودها المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، قد أصبح مطلوباً اليوم بإلحاح على صعيد العمل الاجتماعي بصورة عامة، فإنه يصبح أكثر ضرورة لتطوير تجربة المراكز الاجتماعية بصورة خاصة، لكونها تستمد مقومات استمراريتها ونجاحها من تحقق مثل هذه الشراكة المنشودة، وهو ما يتطلب تفعيل مثل هذه الشراكة إن كانت قائمة من خلال تطوير صيغها الحالية، وتأسيسها بصورة عاجلة إن كانت هي غائبة عن المشهد الاجتماعي في بعض الدول.

فمن ناحية الشراكة الأهلية، وإن كانت قد تحققت في السعودية بفعل تطبيق اللوائح التي تتطلب مساهمة من الأهالي في حدود ٥٠% على الأقل من تكلفة أي مشروع تنموي، وكذلك الحال في بعض مشروعات التنمية بسلطنة عمان، فإنها ظلت في إطار مساهمات الأهالي كأفراد وليس كمؤسسات، في حين لعبت الجمعيات الأهلية دوراً هاماً كمساند وحاضن لتجربة المراكز في اليمن، إلا أنها لا زالت تجربة تعاني العديد من الصعوبات كما تشير لذلك دراستها التقييمية.

أما بشأن مساهمات القطاع الخاص، فإنه لا بد من التنويه إلى مبادرة بعض البنوك الوطنية والشركات العائلية لتحمل تكاليف إنشاء مراكز لرعاية بعض ذوي الاحتياجات الخاصة كما في البحرين مثلاً، وهي مبادرة على قلتها إلا أنها تشكل دعماً يتعدى الأساليب التقليدية التي تتبعها عادة مساهمات هذا القطاع، من تقديم معوناتها المالية أو العينية

بصورة موسمية أو استجابة لمساعي جهات أهلية أو حكومية بهذا الشأن، في حين يمكن النظر إلى هذه المبادرات باعتبارها تطوراً ومؤشراً على الاستعداد المبدئي لدى القطاع الخاص لأن تأخذ مساهماته منحى جديداً، يتمثل في إقامة المباني والتجهيزات الإنشائية لمؤسسات الرعاية، بشرط أن تتوفر لهذا القطاع القناعة والوعي اللازمين بمردودات مثل هذا التوجه الجديد، وخاصة في المجالات التنموية التي تتطلب مزيداً من الإيضاحات حول مردوداتها على الفئات المستهدفة منها، والتي تختلف في تعقيدها عن المجالات الرعائية التقليدية المألوفة، كرعاية فئات المعوقين والمسنين والعجزة وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي فئات بحكم طبيعة معاناتها تستثير العطف والشفقة، بعكس المجالات التنموية التي تظل بحاجة إلى توضيحات تعتمد الفكر والعقلانية والتخطيط بعيد المدى.

وعليه فإنه يمكن اقتراح التوصيات التالية:

١- العمل على إشراك الجمعيات والصناديق الخيرية والأندية الوطنية العاملة في منطقة خدمات كل مركز اجتماعي، سواءً في عملية الإعداد والتخطيط أو التنفيذ للبرامج والمشروعات التي تتطلب ذلك، والمقدمة للمجتمع المحلي، ومن خلال الاستفادة من إمكانيات تلك الجمعيات والأندية والصناديق، واستثمار ما قد يتوفر لديها من خبرات وكفاءات وتخصصات.

٢- العمل على إشراك الجمعيات غير الحكومية في إدارة بعض البرامج والأنشطة التي تنطلق من المراكز، تنشيطاً لها واستفادة من عناصرها وتدعيماً لتواجدها في المجتمع، تجسيداً للتوجه

الذي يتوجب أن يسود والداعي لتحول وزارة الشؤون/ التنمية الاجتماعية إلى موجه ومخطط ومشرف في مقابل أن تتولى وبالتدريج الهيئات الأهلية والخاصة دور المنفذ والمسؤول عن إدارة هذه المشاريع.

٣- حث الجمعيات الأهلية على استكمال إعادة تأهيلها للقيام بأدوارها التنموية الجديدة، وفي نطاق التكامل والشراكة مع الجهود الحكومية والقطاع الخاص، بدءاً من مراجعة منطلقاتها العامة وبلورة مفاهيمها للتنمية وصياغة أهدافها وتحديد وسائلها وانتهاء بتدريب كوادرها على القيام بمهام وأدوار تنموية مستجدة، وهو ما تتشابك مسؤوليته بين الجمعيات والوزارات ذات الصلة كوزارة الشؤون/التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم والجامعات ومراكز التدريب التابعة لها، فضلاً عن تفعيل الاستفادة من المعونات الفنية للهيئات الدولية المعنية.

٤- الاستعانة بأعضاء الجمعيات الأهلية والصناديق الخيرية في إعداد وتنفيذ أنشطة وبرامج المراكز الاجتماعية في الفترة المسائية، من خلال الاعتماد على الروح التطوعية واستثمار خبراتهم وتخصصاتهم، وبالمقابل تشجيع تلك الجمعيات والصناديق على الاستفادة من مباني ومرافق المراكز في تنفيذ بعض مشروعاتها وأنشطتها المقدمة لأهالي المجتمعات المحلية.

٥- فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص من خلال تمثيله في مجالس أو لجان إدارة المراكز الاجتماعية، بما في ذلك اللجنة

المركزيـة أو العليـا لمشـروع المراكـز علـى مسـتوى الدولـة، وتحفيزه على تقديم الاستشارات اللازمـة لضـمان تحقيق تمويل ذاتـي ثابـت ومتنـام لهـذه المراكـز مـن خـلال تخطـيط وتنفيـذ مشروعات استثمارية تابعة لها، تحقق أهدافها الاجتماعيـة علـى أسـس تجاريـة، فضـلاً عـن الانخـراط فـي تأسـيس وإدارة مشـروعات إنتاجيـة فـي نطـاق هذه المراكز، مـع الاسـتفادة مـن نمـط إدارة القطـاع الخـاص لتلـك المشـروعات وأسـاليبه فـي التسويق لها.

٦- إشـراك القطـاع الخـاص مـن خـلال مسـاهمات دوريـة سـنوية أو تحمـل كلفـة إنشـاء المبـاني والمرافق للمراكز وتشـغيلها، فضـلاً عـن المشـاركة الفعالـة فـي إدارتهـا بالاسـتفادة مـن خبـرات هذا القطـاع وتعاملـه مـع آليـات السـوق ومتطلبـات جـودة المـردود والإنتاج.

٧- الاستفادة من خبرة القطـاع الخـاص فـي إنشـاء مؤسسـة مشـتركة بـين المراكـز الاجتماعيـة لتسـويق منتوجـات مشـروعات الأسـر المنتجة وغيرها بصورة جماعية وعلى أسس اقتصادية فعالة.

٨- دعوة القطاع الخاص إلى استحداث وحدة أو لجنـة دائمـة ضـمن لجان غرف التجارة والصناعة في دول المجلس، تعنى بصياغة إستراتجية مساهمة القطاع الخاص، بحيث تتوجه هذه المسـاهمة نحـو إجـراء الدراسـات الاقتصـادية للمشـاريع المسـتقبلية فـي المراكـز الاجتماعيـة، مـن حيـث جـدواها أو تشـغيلها وضـمان

النجاح لها، فضلاً عن المشاركة في التخطيط لها وإدارتها وفقاً لمتطلبات وآليات السوق.

المجال السادس - التشريعات:

يتبين من خلال استعراض تجارب دول مجلس التعاون الخليجي، بأنه قد صدر في كل من السعودية والبحرين وعمان واليمن، لائحة تنظيمية أو داخلية أو قرار وزاري، لتحديد أهداف واختصاصات المراكز/ لجان التنمية الاجتماعية ووسائل عملها والتعريف بخدماتها والقوى العاملة فيها، وغيرها من بيانات قد تتفاوت في تفاصيلها ومضمونها، إلا أنها تشكل مرجعاً مهماً للوقوف على الوضع القانوني الذي يؤطرها، حيث انفردت اللائحتان السعودية والبحرينية، بالنص على مجموعة من التوجهات الأساسية والمبادئ التي يمكن من خلالها استقراء رؤية الدولة الإستراتيجية ومنطلقاتها في إنشاء مثل هذه المراكز، وهو ما تشترك اليمن في بعض جزئياته من خلال التنويه بأن مراكزها تأتي في سياق شبكة الأمان الاجتماعي وإستراتيجية التخفيف من الفقر، فيما يمكن الاستدلال على توجهات كل من عمان وقطر والكويت من خلال استقراء أهداف المراكز فيها، ومجالات أنشطتها التي لا تختلف كثيراً في مضامينها أو في الفئات التي تستهدفها.

ففي الوقت الذي تؤكد فيه اللائحة السعودية على أن المراكز مؤسسات تقوم على أساس إقناع المواطنين بحاجات مجتمعاتهم المحلية إلى النمو والتطوير من خلال مشاركتهم في بحث احتياجاتهم وضرورة مشاركتهم ماديا وأدبيا خلال تنفيذ البرامج التنموية، التي تتقاسم الجهات الحكومية المعنية مسؤولياتها في هذا الشأن، تأتي اللائحة

البحرينية في ذات السياق، حيث تعتبر أن التنمية الاجتماعية مسؤولية مشتركة بين الوزارات والهيئات المعنية بالعمل الاجتماعي والمواطنين، فإن البحرين تطرح مبدأ في غاية الأهمية ينص على أن الخدمات الاجتماعية هو حق للمواطنين وواجب عليهم.

ومع أهمية بعض ما تضمنته هذه اللوائح من مبادئ ومنطلقات، فإنه من الملاحظ عدم مراجعتها أو تحديثها منذ صدورها قبل أكثر من عقد من الزمان، على الرغم من تسارع التحولات التي تشهدها المجتمعات الخليجية، مما يستدعي التوصية بما يلي:

١- تدارس ومراجعة اللوائح الداخلية للمراكز الاجتماعية، بما يمكن من تعزيز دورها التنموي وتوسيع نطاق مشروعاتها لتشمل مختلف فئات المجتمع، وفق سياسة تنموية واضحة الأدوار وتوزيع المسؤوليات على شركاء الجهات الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وشرائح المستفيدين والمستهدفين.

٢- وضع تشريعات ولوائح في مجال الإشراف على المراكز الاجتماعية، تواكب المتغيرات والتحولات التي تشهدها المجتمعات المحلية وتتماشي مع توجهات التطوير المرغوبة، وخاصة فيما يتعلق بمنح إدارات تلك المراكز المزيد من الصلاحيات والاستقلالية في تخطيط وتنفيذ مشروعاتها وبرامجها في سياق علاقة لا مركزية مع وزارات الشؤون/التنمية الاجتماعية، مما يمكنها من تلبية احتياجات مجتمعاتها المحلية بديناميكية ومرونة فعالة.

٣- العمل ما أمكن على مشاركة كافة الأطراف الفاعلة في المراكز الاجتماعية، وعن طريق ممثلين عنهم، في عملية مراجعة اللوائح الداخلية الحالية، وفي عملية إعادة صياغتها وتحديثها، وبما يعزز مبدأ الشراكة ويؤطرها ضمن القواعد والأسس التنظيمية المعتمدة.

المجال السابع: الحاجة لإستراتيجية وطنية جديدة للمراكز الاجتماعية:

لقد ظل المفهوم الرعائي هو السائد على ساحة العمل الاجتماعي، رغم العديد من الأطروحات اللاحقة التي تنادي بالتنمية، سواءً كانت التنمية الشاملة منها في البداية أو التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة، إضافة إلى اتسام معظم البرامج والمشروعات المقدمة في نطاق المراكز الاجتماعية بذات الصيغة التقليدية في التخطيط كما في التنفيذ والمتابعة والتقويم، ولم يتم إشراك فئات المنتفعين أو المستهدفين منها في أي مرحلة، بل استمرت بعض هذه البرامج والمشروعات لسنوات طويلة دونما مراجعة أو تطوير، أو محاولة قياس فاعليتها وجدواها رغم تغير الظروف وتجدد الاحتياجات، فضلاً عما أدت إليه برامج استهدفت في الأصل النهوض بالمستوى المعيشي للمحتاجين إلى شيوع روح الإتكالية والاعتماد على الآخر، سواءً كان هذا الآخر مؤسسة أو شخصية محسنة.

لذلك تبدو الحاجة واضحة لصياغة إستراتيجية وطنية للمراكز الاجتماعية في الدول التي لا زالت تفتقر لمثل هذه الإستراتيجية، وإعادة النظر في الاستراتيجيات الحالية في الدول الأخرى، وحيث أن تفاوت الظروف الاجتماعية بين دول مجلس التعاون قد يحول دون وضع مشروع إستراتيجية مكتملة وموحدة لهذه الدول مجتمعة، فإنه يمكن الاسترشاد

بتوصيات هذه الدراسة بصورة عامة، وبالتوصيات التالية لهذا المحور بصورة خاصة، في صياغة الإستراتيجية المطلوبة على صعيد كل دولة، باعتبارها موجهات عامة:

١- أن تتم صياغة الإستراتيجية المنشودة للمراكز الاجتماعية في سياق إستراتيجية أشمل للعمل الاجتماعي في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، مع ضرورة الاسترشاد بالإستراتيجية الموضوعة من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون وغيرها من الاستراتيجيات العربية والدولية، وأن تستجيب لمتطلبات المرحلة الحالية ومستجدات المرحلة المقبلة، على أن يكون للمراكز الاجتماعية دوراً محورياً في وضع هذه الإستراتيجية موضع التطبيق، انطلاقاً من كون تلك المراكز مؤهلة بحكم تكوينها وأهدافها لتكون آلية عمل فعالة في هذا المجال، حيث يمكن أن تلتقي وتتفاعل في نطاقها الجهود الرسمية والأهلية وتتكامل الإمكانيات والطاقات، إذا ما تم تطوير المراكز وتفعيلها، وفق نتائج ومعطيات عملية التقييم الشاملة والمستمرة بشأنها.

٢- أن تمنح المراكز صلاحيات ومرونة واسعة في تلمس الاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية، والتي لا بد وأن تتفاوت وتختلف من منطقة لأخرى.

٣- أن يتم تلمس هذه الاحتياجات عن طريق الاستقصاءات والاتصالات المباشرة، وعن طريق كوادر مدربة (كالرائدات

المحليات في البحرين) وبصورة دورية ولمختلف الفئات التي يفترض أن تستهدفها برامج المراكز وأنشطتها.

٤- تبني الاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية المتاحة، وتنشيط التوجه نحو البحث والابتكار عن أوجه تمويل ذاتية من خلال مشروعات وغيرها.

٥- الابتعاد كلما أمكن عن المشروعات الكبيرة التي تتطلب موازنات ضخمة، والبدء في مشاريع صغيرة رائدة على سبيل التجربة لتلمس مدى ملائمة البرامج لمحيطها وقبول واستجابة المستهدفين منها وجدواها.

٦- تنويع وابتكار وسائل تمويل جديدة على مستوى كل دولة، منها على سبيل المثال: التعاون مع البنوك في اقتطاع مبلغ رمزي عن كل عملية سحب نقود عن طريق أجهزة الصراف الآلي، أو تخصيص طابع بريدي لدعم العمل الاجتماعي، أو تنظيم مزادات على أرقام لوحات السيارات..وغيرها، من أجل توظيف ريعها في صندوق اجتماعي وطني، يعنى ضمن مهامه بدعم المراكز وأنشطتها.

٧- تدريب إدارات المراكز على آلية متطورة تقوم على النزعة الاجتهادية والابتكارية المتجددة لاستشراف الاحتياجات المستجدة والقدرة على مقابلتها، فضلاً عن ضرورة تحول هذه المراكز إلى ما يمكن اعتباره أداة استشعار للوزارة من أجل تعديل وتجديد اتجاهاتها وسياساتها ومشروعاتها في هذا الاتجاه.

٨- الاتجاه لاعتماد استخدام تقنية الاتصالات والتكنولوجيا الحديثة في مختلف أعمال وأنشطة وبرامج المراكز الاجتماعية.

٩- الاعتماد على تقييم الفئات المستفيدة والمستهدفة بصورة مباشرة ومستمرة من أجل الوقوف على أوجه الضعف والعمل على معالجتها أولاً بأول، كما هو متبع في المؤسسات الخدمية في القطاع الخاص.

١٠- تشكيل لجنة أو أكثر من المختصين، من ذوي الصلاحيات، يمثلون مختلف الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، في كل دولة من دول المجلس، لتدارس مؤشرات وتوصيات هذه الدراسة وغيرها من الدراسات والتقارير التقييمية الوطنية، والعمل على وضع خطة زمنية ومبرمجة لتنفيذ ما يتفق بشأنه من مشروعات وأنشطة، تقوم على مبدأ التكامل والشراكة، وتوفير ما تتطلبه من إمكانيات وتوزيع للأدوار والمسؤوليات بين هذه الأطراف.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

١- الإدارة العامة للتنمية الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تقرير مشروع التنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية، بدون تاريخ.

٢- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية لعام١٩٩٠، وكالة الأهرام للإعلان، القاهرة، ١٩٩٠.

٣- جمعية الاجتماعيين البحرينية: الدراسة التقييمية للمراكز الاجتماعية في مملكة البحرين، غير منشورة، البحرين، ٢٠٠٣.

٤- جمعية الاجتماعيين البحرينية: المراكز الاجتماعية بين الواقع ومتطلبات التطوير، سلسلة الدراسات الاجتماعية (٩)، البحرين، ١٩٩٩.

٥- حجازي، مصطفى (تحرير):التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٢٧)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ١٩٩٤.

٦- حمزة، كريم محمد: أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (١) مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، البحرين، ديسمبر ١٩٨٢.

٧- خاطر، أحمد مصطفى: تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٨- خلف، خلف أحمد وآخرون: واقع تمهين الاجتماعيين في مملكة البحرين، وزارة التنمية الاجتماعية وجمعية الاجتماعيين البحرينية، البحرين، ٢٠٠٨م.

٩- عبداللطيف، رشاد أحمد:إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٠- هنتيجتون، ريتشارد: إستراتيجية جديدة في التنمية البشرية للقرن الحادي والعشرين، مقدمة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بدولة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غير منشورة، بدون تاريخ

١١- الزايد، أحمد عبد الله، وخلف، خلف أحمد: تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٤٥)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، البحرين، ٢٠٠٦.

١٢- الطراح، على، وحمودة، أحمد: تقييم مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية و العمالية(٤١)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون، البحرين، ٢٠٠٤.

١٣- عبدالمعطي، عبدالباسط: مسودة الإستراتيجية الاجتماعية في مملكة البحرين، غير منشورة، ٢٠٠٤.

١٤- عبدالعال، عبدالحليم رضا:الخدمة الاجتماعية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

١٥- الخطيب، عبدالله: مراكز التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف الخطة الخمسية الاجتماعية والاقتصادية ٨٦ـ ١٩٩٠ من منظور نظمي، مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية في الإتحاد العام للجمعيات الخيرية في الأردن، عمان، ١٩٨٨.

١٦- قنديل، أماني: الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الاهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، سلسلةالدراسات الاجتماعية والعمالية (٤٦)، المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، البحرين، ٢٠٠٨.

١٧- المجلس الأعلى للتخطيط:الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة قطر، الدوحة، ١٩٩٦.

١٨- مركز البحوث التطبيقية والتدريب بالدرعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: تقويم مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، الرياض، ١٣٩٣ هـ.

١٩- مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية: إستراتيجية العمل الاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، قطاع شؤون الإنسان والبيئة، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ١٩٩١.

٢٠- مركز البحوث والاستشارات الاجتماعية والتنموية: دراسة تطوير مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، الرياض، ١٩٩٣.

٢١- المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: توصيات ونتائج الملتقيات العملية وفعاليات السنة الدولية للأسرة ١٩٩٤، توصيات ونتائج الملتقيات العلمية (١٠)، البحرين، ١٩٩٤.

٢٢- مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية: اللائحة النموذجية لمراكز التنمية الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مطبوعات وثائقية (٦)، البحرين، ١٩٨٨.

٢٣- النجار، باقر سلمان: صراع التعليم والمجتمع في الخليج العربي، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣.

٢٤- وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل، الجمهورية اليمنية:اللائحة التنظيمية لمراكز لأسر المنتجة وتنمية المجتمع، بدون تاريخ.

٢٥- وزارة العمل والشئون الاجتماعية، مملكة البحرين: اللائحة الداخلية للمراكز الاجتماعية، بدون تاريخ.

٢٦- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والمركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل: دراسة تقييمية للبرنامج الوطني للأسر المنتجة وتنمية المجتمع ومتطلبات النهوض به، اليمن، ٢٠٠٤.

٢٧- وزارة الشئون الاجتماعية، المملكة العربية السعودية: اللائحة الداخلية لمراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، الرياض، بدون تاريخ.

* * *

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣. "نافد"

العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤. "نافد"

العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥. "نافد"

العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية – المفاهيم- الأجهزة – التطوير، يناير ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦. "نافد"

العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧. "نافد"

العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١٠): ظاهرة المربيات الأجنبيات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧. "نافد"

العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته- دوره – أبعاده، يناير ١٩٨٨. "نافد"

العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨. "نافد"

العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.

العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.

العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.

العدد (١٦): القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.

العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.

العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.

العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.

العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.

العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.

العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.

العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.

العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.

العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.

العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.

العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.

العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.

العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.

العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.

العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.

العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.

العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.

العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود – دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.

العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.

العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.

العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.

العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.

العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.

العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون – مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.

العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.

العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.

العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون – دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.

العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.

العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.

العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة - محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.

العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م

العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.

رقم الإيداع بالمكتبة العامة
د.ع. 2009/7687م

رقم الناشر الدولي
ISBN 978-99901-30-47-8

اجتماعية/سلسلة دراسة تقييم المراكز الاجتماعية ٢٠٠٩م/بدرية